بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رافع اعلام الشريعة الذي جاعل هذه شجرة
اصلها ثابت وفرعها في السماء والصلوة على رسوله
محمد افضل الرسل والانبياء وعلى آله واصحابه نجوم الاهتداء
والاقتداء وبعد فان العبد المتوسل الى الله تعالى بما
قوى الذريعة عبيد والده بن مسعود بن تاج الشريعة
سعد جده والمخ جده رزقه الله تعالى خير الدارين فقد يقول
قد الف جدي واستاذي ومولانا العالم الرباني
العامل الصمداني مولانا الاعظم سلطان علماء
العالم برهان الشريعة والحق والدين وارث
الانبياء والمرسلين محمود بن صدر الشريعة عفر الله

الله عني وعن سائر المسلمين خير الجزاء لاجل حفظي لكتاب
الوقاية الرواية في مسائل الهداية وهو كتاب لبيب يكتحل
بحبر الرمان بنانيه في وجارة الغاظ مع ضبط معانيه ثم
اني لما رأيت قصور همم بعض المحصلين عن حفظه
فاتخذت منه هذا المختصر مشتملا على مسائل لامندوحة
لطالب العلم عن حفظها كل من اصبه استحضار
مسائل العبادات فعلية حفظ الوقاية ومن اعجله الوقت فليصرف الى حفظ هذا المختصر عناية انه و
لي الهداية كتاب الطهارة فرض الوضوء غسل
الوجه من منابت شعر الرأس الى الاذنين واسفل الذقن وبدء وغسل
مع مرفقيه ومسح ربع رأسه وكل ما يستر البشرة

السنة على نوعين
سنة مؤكدة وسنة
غير مؤكدة وسنة مؤكدة
وهي ما فعل النبي
في طريق سبيل
العبادة في عمره مرة
مرة او مرتين وسنة
غير مؤكدة وهي التي لم
فعل النبي
الا

من اللحية وسنة البداية بالتسمية وغسل يديه الى
رسغيه ثلاثا للمستيقظ والسواك وغسل فمه بمياه كانفه و
تخليل استخلیل اللحية والاصابع وتثليث الغسل ومسح
كل الرأس مرة والاذنين بماء والنية والترتيب
والولاء مستحبة التيامن ومسح الرقبة وناقضه ما خرج
من احد السبيلين او غيره ان كان نجسا سال الى
ما يطهر والقيء دما رقيقا ان اكثر به البرء فالاصح
بره وغيره ان كان ملاء الفم لا بلغما اصلا وما ليس
بحدث ليس بنجس ونوم متمكن من الوان يزل المقعد
والاغماء والجنون وقهقهة بالغ في صلوة مطلقة والمبا
شرة الفاحشة لامس المرأة لحد الذكر وفرض
الغسل

الغسل غسل فمه وانفه وكل البدن وسنته ان يغسل
يديه وفرجه ويزيل النجاسة ثم يتوضأ الا رجليه ثم يفيض
الماء على بدنه ثلاثا ثم يغسل رجليه لا في المستعمل و
يكفي لذات الظفيرة ان ايتبل اصلها وموجبه انزال
المني ذي دفق وشهوة عند انفصاله وغيبة حشفة
في قبل او دبر على الفاعل والمفعول به ورؤية المستيقظة
المني او المذي وانقطاع الجنس والنفاس لا وطئ
بهيمة بلا انزال وسن الجمعة للجمعة والعيدين والاحرام وعرفة وتيمم عما لا يسمى الارض
وان تغير بالمكث او اختلط به شيء طاهر الا
اذا احرجه عن طبع الماء او غيره طبخ وهو مما لا يقصد به النظافة

وان اخلط خلط به النجس فان كان جاريا او عشرا

في عشر لا النجس ارضه بالوقوف لا ينجس ماء الا اذا غير طعمه

او لونه او ريحه وان لم يكن بينجس ولا بائس بموت مائي

المولد وحاليس له دم سائل ولا يتوضأ بما اعتصر من شجر او

ثمر ولا بما استعمل للقربة او رفع حدث وكل اهاب دبغ فقد

طهر الا جلد الخنزير والادمي وما طهر جلده بالدبغ طهر با

لمس كوة وكذا لحمه وان لم يؤكل وما لا فلا وشعر الميتة و

عظمها وعصبها طاهر وكذا الانسان **فصل**

بئر فيها نجس او مات حيوان فيها ونتخ وانتفخ او تفسخ

او مات مثل آدمي او شاة يخرج كل ما فيها ان امكن والا

فقدر ما فيها بقول ذوي بصارة وفي نحو دجاجة اربعون

مرئي

الى ستين وفي نحو عصفورا وسعوة او سودانية نصف
ذلك دبوا وسطا وغيره احتب به وينجس من وقت الوقوع
ان علم والا فمنذ يوم وان استيقن فمنذ ثلاثة ايام او ليالها
فالامنذ وجد وسؤر الادمي والفرس وكل ما يؤكل لحمه
طاهر وسباع البهائم نجس والهرة والدجاجة المخلاة و
سباع الطير وسؤر الكلب والخنزير مكروه والحمار والبغل
مشكوك يتوضأ به ويتيمم به ان عدم غيره والوضوء كاف
السؤر **فصل** التيمم يخلف الوضوء والغسل
عند الفجز عن الماء بعده ميلا او لمرض او برد او عدم
او عطش او عدم الماء او خوف فوت طايفة لا
لى خلف لصلوة العيد بن ابتداء او بناء

وان كنتم مرضى
او على سفر او جاء
فلم تجدوا ماء
فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا
بوجوهكم وايديكم الآية

والجنازة لغير الولي وهو ضربة لمسح وجهه بضربة
ليديه مع نفيه على كل طاهر من جنس الارض ولو بلا
نقع وعليه مع القدرة على الصعيد بنية اداء الصلوة
ويصح قبل الوقت وبالطلب من الرفيق ويصلي
بوضوء واشياء وينقضه ما ناقض الوضوء وقدر
ته على ماء لكل لطهره لا رده وندب لراجية تاخ
خر الصلوة في آخر الوقت واجيب طلبه قدر
صلوة ان ظنه قريبا واذا ذكره في الداخل لا يعيد الصلو
ة فصل المسح على الخفين جائز للمحدث
دون من عليه الغسل وفرضه خطوط قدر ثلاثة
اصابع اليد في اسفل من الساق ويجوز على

المرفقين وكل ما يستر الكعب ويكمل به الوضوء
شرط كونها ملبوسين على طهر تام وقت الحدث
لا في الجبيرة ولا بأس بسقوط طهارة الا من برء ولا يمسح
ساتر غير الرجل الا على مدة للمقيم يوم وليلة و
للمسافر ثلثة ايام حليالها من وقت الحدث
وناقضه ناقض الوضوء ومضي المدة وخروج
اكثر القدم الى الساق وبعد احدهما يجب
غسل رجليه فقط ويمسح خرق بنده ومنه قدر
ثلثة اصابع من الرجل اصغرها ويجمع خروق
خفين لا خفين وفي سفر المقيم وعكسه قبل تمام يوم
وليلة معتبر يعتبر الآخر وبعدهما ينزع

غسل الحيض

وهو ينقضه رصم بالعين لاد اكبرها ولا ايس واقله
ثلثة ايام وليالها واكثره عشرة واقل الطهر خمسة
عشر يوما لا حد لاكثره والطهر المستحكم بين الدم
بين في مدته وما راه من لون فيها سوى البياض
خيض يمنع الصلوة والصوم ويقضي هو لا هي ودخو
ل المسجد والطواف واستماع ما تحرم الان اولا
تتزين بخضب ونفي اخلاق المحدث ولا يمس هو لا
مصحفا الا بغلاف متجافي ولكره مسه بالكم ولا در
هما فيه سورة الا بصرة ويحل وطي من قطع دمها
لاكثره الحيض والنفاس قبل الغسل دون من
قطع لاقل منه الا اذا مضى وقت يسع فيه الغسل

والتحريمة والنفاس ولم يعقب الولد ولا حد لاقله

والكثرة اربعون يوما وهو لام التوقيت من الاصل

حلافا للمحدث وانقضاء العدة من الآن اجماعا وسقط

برى بعض خلقه ولد فقيرة نفساء والا فام الولد

ويقع المعلق بالولد وتنقضي العدة به وما نقص

عن اقل الحيض او زاد عليه على الحيض المبتدأ

وهو عشرة او على نسائها وهو اربعون يوما

او زاد على العادة فيهما وجاوز اكثرهما وما رأته

ملتة استحاضة لا تمنع الصلاة وصوما وطهرا

ومن لم يمض عليه وقت فرض الا وبه حدث

من استحاضة او رعاف او نحوهما يتوضأ لوقت كل

فرض او يصلي به فيه كما شاء فرضا او نفلا ويقضه خروج
الوقت كطلوع الشمس لا حصوله كالزوال **فصل**
يطهر الشيء عن نجاسة مرئية بزوال عينها وان
بقي اثرها يشق ازالته بالماء كل طاهر مزيل وعما يمر
بغسله وعصره ثلاثا ان امكن والا يغسل ويترك الى
عدم التقاطر ان تمر وثم وعن المني بغسله او فركه يابسة
والمخي عن ذي جرم فاذا جمد بالدلك بالارض وعن غيره
بالغسل فقط والسيف ونحوه بالمسح والبساط ونحوه بالماء
عليه يوم وليلة والارض وما اتصل بها كالمخصف والكلأ
باليبس وذهاب الاثر للصلوة لا للتيمم ويعفى ما دون
ربع الثوب من نجس خفي كبول فرس وما اكل لحمه وخرء

محمد صلى الله عليه وسلم
الله
صلى الله عليه وسلم
ما بعد سزكه فرستادن ملا
شاه نبي كه آخر پيغمبر شفيع
خواب بيداري كتاب سلام لاز
نمودار كه

طير لا يؤكل لحمه واما خرء طير يؤكل لحمه فطاهر الا الدجاجة
فانه عليظ كسائر ما خرج من المخرجين والدم والخمر
يبقى فيعفى منه قدر الدرهم وهو مقدار مثقال من الكثيف
وقدر عرض اللمعة في الرقيق وبول الرضيع مثل مرؤسل
لا يرى ليس بشيء وما ورد عليه على النجس النجس كغسله
وما ورد القذر طاهر كجمار رصار ملحا ويصلى على ثوب
بطانته نجسة وعلى طرف بساط طرف آخر منه نجس وفي
ثوب ظهر فيه من النجس نزوة لا يقطر منه شيء ان
عصر او وضع رطبا على ما طهر بطلين فيه سرقين
ويبس او نسي محل الحا النجاسة فغسل طرف منه
كمنطقة يال عليها حمر حيض نزوسها فغسل بعضها او وهب

او قبل الاستنجاء من كل حدث غير النوم والريح بنحو حجر
حتى ينقيه ثلثة لا بروث وعظم ويمين ثم غسله ادب
ولو جاوز المخرج اكثر حال كمرنها من قدر درهم فواجب
فيغسله ببطون الاصابع لا برؤسها بعد غسل اليد مرحيا
منحرجه بمبالغة ثم يغسل اليد وكره استقبال القبلة
واستدبارها في الخلاء **كتاب الصلوة** وقت
الفجر من الصبح المعترض الى الطلوع والظهر من
الزوال الى بلوغ ظل كل شيء مثليه سوى فيئ الزوال
وفي رواية مثل والعصر منه الى الغروب والمغرب منه
الى غيبوبة الشفق وهو الحمرة وبه يفتى والعشاء منه و
الوتر بعده الى الفجر لهما ويستحب للفجر البداية من

بحيث يمكنه ترتيل اربعين آية ثم الاعادة ان ظهر فساد
وضوءه وتأخر الظهر للصيف والعصر ما لم يتغير والعشاء
الى ثلث الليل وتأخر الوتر الى آخر لمن وثق بالانتباه
وتعجيل ظهر الشتاء والمغرب ويوم غيم لا يعجل العصر والا
لعشاء ويؤخر غيرهما ولا يجوز صلوة وسجدة تلاوة وشكر
صلوة جنازة عند طلوعها وقيامها وغروبها الا عصر
يومه ويكره اذا خرج الامام للخطبة النفل فقط وبعد
الصبح الا سنة الفجر اذا أدى العصر الى اداء المغرب ومن هو اهل
فرض في آخر وقته يقضيه فقط الا من خاصته فيه والله
اعلم **فصل** الاذان سنة للمؤدي فقط في و
قتها وبعادلوا دون قبله ويترسل به مستقبلا

وبعد بدل

واصبعاه في اذنيه ولا يلحن ولا يرجع ويحول وجهه في
حيعلتين يمنة ويسرة وان لم يتم الاعلام يستدير في المئذنة
والاقامة مثله لكن يحدر فيهما ويزاد قد قامت الصلوة ولا
يتكلم فيهما والتثويب حسن في كل صلوة ويجلس بينهما
الا في المغرب ويؤذن للفائتة ويعلم وكذا الاولى في
الفوائت ولكل واحد من البواقي يأتي بهما او بهما وكره
واقامت المحدث لا اذانه ولم يعاد او كره حامل الجنب
لا يعاد وان بال طهر كاذان المرأة والخنثى والسكران وكره
تركهما في السفر وجماعة المسجد الذي بيته في مصر ويقدم
الامام والقدم عندي على الصلوة ويشرع عند قد
قامة الصلوة

فصل شروط الصلوة

هي طهر بدن المصلي من حدث وجنث وثوبه ومكانه
وستر عورته واستقبال القبلة والنية والوقت
وعورة الرجل من اسفل سرته الى اسفل ركبته
والامة هذا مع ظهرها وبطنها وعورة كل بدنها الا
الوجه والكفين والقدم والشعر ومع الغضو يمنع
الصلوة والساق عضو كالفخذ والذكر منه
والانثيين وشعر نزل وعادم منزل النجس صلى
معه لم يعد ولم يجز عاريا وراجع ثوبه طاهرا في
قل منه الافضل معه وعادم الثوب يجوز صلوة قائما
ويندب قاعدا موميا وقبلة خائف الاستقبال
جهة قدرته وان عدم من يعلم الخبر ولم يعد مخطئ

بل مصيب لم يتكرر ان تحول راية مصليا استدار
ولا يضر جهله جهة امامه اذا علم انه ليس خلفه بل تعمد
او علم مخالفته ويقصد صلوة امتدائه ان اقتدا
متصلا بالتحريمة ومع اللفظ افضل ويلغى لغير
الفرض الواجب بينه مطلق الصلوة وشرط الامام
التعيين لا العدد فصل في صفة
الصلوة فرضها التحريمة والقيام والقراة آية في كل من
اكعتى الفرض في كل من الوتر والنفل والمكتفى بامس
وعندهما آية طويلة او ثلثة آيات قصار والركوع
السجود بالجبهة والانف وبه يفتى والقعدة الاخرة
قدر التشهد والخروج بصنعه وواجبها قراة الفاتحة

تم الصلوة

وضم السورة اليها وفي رواية الترتيب فما تكرروا
القعدة الاولى والتشهد الى ولفظ السلام وقنوت
الوتر وتكبيرات العيدين وتعيين الاوليين للقراءة وقد
يل الاركان قومة وجلسة والجهر والاخفاء فيها
يجهر ويخفي وسن غيرهما اوعرف فاذا اراد الشروع
كبر بلا مد الهمزة والباء ساكنا بها مبينة شفتاه اذنوا
لمرأة ترفع يديها حذو منكبيها وتحدر بطنها كحامل
على العظيم ولا يشوب بدعائه لو بالفارسية لا المرأة
بها الابعد ربه يغنيه ويضع يمينه على شماله
تحت السرة في كل قيام فيه ذكر مسنون ويرسل
في قومة من الركوع وبين التكبيرات العيدين ثم يثني

ولا وجه ويتعوذ للقراءة لا للثناء فيعول المبرق
لا المؤذن ويؤخر عن تكبيرات العيدين ويسمي لا يكبر الفا
تحة والسورة ويسر فيهن ثم يقرأ الفاتحة والسو
رة ويؤمن سرا كالمؤتم ثم يكبر لركوع خافضا وا
يعتمد بيديه على ركبتيه ومفرجا اصابعه باسطا ظهره
غير رافع ولا منكس رأسه ويسبح ثلاثا وهو
ادناه ثم يسمع رافعا رأسه ويقف بين ا
لتحميد المؤتم ويجمع المؤتم المنفرد بينهما ويقوم مستويا
ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه أولا ثم يديه ضاما اصا
بعه ثم وجهه مبديا ضبعيه مجافيا بطنه عن فخذيه
موجها اصابع رجليه نحو القبلة ويسبح ثلاثا

لا يجلس على كل شيء يجد حجمه ويشير بسبابته وعلى
ظهر من يصلي صلاة تقي الرجال لا من لا يصلها والمرأة
تتخلص وتلزق بطنها بفخذيها وترفع كالرجل
او يجلس مطمئنا ويكبر ويسجد مطمئنا ويكبر
ويرفع رأسه ثم يدعو ثم يركبتيه ويقوم بلا اعتماد
على الارض ولا قعود والركعة الثانية كالاولى
لكن لا ثناء ولا تعوذ ولا يرفع يديه فيما واذا اتمها
افترش رجليه اليسرى ويجلس عليها ناصبا
يمناه موجها اصابعه نحو القبلة واضعا يديه على
فخذيه موجها اصابعه نحو القبلة مبسوطة او
المرأة تجلس على اليتها اليسرى مخرجة رجليها من

جانب الايمن ويتشهد كابن مسعود ولا يزيد
عليه ويسر فيما بعد الاوليين الفاتحة فقط وان سبح او
سكت جاز ثم يقعد كالاولى وبعد التشهد يصلي
على النبي عليه السلام ويدعو بما ايسر من امر الناس
ثم يسلم عن يمينه بنية من ثمة من البشر والملك وعن
يساره كذا والمؤتم ينوي امام من في جانبه وفيهما ان
خاذاه او المنفرد بالملك فقط فصل
يجهر الامام في الجمعة والعيدين والفجر واولى العشاء
بين اداء وقضاء لا يخير المنفرد حيران اداء وخافت خيران
قضى وادى بجهر اسمع غيره وادى المخافة اسمع
نفسه وهو الصحيح وكذا في كل ما يعلق بالطلق كالطلاق

والعتاق وال ستثناء وغيرهما وسنة القراءة في الصلوة
عجلة الى الخ مع حوالى سورة نحو والضحى والم نشرح وبروج في
العصر استحسن اطوال المفصل في الفجر والظهر واوساطه في
العصر والعشاء وقصاره في المغرب ومن الحجرات طوال
البروج ثم اوساط الى لم يكن ثم قصار الى آخره وفي الصلوة
بقدر الحال وكره تعيين سورة للصلوة وقت الموسم وكذا في
الخطبة الا اذا قرأ صلوا عليه وسلموا عليه تسليما فصلى السامع
سرا والجماعة سنة مؤكدة والاولى بالامامة الاعلم بالسنة
ثم الاقرأ ثم الاورع ثم الاسن فان امم عبدا او اعمى او ابنا او
فاسقا او اعمى عليه او مبتدعا او ولد الزنا كره كجماعة النساء
واحدهن فان فعلن تقف الامام وسطهن كحضور الشابة

كل جماعة والعجز الظهر والعصر ويقتدي المتوضئ بالمتيمم والعا
سل بالماسح والقائم بالقاعد والموئ بالموئ المتنفل با
لمفترض لا الرجل بامرأة او صبي وطاهر بمعذور وقارئ بامي
ولا بمس بمثله ولا بخرموم بمثله ومفترض بمتنفل او مفتر
ض فرضا آخر ولا قائم الا بمثله على اطلاقه الاولى على
القائم لا الراكع النفل ويقوم المؤتم الواحد على يمينه والزايد
خلفه ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم الاناث
خلافا لمن في صلوة مطلقة مشتركة التحريمة واداء فسد
صلوته ان نوى امامتها ولا فصلاتها فصل
مصاب سبقه حدث توضأ واتم ولو بعد التشهد والاستنا
في افضل طلاما ابحر آخر الى مكانه ثم يتوضأ ويتم ثم ان عاد

او عود كالمتزدان فرح اما عمدا والاعاد وكذا المقتدي لو

جن او اغمي عليه او نام او احتلم وقهقهة او احدث عمدا

او اصابه بول كثير او شبح فال او ظن انه احدث فخرج

من المسجد او جاور الصفوف في خلاء ثم ظهر طهارته

بطلت صلوته ولو لم يخرج او لم يتجاوز بقي ولو بعد اشهر

ان عمل عملا ينافيها عمدا وقد صلوة السبوق بالاداء

وجد صنما وميتا قبل آل الخ وفسدت عند ابي حنيفة

لو خرج بنفسه عندهما فصل كل ما ينقض

صلوة وكذا يفسدها الكلام مطلقا والسلام

عمدا وردها والانين بحروفه مما الصوت والبكاء بصوته

الا من الآخرة والتنحنح بلا عذر الا بعذر وتسمية

العاطس وجواب السلام اذا لم يكن بالله اكبر والفتح الا
ما هو والقراءة من مصحف والسجود على نجس والدعاء بما
يسئل عن الناس والاكل والشرب والعمل الكثير اى
ما يختاج الى اليدين اذا يستلزم المصلى ويظن به
الناظر ان عامله في مصلى وكره كل صنعة يختل فيها ترك الخشوع
وقلب الحصى ليسجد الا مرة ومسح التراب من جبهته
او ثوبه في فيها والسجود على كور عمامة وافتراش ذراعيه
عليه وعقص شعره وسدل الثوب وكفه تخصيص
الامام بمكان لان قام في المسجد وسجد في
في الطاق والقيام خلف الصف ووجد فيه فرجة
وصورة حيوان في ثوبه ومسجده وجبهته غير خلف وتحت

مس لان

لا ان صغر جدا ان مشى حتى رأسها وفي زيادة البدنة
وصرح الاستاذ لا عدها قرأ وعلق باب المسجد
والوطي واحدث فوقه لا فوقها سمي بيت فيه مسجد ولا
تدفينه وصلوة الى ظهر من لا يصلي وقتل الحية
والعقرب فيها وبأثم بالمرور امام المصلي في مسجد
صيفي واما غيره فحيث ينتهي اليه بصره ناظرا فيه
مسجده وخارج الاعضاء الا عضاء ان صلى على دكا
ن ان لم يكن بينهما سترة اي حشب بقدر ذراع و
علظا صبع يغرز بحذاء احد حاجبيه بقربه ويكتفي سترة
الامام وجاز تركها عند عدم امرور والطريق ويرد
بالتسبيح والاشارة ان عدم سترة او مر بينه وبينها

فصل الوتر

فصل الوتر ثلاث ركعات و
جب بسلام واحد وقبل ركوع الثالثة يكبر رافعا يديه
ثم يقنت فيه ابدا دون غيره ويقرأ في كل ركعة بعد
حة السورة الفاتحة ويتبع القانت بعد ركوع الوتر لا يتبع
القانت في الفجر بل يسكت وسن قبل الفجر وبعد الظهر
والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعد
هذه الاربع بتسليمة وجب الاربع قبل العصر والعشاء
وبعد وكره مزيد النفل على الاربع بتسليمة مرارا وعلى
ثمانية ايلاد الاربع افضل في الملوين ولزم النفل بالشروع
وع الا بظن انه عليه وقضى ركعتين لو نقض في
الشفع الاول او الثاني وترك القراءة في ركعتين الشفع

الاول يبطل التحريمة عند ابي حنيفة رح وعند محمد رح في الركعة
واحدة وعند ابي يوسف رح لا اصلا بل يفسد الاداء
فيقضي اربعا عند ابي حنيفة رح الله صلى فيما ترك
في احد الاول مع الثاني او بعضه وكذا عند ابي يوسف
رح في اربع مسائل وجد فيها الترك في ركعتين
وفي الباقي ركعتان وعند محمد رح ركعتان في الكل
وان لم يقعد في الوسط او نوى اربعا واتم اثنتين فلا
شيء عليه ويتنفل راكبا او مومياً خارج المصر الى غير
القبلة وقاعدا مع قدرة قيامه وكره بناء ان
افتتح راكبا او نزل بنى وبعكسه فسدت وسن الترويح
اربع عشرين ركعة بعشر تسليمات بعد العشاء

قبل الوتر او بعده على كل تراويحة اى ان يع ركعات
تسليمتين جلسة بعد هما وسن ختم مرة ولا يترك لكسل
القوم ولا يوتر بجماعة خارج رمضان **فصل**
عند الكسوف يصلى امام الجمعة بالناس ركعتين نفلا
مخفيا مطولا آية فيها ثم يدعو حتى تجلى الشمس
وان لم يحضر امام الجمعة صلوا فرادى كالخسوف
والاستسقاء دعا واستغفر مستقبلا وان صلوا فرادى
فى جماعة ولا يقلب رداءه ولا يخرج فى **فصل**
ومن شرع فى نفل ثم قطعه ان لم يسجد لا
ركعة الاولى او سجد سجدة هو فى غير رباعى قطعه
او اقتدى وكذا فيه بعد ضم اخرى وان هو صلى ثلاثا

منه يتمه ثم يقتدي متنفلا الا في العصر وكره خروج
من لم يصل من مسجد اذن فيه الا لمقيم جماعة اخرى
ولا لمن صلى الظهر والفتا الا عند الاقامة في
غيرهما لخرج وان اقيمت ويترك سنة الفجر ويقتدي
به من لم يدركه ايجابا ان اداها ومن ادرك
ركعة منه صلاها ولا يقضيها الا تبعا ولو ضحى ويترك
سنة الظهر في الحالين ويقتدي ثم يقضيها
قبل سنة الفجر وغيرها لا يقضي **فصل**
في ترك الترتيب بين فوائت الخمس والو
ترك بعضها او بعضها الا اذا ضاق الوقت او نسي

اوفاتته الصلوة

فصل سجود السهو

السهو يجب بعد السلام واحد سجدتان وتشهد اولسلام
اذا اقدم ركنا او اخر اوترك ركنا او غير واجبا او ترك ساهيا
كركوع قبل القراءة وتاخير القيام الى الثالثة بزيادة على
التشهد الاول عامدا او اجرا فيما يخافت وترك منه
القعود الاول ويتبدل الكل الى ترك الواجب ولا
يجب بسهو المؤتم بل بسهو امامه ان سجد
والمسبوق يسجد مع امامه ثم يقضي واذا لم يقصد
اولاهو اقرب اليه قعد طاسهو عليه وان قام ومنه
ان لم يقصد آخر اقعد عالما يسجد وسجد للسهو
وان سجد اتحول فرضه نفلا وضم سادسة ان

لم يتشهد

شاء وان قعد الاخيرة ثم قام اسهوا اعاد عالما يسجد
ولم يسلم وان سجد قام فضم اخرى ضم سادسة وسجد
للسهو والركعتان نفل ولا تنوبان عن سنة الظهر
ومن اقتدى به فيهما صلاهما وان افسد قضاهما
وهما واذا سجد للسهو في النفل اربعا وان بنى
صح وان سلم من عليه السهو فهو في الصلوة ان
سجد والا فلا وان شك اول مرة انه كم صلى استانف
وان كثر اخذ بغالب ظنه وان لم يغلب فبالاقل لكن
يقعد حيث لزمه آخر صلوة

فصل

تجب سجدة بين تكبيرتين بشروط الصلوة

بلا رفع يديه وتشهد وسلم وفيها سجدة السجود
السجود على من تلا آية من اربع عشرة التي في آخر
الاعراف والرعد والنحل وبني اسرائيل ومريم وطه
والحج والفرقان والنمل والسجدة وص السجدة
والنجم وانشقت واقرأ او سمعها او اذا الى الامام
فمن سمع اقتدى به في ركعة آخرى يسجد بعد الصلاة
بخلاف سمع ممن ليس معه ومن اقتدى به في تلك
الركعة بعد سجدة الامام ان سجد بناء وقبله ينتظره وان
لم يسجد وان قلا المؤتم لا يسجد الا مع خارج الصلاة
فيه الا التقضي خارجها والركوع بلا توقف لينوب عنها ولو كرر

في مجلس او صلاة يكفي له سجدة وينتظر السامع
مجلسه استماع الوجه والانتقال من غصن الى غصن
آخر تبديل بدل وكره ترك آية السجدة وحدها لا بأس
وندب ضم غيرها واستمر اخفاءها عن الي
فصل ان تعذر القيام لمن حضر
حدث قبل الصلاة واخبرها صار قاعدا ايركع و
يسجد وان تعذر احدهما اومى برأسه قاعداً
ان قدر على القعود ولا فهو قاعدا اجب
وجعل سجوده اخفض من ركوعه ولا يرفع اليه شيئاً للسجود عليه فان تعذر القعود

اخر تبديل بدل

او على برأسه مستلقيا وجلاه الى القبلة او مضطجعا
ووجهه اليها والاول اولى وان تعذر الايماء آخرا و
موح صح في الصلاة استئناف وقاعد يركع ويسجد صح
فيها بنى قائما ويوصى قاعدا في فلك جاز بلا عذر صح و
في المربوط لا الا بعذر وان جن او اغمى عليه يوما وليلة
قضى فان افاق وان زاد سقطت لا فاقات فصل
الماشي من قام فيه بيوت بلد قاصد ثلاثة ايام وليالها
بسير وسط وهو ما سار الابل والراجل والفلك اذا اعتدل
الريح ومن ما يليه بالجبل فيقصر الباقي ان رحل بلده او بنوى
اقامة نصف شهر ببلدة او قرية واحدة ومصحراء دارنا

وهو جائز

وهو خباثي لا بد الحرب او البغي مخاصر الكل دلال ملكه
بلا نية دلواتم وقصد الاولى ثم فحضه واساء وعاد
اذ غل وان لم يقعد بطل فصه مسافر اقيم في حالو
قبل يتم وبعده لا يوم وفي حكمه اتم وقصر المسافر
تأيلا مذهب اتحد اصلو تكم فان مسافر
ويبطل الوطن الاصلي مثله لا وطن الاقامة لا السفر
ووطن الاقامة مثله والسفر والاصلي والسفر
وضده لا يعيران الغائبة والسفر المعصية كثيرة
في الرخص فصل شرط لوجوب
الجمعة الاقامة بمصر والصحة والحرية والذكورة والبلوغ

وسلامة [illegible] الفايت والرجل فيقع فرضا ان
صلاها فاقدها وشرط لادائها المصر او فنائه ومال
سع في اكبر مساجده اهله حصر وما اتصل به معدا
لمصالحه فنائه والسلطان او نايبه ووقت
الظهر والخطبة نحو تسعي في الوقت والجماعة
الى ثلثة رجال سوى الامام فان نقص جاز بعد
سجوده اتمامها وقبله بدأ بالظهر والاذان العام
وكره في المصر ظهر المعذور وتخير الجماعة وظهر
في المعذور قبل الجمعة وسعيه اليها والعام فيها
يبطله وان لم يدركها وان مد كما في التشهد

اول الظهر

او سجود السهو يتمها واذا اذن الاول تركوا البيع
والشراء وسعوا واذا خرج الامام الى الخطبة حرم
الصلوة والكلام حتى يتم خطبته واذا جلس على
المنبر اذن ثانيا بين يديه واستقبلوه مستمعين و
يخطب خطبتين بينهما بقعدة قاعدا طاهرا داخل
المسجد ويصلي الامام العيدين ندب يوم الفطر ان ياكل
ويستاك ويغتسل ويتطيب ويلبس احسن
ثيابه ويؤدي فطرته ثم يخرج الى المصلى ولا يتنفل
قبل صلوته ويشرط لها شروط الجمعة وجوبا وادا
الا الخطبة ووقتها من ارتفاع الشمس الى زوالها
ويكبر ثلاثا رافعا يديه بعد الثناء في الركعة الثانية

بعد القراءة ويصلي غداً بعذر واذا صلى الامام لا يقضي
من فاته والاضحى كالفطر لكن ندب الامساك الى ان
يصلي ويكبر جهراً في الطريق ويصلي ثلاثة ايام بعده
او اخره ويعلم في خطبة تكبير التشريق والاضحية وثمة
احكام الفطر ولا اجتماع يوم عرفة تشبهاً بالواقفين و
يجب قوله الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
من فجر يوم عرفة عقيب كل فرض ادى اجماعاً منا
مستحب على المقيم بالمصر ومقتديه رجل وصاف
معتد بمقيم الى عصر اليوم الثالث عشر آخر ايام
التشريق وبريفتي ولا يبدء المؤتم ولو ترك امامه

فصل

لحق المسبوق الركوع

الى القبلة على يمينه واخير الاستلقاء ويلقن الشهادة فاذا مات شد لحياه ويغمض عيناه ويلين مفاصله ويلف في خرقة وتر او يشد عورته ويغسل بلا مضمضة واستنشاق ولا قلم ظفره ولا تسرح شعره ويجعل الحنوط على رأسه ولحيته والكافور على مساجده وسنة الكفن له ازار وقميص ولفافة واستحسن العمامة ويزاد لها الخامس خرقة تربط بها ذقنها وكفاية له ازار ولفافة ويزاد لها الخمار ويعقد الازار خيط استحبابا وصلوة فرض كفاية وهي ان يكبر ويثني ثم يكبر ويصلي النبي عليه السلام ثم يكبر ويدعو ثم يكبر ويسلم ولا يرفع اليدين الا في الاولى ويقوم الامام عند رأس الصدر

الا الحق

والاحق بالامامة السلطان ثم القاضي ثم امام الحي
ثم الولي كما في العصبات ويصح الاذن فان صلى
غيرهم بغير اذنهم فالاولى ان شاء ولي يصلي عليه بعده ومن لم
لم يصل عليه فدفن صلى على قبره ما لم يظن انه
تفسخ له ولم يجز الكراهة في مسجد جماعة
ولو وضع الميت خارجه اختلف المتأخرون فيه ومن
في حمل جنازة ارجله وان تضع مقدمها ثم موخرها على
يمينك ثم كذلك على يسارك ويسرعون بها لا جبا
والمشي خلفها احب وكره الجلوس قبل وضعها
ويلحد القبر ويدخل فيه مما يلي القبلة ويقول
واضعه لبسم الله وعلى ملة رسول الله

من ٢٠٢ ظ

ويوجه الى القبلة ويجعل العقدة وسوى
اللبن والقصب ويسجى قبرها الرجل ولكره الآجر
والخشب ويهال التراب ولا يتيمم فصل
الشهيد هو المسلم طاهر بالغ قتل بحديدة
ظلما ولم يجب بها مالا ووجد حيا حتاج احياء المعركة
ولم يرتث فيرجع عنه في ثوبه ودمه ولا ينزع عنه
كفنه ولا يغسل ويصلى عليه ويدفن بدمه وما
غسل من اصابه حدث قتال في معترك ايام قاتله او جرح
واستمر به ما كان او اكل او شرب او عولج
او داوى جرحه او نقل من المعركة حيا او بقي حتى قتال وقت صلاة

او وصى بشيء وعاسر عليه امر وان قتل لبعض
او قطع طريق فيفعل ولا يصر عليه فصل
اذا اشتد خوف العدو جعل الامام امة نوعه العدو وصلى
بالخرى ركعة في الثنائي وركعتين في غيرها و
مضت هذه اليه وجاءت تلك الاخرى وصلى
الامام بهم ما بقي وسلم الامام وخدهم مضت اليه
وجاءت الاخرى فاتمت بلا قراءة ثم الاخرى بهم
اذا اذا اشتد الخوف فصلوا ركبانا وعادى رجالا على اى جهة
قدروا ويغدها القتال واتفق والركب
في القتال فصل صلى ضحى في البيت

الفرض والنفل ولو كان نظره الى ظهر اما الا لمن
جعل ظهره الى وجهه ولزمه فرضها ان اقتدى واحد
بها وبعضهم اقرب اليها من امام صلح ان من
لم يكن في جانبه **كتاب الزكوة** لا تجب الا
على حر مكلف مسلم مالك مكاتبا قاصد النصاب نام ولو معا
بالثمنية او بالسوم او بنية التجارة مع الحول فاضلا
ضلا عن حاجته الاصلية عن دين مطالب
من عبد فلا تجب على مكاتب ولا بعد الوصول
لايام كان ضمار التمكن دين مجحود لا حجة له عليه ومال
ما خوذ مصادرة وشرط النية وقت الاداء

والعدل الامام يتصدق بالكل ويجب في كل خمس
من الابل شاة الى خمس وعشرين بنت مخاض وفي
ست وثلثين بنت لبون وفي ست واربعين الى
ستين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي ستة
وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى
مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة وفي خمس
وعشرين بنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلثة حقا
ق ثم تستانف كالاولى فيرادف في كل ستة واربعين الى
ستين حقة وفي ثلثين بقر تبيع وتبيعة وفي
اربعين مسن او مسنة وفيما زاد يجب الى

ستين ثم في كل تسعين تبيع او تبيعة وفي كل اربعين مسن
او مسنة وفي اربعين خلفة فاذا وفت الشاة وفي مائة
واحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة الى
ثلث شياة وفي اربع مائة اربع شياة ثم في كل مائة شاة
وفي كل فرس من الاغاش او [illegible] لمستحقة دينا
واربع عشر قيمتها نصابا ولا تجب الا في السائمة اي
المكتفية بالمرعى في اكثر الحول طلا في الصغار الا لكبار و
لا فيما يعمل والواجب هو الوسط فان لم يوجد يأخذ العامل
الادنى مع الفضل الطالب على ويرد الفضل ونصاب الذهب
عشرون مثقالا والوضة مائتا درهم كل عشرة سبعة مثاقيل

معمولا او تبرا فيجب ربع العشر وفي كل خمس زاد على
النصاب بحسابه ويعتبر الغالب وان غلب النقد
يقوم الا في عامل الابنية التجارة عند عللها بغير الارث
اذا بلغ قيمة نصابا من احدهما انفع للفقير ويجوز
فيه القيم في الزكوة والفطرة والكفارة والعشر والنذور
لهلاك بعد الحول سقط بحصته والزكوة في النصاب
الغفو فتجب بنت مخاض ان هلك بعد الحول خمس
عشر من الابل بغير او يضم المستفاد بوسط الحول الى
فصاب من جنسه والذهب الى الفضة والعروض
اليهما بالقيمة لاتمام النصاب ونقصانه في الحول حكم

[illegible]

وقال في كتب اللغة وينصب العاشر اخذ زكوة التجار وهو مخالف لان
فعل عليه السلام فاذا التقيتم عاشرا فاقتلوه ويمكن ان يجاب عنه
والله اعلم ان المراد بالعاشر في حديث العاشر مجاهر ياخذ مال التجارة بالجهر
وجاز تقديمه الحول او اكثر وينصب لذي نصاب ... واجتنابه حتم ...

فصل وينصب العاشر على الطريق لاخذ

زكوة التجار فيما خذ من المسلم ربع عشره من الذمي
ضعفه وصدقا مع اليمين ا
ن انكر الحول او نزاع من الدين او ادعى اداءه الى
عاشر آخر يعلم وجوده او الى فقير في غير السوايم او من
الحربي الغشر ان لم ياخذوا منا وان علم اخذ مثله ان
كان بعضا ولم ياخذ منه ان لم ياخذ واما عشر
خمر الذمي لا خمر ميته ولا امانة وعشر الحربي ثانيا قبل
الحول جائيا من داره وخمس معدن ذهب وفضة ما
وجد في الارض خراج او عشر وباقيه للواجد ان لم تملك الارض

• • والا فلما لكها ولا شيء فيه ان وجد فيه داره وفي ارضه
او ابيات ولا في لؤلؤ وعنبر وفي فيروزج وجد في الجبل
وكنز فيه سمة الاسلام كاللقطة وما فيه سمة الكفر
خمس وباقيه للواجد ان لم تملك الارض والا فلصاحبها شرط
له اي المالك في اول الفتح وركاز في صحراء دار الحرب كله •
لمستأمن وجده وان وجد في دار منهارة • على مالكها وان
وجد في كنز متاعهم في ارض لم تملك خمس وباقيه للواجد
وفي نحل ارض عشرية او جبل وفي ثمره وما خرج من الارض
ففيه وان قل عشر وان سقاه سيح او مطره الا في الخوص طلبه
ونصف عشر ان سقي بدلو او دالية بلا رفع مؤنة الدواب
وما أكل قبل ادائه والعسل العشر عشري وكانهار حفرها

الخراج وكذا الانهار الاربعة عند ابي يوسف
رح لا عند محمد رح ارض الوقف وما اسلم اهله
طوعاً او فتح عنوة وقسم بين جيشنا والبقعة محتلفة
واسواء او ما فتح عنوة واقر اهله عليه او صالحهم
عامر خراجية وموات اخي يعتبر بقربه والخراج
اما خراج مقاسمة كما يوضع ربع او نحوه ونصف
الى ان حد غاية الطاقة واما مواظفة كما وضع عمر
رضي الله عنه على السواد وهو لكل جريب يبلغه
اما صاع من بر او شعير ودرهم وجريب الرطبة
خمسة دراهم وجريب الكرم والنخل متصلة ضعفها والمتواصلة

كما يطيق الخراج لو انقطع الماء عن ارضه او غلب
عليها او صاب الزرع آفة ويجب ان يعطلها
لكها ويبقى ان اسلم المال كوشي الحامل
من الذي وان شرى الخطط عشرية من
المسلم وضع الخراج فصل مصرف
الصدقة الفقراء اي من له مال دون النصاب وان
المساكين اي من لا شيء له وعامل الصدقة فيعطى
بقدر عمله والمكاتب فيعان في فك رقبته ومديون لا يملك
نصابا فاضلا عن دينه وفي سبيل الله اي منقطع الغزاة
عند ابي يوسف رحمه الله تعالى ومنقطع الحاج

الكلاف

عند محمد ره وابن السبيل اي من له مال لا معه فيصرف الى الكل
والى بعض تمليكا لا الى من بينهما ولاد ولا زوجية ومملوكه
وجد احتمل بعضهم بعضا من مملوكه وطفله وبني هاشمي ومواليهم
ولا الى ذمي وجاز دفعها اليه وان دفع الى من ظنه
فظنه مصرفا وظهر انه مملوكه يعيد هذا ان ظهر موسرا خلافا
لمحمد ويندب دفع ما يغنيه عن السؤال يوما وكره دفع النصاب
الى فقير غير مديون وكره نقلها الى بلد اخر لا الى قريبه او
خوج منه اهل بلده فصل في الفطرة من بر وما
يتخذ منه ومن زبيب نصف صاع ومن ومن تمر او
شعير صاع وجاز منه ان بر وتجب على حر كل مسلم له

نصاب الذكوة وان لم ينو عليه وبه اختار الصدقة - واتجب عليه
الاضحية ونفقة القريب نفسه وطفله فقيراً وخادمه مملوكاً
والموسر براً او ولداً او كافراً الا ولد جنية وولده الكبير وطفله
الغني بل من ماله ومكاتبه وعبده الذي بينه وبين غيره وعبد ابيه
الابق وعبده وعبد مشترك وكل العبيد مشترك الحلاق الرهما
واتجب بطلوع الفجر الفطر وجاز تقديمها على الاستفتاح
اخر كتاب الصوم هو ترك الاكل والشرب والوطي
من الصبح الى المغرب مع النية ويصح اداء
رمضان بنية قبل نصف النهار الشرعي وبنية نفل
بنية مطلقة وواجب آخر الا قوى سفراً ومرض ولد

الزكوة

النفل والنذر المعين الا في آخر فيشترط للقضاء و
الكفارة في النذر المطلق التبييت وتعيين في النفل يوم
الشك الشكل افضل لمن واقق صوما يعتاده والنحو
اصح ويفطر غيم بعد نصف النهار الشرعي وكره ان
نوى واجبا ولا صوم لمن نوى ان كان الغد من رمضان
فانا صائم والا فلا وكره ان رد بين صوم رمضان
وغيره فان كان من رمضان يقع عنه والا فلا ومن
اكل ظنا ان الصوم او فطر وحده يصوم وان اكل قوله
وان افطر قضى ولا كفارة وقبل خبر عدل ولو قنا
او امراة للصوم مع غيم وشرط للفطر عيان

الشهادة ولفظها والعدالة لا الدعوى وبلا غيم جمع عظيم
فيهما وبعد صوم ثلثين بقول عدلين حل الفطر وبقول
عدل الاول والاضحى كالفطر فصل
جامع او جومع في احد السبيلين او اكل او شرب
عمدا او اوجر عمدا قضى ولو كالمكلا لمظاهر وهي
بافساد اعم مضمار اغبر وقعني فقط ان افطر
حلما حيضا او مكرها يظن الليل او وصل واء الى
جوفه او ما غمه من غير المأكول وتلبغ حصاة او تقيأ ملأ
فمه عمدا لا ان غلبه القيء او افطر ناسيا او احتلم او
نظر فانزل او دخل غبار او دخان او ذباب في حلقه

ولو طلع بعد ما بيت او في خرزج او قبل او لم يسافر ان
انزل قضى والا فلا ولا يفسد باكل بين ان نام اقل من
نصف النهار او اكثر خرج من فمه ثم اكل ولا باكل سمسمة مضغها
وعجز اليقين بفساد ان كثر وعند محمد رحمه الله يفسد ان
ابتلعه وان قل ولو ادهن او مضغ شيئا او طعم صبي
فمزدرده فالقياس ان خاف لا السواك والكحل والدهن
وقال شيخ خان ان عجز عن الصوم افطر واطعم لكل
يوم مسكينا كالفطرة ولا يقضي ان قدر وحامل او
مرضع خافت على نفسها او ولدها او مريض خاف زيادة مرضه او المسافر افطروا قضوا بلا فدية لو صوم

سواء يضره الصب لو ان صح او اقام ثم مات فعلى ورثته
ما فاته ان مات بعد ما يقدر فيها وشرط الايصاء
وتعذر من الثلث وفديته كل صلاة كنصف صاع يوم وجاز تاخيره
لا لعجز به ويلزم الفعل بالشروع الا في ايام المنهية الى
يوم الفطر والاضحى مع ثلث بعده وصح النذر فيها لكن
افطر وقضى وان صام صح ويفطر بعذر ضيافة ثم
يقضي ويسن بقية يومه ما فات قدم وحايض طهرت
لصبح بلغ وكافر اسلم ولا يقضي يقضي هذان و
يتم مقيم مسافر لو افطر قضى لا الكفارة وجنون كل
الشهر مستغرقا لا البعض وان اغمي عليه اياما قضاها

من اليوم

اليوم الا يوما او لوا فصل الاعتكاف سنة
مؤكدة وهو لبث صائم في مسجد جماعة بنية ولو
يوما فيبقى من شرع ثم قطعه فيه ولا يخرج منه الا
لحاجة الانسان او الجمعة بعد الزوال ومن بعد منزله
له فوقتا يدركها وصلى السنن ولا يفسد بكثرة الكثير
منه فان خرج عمدا بلا عذر فسد وباع كحلوبيشرب وينام
ويبيع ويشتري فيه بلا احضار المبيع لا غيره ولا يصمت ولا
يتكلم الا الخير ويبطله الوطء ولو ليلا او ناسيا ودواعيه في غير فرج او قبلة
او لمس ان انزل والا فلا وان حرم والمرأة تعتكف في بيتها ولو نذر
اعتكاف ايام لزمه ايام بلياليها ولاؤ ان لم يشترط وفي يومين

كتاب الحج

بليتها اما وصح بنية النهار حاصة هو

فرض على كل مسلم حر مكلف صحيح بغير زاد و

راحلة فضلا عن الاعدة وعن نفقة عياله الى

حين عوده مع امن الطريق والزوج والمحرم

للمرأة ان كانت بينها وبين مكة مسيرة ثلثة ايام

سفر في العمر مرة على الفور ولو احرم صبي ثم بلغ او

عبد فعتق ثم مضى لم يجزه فرضه ولو وجد الصبي حجرا

مه اللذين صبح ار العبد وفرضه غلاثة الاحرام او

الوقوف بعرفة وطواف الزيارة وواجبه وقوف

جمع وطواف الصدر للافاق والحلق وغيرهما سنن

وادابا والشهر شوال وذالقعدة وعشر
ذى الحجة وكره احرام له قبلها والعمرة سنة و
هى طواف وسعى وحلق فى كل السنة وكره
فى يوم عرفة وايام بعده وميقات المدنى ذو
الحليفة والعراقى ذات عرق والشامى جحفة
والنجدى قرن واليمانى يلملم وحرم تاخرا
خراج عنها لمن قصد دخول مكة لا التقديم
وحول حل الاهل داخلها دخول مكة غير محرم
وميقاته الحل ولن سكن بحلة للحج الحرم و
للعمرة الحل ومن شاء احرام توضاء وغسله

احب ويستحب ان لا يدع ان يطلي بالنورة
ويطيب وصلى ركعتين وقال المزني اللهم اني اريد
الحج فيسره لي وتقبله مني ثم يحرم بما ينويه الحج وهي
لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك
والملك لك لا شريك ولا ينقص منها وان زاد جاز
ان فعل محرما فيتقي الرفث والفسوق والجدال
وقتل صيد البر والاشارة اليه والدل عليه و
التطيب وقلم اظفر وستر الوجه والرأس
وعلى الرجل ولبس المخيط وقصها
وحلق رأسه وشعر بدنه ولبس مخيط وعمامة

والخفيف والمصبوغ بطيب الا بعذر وله لا الاستمتاع والاكتحال
بيت او محمل وشد هميان في حصره واكثر التلبية متى
صلى او علا شرفا او هبط واديا او لقي ركبانا او اسحر واذا
دخل مكة بدأ بالمسجد حين يرى البيت كبر وهلل ودعا ثم
استقبل الحجر وكبر وهلل يرفع يديه كالصلوة والاستلام ان
تعذر بعيره مع ذوي الامس شيأ يده وقبله وان عجز استقبله
وكبر وهلل وحمد الله تعالى وصلى النبي عليه السلام وطاف
بالبيت طواف القدوم وسن للافاق اضطباعه بمنديه ما
يلي الباب وراء الخطيم بسبعة اشواط ويرمل في الثلثة
الاولى مقربا وكلما مر بالحجر فعل ما ذكر واستلم الركن اليماني
حسن وختم الطواف بالاستلام الحجر ثم صلى شفعا تجب بعد

كل طواف عند المقام او غيره من المسجد ثم عاد و
استلم الحجر و برد هلل وخرج من المسجد فصعد الصفا وا
ستقبل البيت و برد هلل وصلى على النبي عليه السلام ورفع
يديه ودعا بما شاء ثم مشى نحو المروة سعيا بين
الميلين الاخضرين وصعد فيها وفعل كما فعل على الصفا ثم سعى
الى الصفا فصار اثنين بذهابه هكذا اسبوعا ثم سكن بمكة
محرما وطاف نفلا ما شاء وخطب الامام سابع ذي الحجة
وعلم المناسك ثم التاسع بعد الفجر ثم حادي عشر
بمنا ويخرج غداة التروية الى منا ومكث الى مجيء عرفة
ثم منها الى عرفات وكلها موقف الا بطن عرفة واذا زالت
الشمس خطب الامام خطبة الجمعة وجمع بين الظهر والعصر

والعصر باذان واقامتين وشرط الجماعة والاحرام
فيهما فلا يجوز العصر لفاقد احدهما ثم ذهب الى الموقف
بنمرة ويبقى خصوصا سماه من اول يوم عرفة الى
فجر يوم النحر ولو نائما او مغمى عليه او اهل عن رفيقه او جهل
انها بعرفة واذا اجزت اتى الى مزدلفة وكلها موقف
الا وادي محسر فصلي العشاءين فيه وقت العشاء
باذان واقامة وان ادى المغرب اي دفع لم يطلق النفل
بنمرة ثم وقف وجاوز وادي السوانى منا ورمى جمرة
العقبة من بطن الوادي سبعا خذف وكبر بكل حصاة
وقطع تلبيته بأول لها ثم ذبح ان شاء خلق او قصر

وخلفه افضل وخلفه الانساء ثم طاف للز

يارة يوما من ايام الخ سبعة بلا رمل وسعي ان كان سعى

قبل واول وقته بعد فجر يوم النحر وهو فيه افضل وخلفه النساء

فان آخر عنها كره ويجب دم وبعد زوال ثاني النحر نامي

الجمار الثلث ببدء بما يلي المسجد ثم حايليه ثم العقبة

سبعا سبعا ويكبر مع كل وقف بعد كل من الاولين ودعا ثم غدا

كذلك ثم بعده كذلك ان مكث هو احب وسيقطع بغد قبل

طلوع الفجر الرابع واذا نوى الى مكث نزله بالمنصب ثم طاف

في للصدر سبعة بلا رمل وسعى ثم شرب من ماء زم

زم وقيل العبة ووضع وجهه وصدره على الملتزم وتشبث

بالاستار

بالاستار ودعى مجتهداً وبكى متحسراً يرجع قهقرى
حتى يخرج من المسجد والمرأة لا تكشف رأسها
بل وجهها ولو استدبرت شيئاً عليه مما قيل عنه جاز ولا تلبى
جهراً ولا تسعى بين الميلين ولا تحلق بل تقصر وتلبس من
المخيط ولا تقرب الجماع وخيضها لا تمنع الا الطواف
ان وفائت الحج طاف وسعى وتحلل وقضى من قابل
فصل القرآن افضل مطلقاً وهو ان يهل
بالحج وعمرة من ميقات معا ويقول اللهم اني اريد الحج و
العمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني ويقدم العمرة سبعة
شواط ويرمل الثلاثة الاول وسعى تم يحج كما مر وداوم

للقران بعد رمي يوم النحر وان يجز صام ثلثة ايام اخرها عرفة
وسبعة بعد رجعت ان شاء فان فاتت الثلثة تعين الدم
والتمتع افضل من الافراد وهو ان يحرم بعمرة من الميقات
الحج ويطوف ويسعى ولا يحلق او يقصر ويقطع التلبية فاذا
زال طواف ثم احرم بالحج يوم التروية وقبله افضل وحج
كالمفرد وذبح وان عجز صام كالقران وان احرم
يسوق الهدى وهو افضل ليتحلل ثم ايحرم بالحج
كما مر والملكي يزد فقط فصل الخ طيب
محرم منخضع او دهن او لبس مخيطا لمستراء
سبوم او حلق ربع راسه او لحيته او خرج قص

اطفال يبدأ واجبا والكل في محدثا وطاف للفرض
محدثا او غيره جنبا او فاقد قبل امام او ترك واجبا و
اكثر او قدم نسكا على اخر واخر طواف الفرض من
ايام النحر او ترك اقله فعليه دم او ترك اكثره بقي محرما
حتى يطوف وان طاف جنبا فبدنة وان فعل اقل مما
ذكر او طاف في الفرض محدثا او ترك القليل من الوا
جب او حلق رأس غيره تصدق بنصف صاع من بر
ان طيب او لبس او حلق بنذر ذابح او تصدق
ثلثة اصوع طعام على ستة مساكين او صام
ثلثة ايام وهو مخير قبل وقوف عرفة افضل بعده

وذبح وقضا من قابل ولم يفترقا بعده ويجب بدنة وبقر
الخلق مثلها وان قتل محرم صيدا وودل عليه قاتله ويجب
جزاء واحد وان قتلوه عمدا ان في مقتل او اقرب مكان منه
فيشتري به اطعام كل مسكين نصف صاع فصاعدا
تصدق به او صام عن كل مد يوما فضل عنه
فصدق به او صام يوما وان نقصه يجب ما نقص وان
اخرج اجزاه عن غير الامتناع او كسر البيض فقبضه و
كذا ان ذبح الحلال صيدا لمحرم او حلبه او قطع حشيشة
او شجرة الا مملوكا او مبتلى او جافا ولا يرمي الحشيش
ولا يقطع الا اذخر ويقتل قملة او جرادة صدقة وان
قتلت ولا شيء بقتل غراب وحداة وذئب وعقرب

وحية وغرابة وكلب عقور وبعوض وبرغوث وقراد
وسلحفاة وسبع وذئب وحدأة وغراب وسبع صائل
وحله له ذبح الحيوان الحلال واكل صيده حلال وذبحه
بلا دلالة محرم وامره ومن دخل الحرم بصيد ارسله
ورد بقيه ان بقي والا جزاه ولبيع المحرم صيداً لا محرم
اذا صيد اخرجه ومن ارسل صيداً في يد محرم ان اخذه
على قاتله وغابه حرم على المحرم فعل القارن وان
وان كانت في البطن عليه الجزاء عن من له امره بثلثه ابقى
لا من حيث مات ولا يجوز للمحرم الاجابة التفنيح وا
كل من بعدي تطوع ومتعة وقران فعلا وخضابه حلالا اصيد وان قتل محرم الا

سماع كل واحد منهما لفظ الآخر وخصوصا الذين لو حر
وحرتين مكلفين مسلمين سماعهما معا لفظهما او
سمع عند قاض سقايا ولا يحلف عند الدعوى وعندا
بينهما واحد هما ولا تقبل التقريب كنكاح مسلم ذمية
عند ذميين ولا تقبل على مسلم والوكيل مشاهدة عند
خصوم الموكل كالولي عند حضور مولية بالغة وحرم
على الملاء اصله وفرعه وفرع اصله القريب وضابطه
اصله البعيد وام ام وزوجة وبنتها موطوءة وزوجة اصله بدل زوجة
وفرعه وكل ضاف وفرع بعضية ومعوسة وقاسم
ومنظورة الى فرجها الداخل واصله من وحادون تسع

سنين وليست بمتزوجات ويحرم نكاح امراة وعدتها نكاح
حرة اخرى ابتداء وضمت ذكرا لم يحل له الاخرى ووطئ
ملكا وكذا وطؤها ملكا وطؤها نكاحا وملكا لا نكاحا فان
نكاحها لا يبطل وعدة حتى ايس الاخرى وصح نكاح
الكتابية ولو امة والامة مع طول الحرة والمحرم وجاز لمن
زنا لا وطؤها حتى تضع حملها ومن ضمت الى محرمة لا نكاح
امة وبالكتابة وكافرة يحل كتابية واخرى في عدة رابعة
وللعبد في عدة ثالثة وامة على حرتها وفي عدتها وحل
ملك نصف حملها ونكاح المتعة والموقت

فصل نفذ نكاح حرة مكلفة ولو من غير كفء بلا ولي

ولا الولي

وله الاخراق هذا وردى احسن رد بطلانه بلا كفو ولا يجبر ولى
بالغة ولو بكرا وسمتها وضحكها وبكاؤها بلا صوت اذن
ومعاد حياء السيد انه او بلوغ الخبر اليها بشرط تسمية
الزوج لا المهر ولو استأذنها غير ولى اقرب فرضاها بالقول
فقط كالثيب والاولى بكارتها بكرا او غيرها بفعل كالبكر وقولها
ردت اولى من قوله سكتت وتقبل بينته على سكوتها والاحلف
هى ان لم يقم والاولى ان نكاح السفيه والسفيهة ولو صبيا ثم ان ولى
وجبرها الاب او الجد لا النكاح وفى غيرهما فسخ الصبى ان
حيين بلغا او علما النكاح بعده وسكوت البكر رضا هذا
ولا يمتد حيارها الى آخر المجلس وان جهلت به بخلاف

المعتقة وخيار العلماء وليث لا يبطل بلا رضاء صر
يح او دلالة ولا يبطل بقيامها من مجلس وشرط القضاء
لفسخ من بلغه لا من عتقت والولى العصبة على
ترتيبهم بشرط حرية لا تكلف والاسلام فى ولد مسلم
ثم الارحام ثم ذوو الرحم المحرم ثم الاقرب فالاقرب ثم
الموالات ثم السلطان ثم قاضى كتب فى منشوره
ذلك والابعدين زوج بغيبة الاقرب ما لم ينظر الكفو الى اطيب
خبره وعند محمد البقض فى مدة السفر ويعتبر
الكفاءة فى النكاح نسبا فقريشى بعضهم لكفو لبعض
والعرب بعضهم لكفو لبعض وفى الفجر الاسلام فمنذ والبوين

ولد بدل ولد مسلم
ولا بدل ثم مولى

فذوا لبوين في الاسلام كفو لذي اباح فيه لاذ واب ؛

ليهما ولاذ واب لهما ولا مسلم بنيف له وصية وهي كالاسلام

فيما ذكرنا ودياتة فليس فاسق كفو لبنت صالح وكالا

فالعاجز عن المهر المعجل والنفقة غير كفو للقوية وا

لقادر عليهما كفو للقوية وحرفة في يكاد وخجام اولناس

او دباغ ليس بكفو لعطار وكذوه ان نكحت

باقل من مهرها فالولي به الاعتراض حتى يتم او

يترك ويوقف نكاح الفضول على اجازته و

يتولى طرفي النكاح واحد غير فضول فصل

اقل المهر عشرة دراهم نتجب الا سنى دونها وان سمى

خيره فالمسمى تحذ موت احدهما او صلوة صحيحة وهي ان لا
يوجد مانع وطئ حسا او شرعا او طبعا كرتق يمنع وصوم
رمضان كصلوة فرض واحرام وحيض ونفاس بخلاف
الجب والعنة والخصاء او نصفه بطلاق قبلها وان لم
يسم فالمتعة ومهر المثل بعدها وصح النكاح بلا ذكر مهر
وصح نفيه وبشيء غير مال متقوم ومجهول جنسا وايجاب
مهر المثل كما مر او صفة فالوسط او قيمته واجد مت
الزوج العبد اتجب هي وبهذا او هذا العبد فمهر المثل
ان كان بينهما والاخس لو دونه والاجود لو فوقه وان
طلق قبل الوطئ والخلوة فنصف الاخس وان تلاعنا او

على ان لا يخرجها عن بلدتها او بالعكس ان اراد بها او بالغير
ان اخرجها فان وفى واقام بها فالحق والا فمهر مثلها لا يزاد على
الالفين ولا ينقص عن الحق وان تزوج بهذا ابن العبد بنت
حديها حر فلها العبد فقط ان سماه وفى عشرة وان شرط
البكارة ووجدت ثيبا ثيبا الزم الكل وفى النكاح الفاسد
ان لم يطأ لا يجب شيء وان وطئ يثبت المسمى للنسب من
وقت الوطئ وبهذا المثل لا يزاد على المسمى اى مهر
مثلها من قوم ابيها سنا وجمالا ومالا وعقلا ودينا وبلدا او
بكارة وعمرا وثيابة فان لم يوجد منهم فمن الاجانب لا الارم
ولا قومها ان لم تكن من قوم ابيها وصح ضمان وليها مهرها

ولو صيرة والمعجل والمؤجل ان بينا خذ الكل الا ان المتعارف وقبل
اخذ المعجل لها من منعه الوطئ والسفر بها ولو بعد وطئ
برضاها بلا سقوط النفقة والسفر والخروج للحاجة بلا
اذنه وبعد احذه ينقلها وقيل لا يسافر بها وبه يفتى وان بعث
اليها شيأ فقالت هو هدية وقال هو مهر فالقول لها
فيما هي به الاكل فصل نكاح القن و ا
لمكاتب والمدبر والامة وام الولد بلا اذن السيد موقوف
ان اجاز نفذ وان رد بطل واذا اذن ببيع القن للمأذون وسع
الاحران والاذن بالنكاح يعم جايز وفاسده ومن زوج
جارية لا تجب البيوتة والنفقة الا بها ويطأ ثيبها

الزوج

الزوج ان فعل بها دله نكاح عبده وامته كرها وجرت امته او
مكاتبته عتقت امت حر او عبد وان نكحت بلا اذن سيد
فعتقت فنذ بلا وما سمى للسيد لو وطئت فعتقت وان
عتقت اولا ثم وطئت فلها ونج الامة يوقف باذن سيد
ها والحرة باذن لها وان وطئ امته فولدت منه فادعاه
ثبت نسبه وهي ام ولده ووجب قيمتها لا مهرها ولا قيمة
ولدها ذا لجد كالاب بعد موته وان نكحها صح ولم تصر ام ولد
واجب مهرها لا قيمتها والولد حر بنته والطفل يتبع خير الا
بوين دينا وعند عدمها يتبع الطافر المجوس شر الابوين
الا الكتابي وان اسلم المتروجان بلا شهود او في عدة

كافر معتقدين ذلك اتفق اعليه وفرق محمد ان اسلما وفي
اسلام زوج المجوسية او امراة الكافر حتى الاسلام
قال الآخر فان اسلم فهو على والاتفرق بينهما وهو طلاق
الثابي ولا مهر لها ان ابيت اللمسوطوءة وفي ارخ
تبين بمضي العدة قبل اسلام الآخر وقيل بتباين الدارين
لانها تبقى معاً وارتداد كل منهما فسخ عاجل ثم اللمسوطوءة
جعل مهرها وقفا فيما بينهما فان اسلما فهو لها وان ارتد والشيء
لو ان تدت وبقي النكاح ان ارتدا معاً وفسد ان اسلم احدهما
قبل الآخر وكل الزوجات في القسم سواء الا المملوكة
ولها ما نصف الحرة ولا قسم في السفر والتزوج

اولى ويصح ترك القسم والرجوع فصل

الرضاع يثبت بمصة في حولين ونصف فقط او مومئا

لرضعة وابوق زوج لبنا من الرضيع فيكان مع قو

منها عليه كالنسب وفرعه والزوجان عليها واصل

اخت اخيه رضاعا كما في النسب والاحتمال ولبن الر

جل وما خلط بطعام لا اثر له وبزبده يعتبر النبت و

يحرم الاسقاط ولبن البكر والميت وان اصفت ضرتها

وضيعت حرمتا ولا مهر للكبيرة ان لم تطاوع والا ضيعت نصفه

ورجع به على الرضيع ان قصدت الفساد

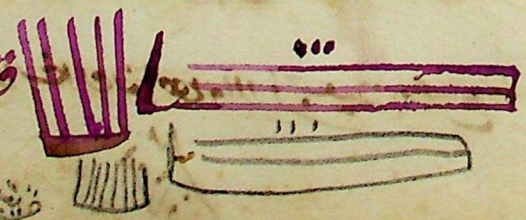

ويقع من مكلف

فقط ولو سكران او عبدا او مكرها لا من سيده وقائم واحسنه
طلقتك فقط في طهر لا وطئ فيه وحسنه وهو السني طلقتك لغير
الموطوءة ولو في حيض وللموطوءة تفريقا الثلاث في اطهار لا وطئ
فيها لمن تحيض والشهر في الصغيرة والايسة والحامل ولو بعد
الوطء وبدعيه طلقتك واحدة في طهر وطئ فيه او في حيض بعد
طهرة وما فوقها بلا رجعة بينة في طهر ويرجع ان طلق في الحيض
فاذا طهرت طلقها ان شاء وطلاق الحرة ثلاثة والامة اثنان
ولو وجبا فلا تحرما فيهما وصريحه ما استعمل فيه دون مخرجه مثل
انت طالق ومطلقة وطلقتك ويقع به رجعية ابدا وان
ذكر المصدر مثلا شذان نواها والا فرجعية وصح منه

الاضافة

اضافة الطلاق الى كلها او ما يعبر به عن الكل كرأسك او روحك
وجسدك او فرجك او الى جزء شائع كنصفك لا الى اليد والرجل
والبطن والظهر وبعض الطلقة طلقة واثنان في اثنين اثنان و
يصح نيته مع اثنين وابتداء الغاية يدخل انتهاؤها وما بين كل
وانت طالق في ملكته فهو تنجيز وفي دخولك ملكته تعليق يقع عند
البعض في انت طالق غدا او في غد وتصح نيته العصر في الغار
فكما فقط ويقع الآن في انت طالق امس وان نكح
بعده فلغو ويقع في آخر العمر في انت طالق ان لم اطلقك
وحالي في متى لم اطلقك وسكت وفي اذا كانوي خان لم ينوه
فكان عند ابي حنيفة واليوم للحال مع فعل ممتد كما مر بيدك

يوم يقدم ان يريد والوقت المطلق مع فعل لا يمتد كان طالق يوم يقدم
زيد وفي ان طالق مثلا مالم يدخل يقع وبالعطف تبين بالاول
وكملا على وقدم الشرط ويقع الكل ان اخره وفي انت طالق و
احدة قبل واحدة او بعدها واحدة يقع واحدة وفي الموطوءة
اثنان وفي قبلها او بعدها او معها مع اثنان وان اشار بالاصبع
يعتبر عدد المنشورة وان اشار بظهر اصبع لمدخول لمدخولة وان
وصف الطلاق بالشدة او الطول او لخ صح او شبهه بما يدل
على العدد مثل ان نوى تعاوا الفيانية والكنائية لا يحتمله
كالبائن فلخوا خرجي اذهبي وقومي يحتمله دائما وهو خلية
برية بتة بائن وحرام يصلح سبابا لخواعتدي

اسبتری بحتملی رجعی واحدة ان حرة اختاری
امرك بيدك بسرحتك فارقتك لا يحتملها فی حال الرضی يتوقف
الكل علی النية فی حال الغضب الا دلالة وفی مذاكرة الطلاق
الاول فقط فان نوی الثلث يقع فبائنة وفی اعتدی
واسبتری بحتملی رجعی واحدة رجعية وتقع باستبراء البينونة
والحرمة اليه الا الطلاق فصل تفويض طلاقها
اليها تقييد بمجلس علمها الآن يقول كلما شئت او متی
شئت او اذا شئت او ابدا ان شئت ولا يرجع عنه
وفی غيرها لا تقييد بمجلس ويرجع عنه والمجلس
انما يحتمل بالتعيا او الذهاب او اشروع فی قول

او عمل لا يتعلق بلا مضي وفكها كبتها او سيرد اتبها كسيرها
وفي اختاري بنية التفويض فقالت اخترت لا يقع الا
بنية وشرط ذكر النفس من احدهما وقوله
اختاري اختاري فتقول اخترت ولو لم يراجعها فقال
فاختارت احدهما فثلث ولو قال طلقت
نفسي او اخترت بتطليقة فبانية ولو قال
امرك بيدك بنية التفويض اليها فطلقت نفسها فبانية
وان نوى الثلث يقع وفي امرك بيدك في تطليقة او
اختاري تطليقة فاختارت فرجعية وفي امرك بيدك
اليوم وغدا يملك خلال الليل وان لم يملك في اليوم الا بقي بعده وان
قال

قال اليوم وبعد غدٍ منحتلف المكان وفي طلاق نفل
ان نوى ثلاثا يقع والا فرجعية وفي طلاق ثلاثا فتطلقه
واحدة يقع لا في حلك ولو امر بالبائن والمرجعي فعلى
يقع ما امر به والشرط في انت طالق ان شئت شئت
منجز ثم او معلقة بما قصد علم وجوده لا ان يعلم وجوده
بوده كما قال شئت ان شئت فقال شئت وفي كلها
شئت تطلق ثلاثا متوقفة لا بود التخيل وفي كيف شئت
تقع بائنة او ثلث ان نوت ولم تنو الا فالغوا بائنة الا
فرجعية وفي من ثلاث ما شئت لها ما دونها
فصل شرط صحة التعليق الملك والاضافة اليه

والمناضة ان واذا واذا ما ومتى ومتى ما وكل وكلما وزوال الملك

لا يبطله ففي غير كلما ان وجد الشرط مرة في الملك

يتحلل الى جزء وفي غير الملك لا الى جزء وفي كلما يتحلل بعد الثلاث

فلا يقع ان نكحها بعد زوج آخر الا [illegible] ذا خلت

في التزوج وان اختلفا في وجوب الشرط فالقول له

الا في اجتهاد وفي شرط لا يعلم الا منها فقوان خصت فانت

طالق وفلانة صدقة في حقها فقط فيحكم بعد الثلاثة

ايما كان بالطلاق او لها وفي ان خصت حيضة يقع

اذا طهرت وفي ان صمت يوما اذا غربت الخلاف

ان لم تصم وان [illegible] على طلقة بولادة ذكر وطلقتين

باستي فولد تها ولم يدر الاول طلقت واحدة
قضاء واثنتين تتزوجها وانقضت العدة بالنساء وان
علق بثنتين يقع ان وجد الثاني في الملك والتنجيز
يبطل التعليق فلو علق ثم علق ثم انجز الثلاث ثم عاد
اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع وان وصل
ان شاء الله تعالى بكلامه بطل فصل
طلاق البدعة من جاء بحاله السهلاك كمريض غير محل
اقامة مصالحه خارج البيت ومن بارز اقدم ليقتل
لقصاص او رجم مريض مرض الموت فلو ابانها لا وجه
بغير رضاها وماث ولو بغير ذلك السبب وهي في

العدة ترث ومن هو في صف القتال او حكمي او حبس لقتل
صحيح ولو تعسفا وقاتل في مرضه على طلاقها ومضى عدتها او
ابانها بالمرض ثم اقر لها بدين او اوصى لها بمال قبلها الا
قدر ميراثها وان على بيوتها بشرط وجد في
مرضه ترث ان علق بفعل او بفعلها ولا بد لها منه
او بغيرهما وقد علق في المرض ترث
فصل تصح الرجعة في العدة وان
ابت اذا لم تبن بصفية او خلية نحو اعتدي
وبوطيها ومسها بشهوة ونظره الى وجهها
بشهوة وندب الاشهاد على الرجعة
او اعلامها

او اعلامها بها او الایلاء یحل علیها حتی یمضی
ان لم یقصد رجعتها او مضت عدتها الرجعی تتزین له ولا
وله وطیها ولا یسافر بها حتی یشهد علی
رجعتها او صدقت فی مضی عدتها ان امکن وبقائها
وتکذیبها اخباره بالرجعیة فی العدة ولا تحل اخت بعد
ثلاث والامة بعد اثنین حتی یمضی بالاقراء او اشهر بنکاح
صحیح وتحصن عدة طلاق او موته والنکاح بشرط
التحلیل یلزمه ویحل ان قالت حللت والمدت احتمل
احتمل وغلب ظنه صدقها حل کما شهاد الزوج الثانی بعد
ما دون الثلاث خلاف لمحمد رح فصل الایلاء

حلف ليمنعن وطئ الزوجة اربعة اشهر من امتة فان قربها في
المدة حنث وتجب الكفارة فهو الحلف بالله وفي غيره الجزاء
ويسقط الايلاء والابانة بواحدة ويسقط الحلف الموقت
لا المؤبد فتبين باخريين ان مضت مدة اخرى بعد نكاح ثان
بلا فيئ ثم اخرى كذلك بعد ثالث وبقي الحلف بعد ثلث لا الا
يلاء فان قربها لكن ولا تبين بالايلاء ولو عجز عن الفيء بالو
طئ لمرض احدهما او غيره فيئ ان علم يقول فئت اليها فان قدر قبل مضي المدة ففاء بالوطئ وفي انت علي
حرام ان نوى الظهار او الثلث او الكذب فما نوى
وان نوى التحريم فايلاء وان الطلاق او لم ينو شيئا فيه

فبانية وكذا خ كل حلي على حرام فبانية فصل

لا بأس بالخلع عند الحاجة بما صح مهرا وهو طلاق بائن

ويجب عليها بدله وكره احدة ان نشز والفضل ان

نشزت وان طلق بمال او على مال وقع بائن ان قبلت و

الا فرجعي او خيرها لا تجيب شيئ ووقع بائن في الحال ورجع في

العلاق وان طلبت ثلاثا بالف فطلقها واحدة فبانية بثلث الا

لو في على الف رجعية بلا شيئ عند ابي حنيفة رح والخلع

مفاوضة في حقها يصح لجوعها وشرط الخيار لها ويقتصر على

المجلس وبمين في حق حق انعكس الاحكام والعبد

بمنزلتها ويسقط الحلف بالخلع والمبارأة حقوق النكاح

تحتها وان حلف صبيه بيمالها لغا الا لم وقوع الطلاق وكذا ان قبلت

ولو صالحها على انه ضامن فعليه المال **فصل** في الظهار

تشبه **[illegible]** ما يضاف اليه الطلاق من الزوجة بما يحرم

اليه النظر من عضو منها وهو ايحرم وطيها ودواعيه حتى يكفر

وحي انت على اي صيح نية الكرامة والظهار والطلاق

فان لم ينو شيئا لغا وفي انت على حرام كما ي نوى من

ظهار او طلاق وان لم ينو فايلاء عند ابي حنيفة وابي يوسف

رح وظهار عند محمد رح وحي انت علي كظهر امي لشيء

تجب لكل كفارة وهي تجب بالعود اي العزم على وطيها

وهي عتق رقبة لم تأت جنس المنفعة كالاعمى ومقطوع

[illegible]

يداه او بهما او جلاه او يد ورجل من جانب والمدبر و ا
لمكاتب ادى بعض بدله ونصف عبد مشترك ثم باقيه بعد ضمان
ونصف عبده ثم باقيه بعد وطيها وان عجز عن العتق صام شهرين
ولا تغيير ليس فيهما رمضان ولا الايام المنهية وان افطر استأنف
وكذا ان وطيها ليلا عمدا او يوما مطلقا وان عجز عن اطعم ستين
مسكينا كلا قدر الفطرة او قيمته وان غداهم وعشاهم
واشبعهم فيهما او اعطى من برومنواتى او شعير او واحد في
شهرين جاز وفي يوم قدر الشهرين لا فصل
اللبون من قدر بالزنار وجبة لطيفة وكل صلح شاهدا
او نفى ولدها وطالبت به لاعن فيقول اربعا اشهد بالله

انی صادق فیما رمیتها به من الزنا او نفی الولد و فی الخامسة
لعنة الله علیه ان کان من الکاذبین فیما رماها به ثم تقول اربعا منها
اشهد بالله انه لمن الکاذبین فیما رمانی به و فی الخامسة
غضب الله علیها ان کان من الصادقین فیما رماها به ثم یفرق
بینهما فتبین منه بطلقة و لا یجتمعان ابدا و ینتفی نسب الولد عن امه
و ان ابی عن اللعان حبس حتی یلاعن او یکذب
نفسه فیحد و ان ابت حبست حتی تلاعن او تصدقه فان
کان عبدا لکافر او محدودا فی قذف حد و ان صلح بشاهد
و هی امة او کافرة او محدود فی قذف او جبت الجلدة
او زانیة فلا حد و لا لعان و الملتاعن عن ان لا احد

لا يجتمعان ابدا وان اكذب نفسه حد وحل نسبها وكذا ان
قذف غيرها في اثر بنت فجربت ولا لعان بقذف الاجنبي
ونفي الحمل وبرانته وهذا الحمل من الزنا عن ولم ينتف الحمل
من نفي الولد بان التهنئة او شراء آلة الولادة صح
وبعده لا ولا عن فيهما وان نفى اولا تؤمين واق بالآخر
حد وفي عكسه لا عن وثبت نسبها فيهما

فصل

العنين ان اقر انه لم يطأ اليها اجل له الى آخر سنة
قمرية ورمضان وايام حيضها منها لا مدة مرض اهله
هو فان لم يصل فيها فرق بينهما ان طلبت وعين طلقة
واحدة وله اكل المهر ان خلا بها وتجب العدة وان

اختلفا وكانت شيبا او بكرا

فنظرت النساء فقلن شيب خلق فان حقها وان بكرا او

قلن بكرا اجل السنة قرينة ولو اجل ثم اختلفا فالتقدم

هنا كما مر وبطل حقها بالخلوة حيث تبطل فيما لو اختارته

وحيرت هنا حيث اجل ثمة والحصي كالبينة فيما مر

المجبوب فرق خلافا لبطلبها ولا يتبع احدهما بغيب الاخر

فصل العدة الحرة ايضا للطلاق او

الفسخ ثلاث حيض كوامل كاملة مولاها او

عتقها او موطوءة بشبهة او نكاح فاسد فخالعت و

الرق وان لم تحض لصغر او كبر او بلغت بالسن

مر تمام

ولم تحيض ثلاثة اشهر ولكن ارتابت اشهر وعشر ولامة
تحيض حيضتان ولم لمن لم تحيض او طاة عنها زوجها
نصف ما للحرة وللتي حل الاجل والامة والتي طاة عنها حبلى
وضع حملها ولمن حبلت بعد موتي العبد عدة المرة ولا نسب
في وجهان ولمرأة الفار للبيان البعد الاجلين وللبرجي
كالمحقق للموة ولمن اعتقت في عدة رجعي كعدة حرة وفي
عدة بائن او موت كامة وآيسة ان الدم بعد عدة
الاشهر تستأنف بالخيض كما تستأنف بالاشهر من
حاضة حيضة ثم آيسة وتجب على معتدة وطئت
بشبهة عدة اخرى وتداخلتا فلها تمام الاولى

انقضى بعض الثانية فعليها اتمام العدة الثانية وعدة
النكاح الفاسد عقيب تفريق او وطء متاركة الوطي وتنقض
العدة وان جرا ملك وان تنكح معتدة من بائن وطلق
قبل الوطي اجنبي مهرا ناكح وعدة مستقبلة
وبالعدة على ذمته وطلقها فالى ولا جرى خرجت
خرجت البائن الى اول واحد معتدة البائن والرجعية
كبيرة بترك الزينة او بلبس المزعفر والمعصفر والدهن
والحناء والطيب والكحل الابهدار ولا معتدة تمشط
وتتباخر فاكد ولا تحطب معتدة الا التي يضاد لا تخرج
معتدة الرجعي والبائن من بيتها اصلا وتخرج معتدة الموت

في الملوين وتنبيه في منزلها وتعتد في منزلها وقت الفرقة
والموت الا ان تخرج او خافت تلف مالها او لانهدام ولم
تجد كراء البيت ولا بد من سترة بينهما في البابين وان
ضاق المنزل عليهما فالاولى خروجه وكوامع فقدد
حسن ان يجعل بينهما قادرة على الحيلولة ولو بانهما او
ماة عنهما وجهها في سفرهما فان كان بعدها عن مصرها او
مقصدها ثلاثة اسفار فان الاخرة اقل تتوجه اليه والاجيرة
معها ولي اولاد العود احمد وان كانت في مصر تعتد ثمة ثم تخرج
بلجم فصل الحضانة للام بلا جر ما طلقت
اول ثم امها وان علت ثم لام ابيه ثم ا[illegible] ض

لاب واحم ثم لام ثم لاب ثم حال الكل ثم عمة كذلك بشرط
حر تهال فلا صوف لامة واحم ولو والدة مسلمة حتة
بعقل دينا وبكارة بخبر فم سقط حقها وعم الام كالمحرم
عم وجدت تلحق جده ويعود الحق بزوال النكاح سقط
به ثم للعصبات على ترتيبهم لكن لا تدفع صبية الى خبيثة غير
فم المولى العتاقة وابن العم ولا فاسق ماجن فاجر ولا يلي
طفل بادن البوادي والآدابي احق برضيع بالكل وبغرب
وبليد وبمتهتك وحده ما وبالبنت صح آخر ض وعن محمد رح
له حتى تشتهى وهو المعتبر لفساد الزمان وغيرها حتى تشتهى
ولا تخرج مطلقة بولده الا الى وطنها الذي نكحها فيه وعند الامام فقط

من وقف

فصل اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثرها سنتان

فيثبت نسبا ولا عدة الرجعي وان جاءت به لاكثر من سنتين علم

تقرر بمضي العدة فيثبت الرجعي الرجعة ولاقل منها لا ومبتوتة ولد

تام لاقل منها لاتمام الا بدعوة ويحمل على وطئها بشبهة في العدة

واذا جحد ولاده زوجة يثبت بشهادة امرأة والله اعلم بالصواب

كتاب النفقات

تجب النفقة والكسوة والسكنى على الزوج لزوجة

صغير لا يقدر على الوطء لكبر سن مسلمة او كافرة او كبيرة او

صغيرة توطأ بقدر حالهما في ايسار واقتار فقط المؤسرين

نفقت الیسار وفی المعسرین نفقۃ العبد وفی الموسر والمعسرۃ
وعلی ھذا الی الیسار ولو ھی فی بیت ابیھا او مرضع فی بیت الزوج
لا لان شرۃ رجعت ھی من ھذہ بغیر حق ومحبوسۃ بدین ومرضعۃ
لم تزف ومغصوبۃ کرھا وحاجۃ لامہ ولو کانت معہ فلھا
نفقۃ الحضر لا السفر ولا الکراع وعلیہ موسرا نفقۃ خادم واحد لھا
فقط لا مفرا فی الاصح ولا یوفق بینھما بغیر ما بینا وسوی بالاستد
انۃ علیہ ومن فرض لعبد فایسر ثم نفقۃ یسار ان ما
طلبت وتسقط فی مدۃ مضت الا اذا سبق فرض قاض او
صالحت شیء فتجب ملا مضی ما دام احیا ان فان مات احدھما او
طلقھا قبل قبض ما سقط المفروض الا اذا استدانۃ باذن القاضی

سیبطوا ۹۱ سیبطوا ۹۱ سیبطوا ۹۱ حدیث ۱۱ نعمت ۱۱ ۹
نعمت جان احمد جان

ولا تسترد بعجلة مدت كانت احدهما قبلها ونفقة عرس القن عليه
يباع فيها مرة بعد اخرى وفي دين غيرها يباع مرة وتجب سكناها في بيت
ليس فيه احد من اهله ولو كان ولده من غيرها الا برضاها وبيت
مفرد من داره على كفوها وله منع والديها وولديها من غيره من الد
خول عليها لا من النظر اليها وكلامها متى شاء وقيل لا يمنع من الى ج
الى الوالدين ولا من دخولهم عليها كل جمعة وفي حج غيرها
كل سنة ولو الصحيح ويوفي عرس الغايب وطفله وابوه
في ماله من جنس حقهم فقط عند موسر او مضارع به او مديون
ان اقر به بالنكاح او علم القاضي ذلك وانفقوا ان لم يعطها الصد
النفقة ويكفلها ملاوامة بنية على النكاح ولا ان لم ينفق

مالا فاقامت بينة ليؤخذ منه ويأمرها بالاستدانة و
لا يقضي به وقال ابو حنيفة يقضي بالنفقة لا بالنكاح و
عمل القضاة على هذا اللهم الا ان يقضي بالنفقة لا بالنكاح و
والمطلقة الرجعي والبائن
والمرتدة بلا معصية كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم
الكفاءة النفقة والسكنى لا المعتدة للموت والمرتدة
بمعصية كالردة وتقبيل ابن الزوج ورد معتدة الثلث منه
تسقط لا ممكنها ابنه ونفقة الطفل فقيرا على ابيه لا
يشاركه فيها احد كنفقة ابويه وجده وليس على
ام ارضاعه الا اذا تعينت ويستأجر الاب من ترضع عندها
ولو استأجرها منكوحة او معتدة من رجعي لترضعه

لم يجز وفي المبتدئة روايتان ولا حضانة بعد العدة او
لابنة من في نكاحها صح وهي احق من الاجنبية الا ان طلبت زيادة
اجر ونفقة البنت بالغة والابن زمنا على الاب خاصة وبه يفتى
وعلى الموسر ايسار النظرة نفقة اصوله الفقير بالتسمية
باي الابن والبنت ويعتبر فيها القرب والبنوة لا الارث ففي من
له بنت وابن ابن كلها على البنت وفي ولد بنت واخ على ولد
ها ونفقة كل ذي رحم محرم صغير او انثى بالغة فقيرة او ذ
زمن او اعمى على قدر الارث ويعتبر فيها اهلية الارث
لا حقيقة فنفقة من لا مال وابن عم على الحال ولا نفقة مع
الاختلاف دينا الا زوجة والاصول والزوج ولا على الفقير الا ابا والزوج

ولا يغني الابن ويباع الاب في دين ابنه لا عقار لنفقة والديه
لا عليه سواها ولا الام تبيع ماله لنفقتها وضمن مودع الابن لو
انفقها على ابويه بلا امر قاض لا الابوان لو انفق ماله عند ولده
ذا قضي بنفقة غير العرس ومضت مدة سقطت الا ان
يأذن القاضي بالاستدانة ونفقة المملوك على سيده
فان ابى كسب وانفق على نفسه وان عجز عجز عن
نفقة امرأته

كتاب العتاق

ق يصح من كل حر مكلف بصريح لفظه بلا بينة كانت
حرة او مشتق او عتق او انت حر محل عتقتك او حررتك او
حر رتك وهذا مولاي او يا مولاي او مر أتسك حر والله ونحوه

ما يعبر به عن البدل والكناية ان نوى كلا لا سبيل عليك ولا سبيل
لي عليك ولا رق لي وخرجت من ملكي وخليت سبيلك ولا مئة
قد اطلقتك وبهذا ابي لا صوم الا بر لا بيا ابني ويا اخي ولا سلطان
لي عليك ولفظ الطلاق وكناية مع نية العتق وانت مثلا لي
الخلاف فانت الا حر ومن ملكي ذا رحم محرم منه او اعتق لوجه
الله او للشيطان او للصنم او ملكها او سكران او اضافه عتقه
الى ملكه او الى شرط ووجد عتق عليه لعبد الى خرج الينا
مسلما والحمل يتبع الام في الملك والرق والعتق وفروعه الا ان
ولد الامة من مولاها حر وفصل ان اعتق بعض عبده
صح وسعى فيما بقي وهو كامل كاتب بلا دا الى الرق وسعى وقالا

معتق كله ولو اعتق شريك حظه اعتق الاخر او استسعى او
ضمن المعتق موسرا قيمة حظ الامر او الولاء لهما ان اعتقاد
استسعى والمعتق ان ضمنه ورجع به على العبد وقال الا ضمان عليه ما و
السعاية فقير افقط والولاء للمعتق ومن ملك ابنه مع آ
خر عتق حصته ولم يضمن ولا اضمن غنيا الا في الارث وان قال
لعبديه احدكما حر فمن ج واحد ودخل ثالث فاعاده ومات
بلا بيان عتق من ثبت ثلثه ان ساواه ومن كل من خرج نصفه
وعند محمد ربع من دخل وان قال ذلك في مرضه وله اخوان
وارث جعل كل عبد سبعة وعتق من ثبت ثلثه و
من كل من خرج سهمان وعند محمد جعل كل ستة وعتق

لو عتق من ثبت ثلثه ومن خرج سهمه ومن دخل سهمها
يسعى كل في الباقي والموت والوطء بيان في طلاق مبهم كبيع
الموت وتدبير واستيلاد وبعضه وصدقة مسلمتين في عتق
مبهم دون وطء فيه والشهادة بالعتق المبهم باطل لا بالطلاق
المبهم فصل ويقرع بان دخلت فكل عبد لي يومئذ
حر ومن له حي دخل ملكه وقت الحلف اولا ولا يومئذ من حيث
وقت حلفه فقط لا الحمل بكل مملوك ذكر لي حر ومن اعتق على
مال او به فقبل عتق والمال دين عليه والمعلق عتقه باداء المال
ماذون ان اداه عتق لا مكاتب وفي ان حر بعد موتي بالف
ان قبل بعد موته واعتقه الوارث عتق والا لا وان حر بعد على

حذمة سنة فقبل عتق ويحدمه سنة فان مات مولاه

قبلها تجب قيمة وعند محمد رح السر قيمة حذمة وخمسة

من اعتق بعد موته مطلق اوالى مدة غلب موته قبلها مدبر لا يبا

ع ولا يوهب ويستخدم وتستأجر والمدبرة توطأ وتنكح

وان مات سيده عتق من ثلث ماله وسعى في ما زاد ثلثه وان

استوفى دينه ففي كله وان قال ان مت من مرضي هذا او في

هذه السنة صح بيعه وان وجد شرط عتق كالمدبر وامته

ولدت من سيدها فادعى الولد امن او من زوج فملكها احم

ولده وحكمها كالمدبرة الا انها تعتق عند موته عن كل ماله ولم تسع

لدينه ولا يثبت ولد الامة الا بدعوة ثم بلا دعوة لكن ينتفي بالنفي

كتاب الولاء

كتاب الولاء

من اعتق باعتاق

او بزغ او ملك قريبه فولاؤ لسيده وان شرط عدم ومن اعتقت امته

زوجها فمن فولدته فلسيد الولد فان اعتق جره الى قدم ان كان بين اعتاق

الامة ولادتها اكثر من نصف حول والمعتق عصبة وقدم النسبة

عليه وهو على ذى الرحم فان مات السيد ثم المعتق فولاءه لاقرب

عصبة سيده ولا ولاء للنساء الا ما اعتقن كما فى الحديث

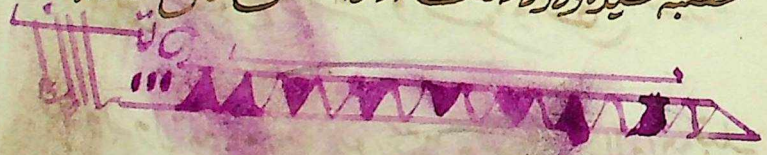

الكتابة وهى اعتاق المملوك يداً حالاً ورقبة مآلاً فان كاتب

قنه ولو صبياً يعقل بمال حال او منجم او مؤجل الى اجل او قال

جعلت نجومك كذا تؤديه نجوماً او لنجم كذا او آخر هكذا فان

اديته فانت حر وان عجزت فقن وقبل العبد صح وخرج من
يده دون ملكه وعتق مجانا ان اعتق وغرم السيد القيمة
اذا اوفى مكاتبة والارش ان جنى عليها وعلى ولدها
او مالها وصح على حيوان ذكر جنسا فقط ويؤدي الوسط
سنا او قيمته وقدرت على قيمة او خمرا او خنزيرا من المسلم
وصح للمكاتب البيع والشراء والسفر والنكاح امة وكتابة
قنه وله ولاء وه ان ادى بعد عتقه وسيده ان ادى قبله
لولاء وجره وهبته وله بعوض وتصدقه الا بيسير وتكفله
واقراضه واعتاق عتاق عبده وله بمال وبيع نفع عبد منه و
انكاحه والاب والوصي فيه رقيق الصغير كالمكاتب

واذ جنى عن نجم ان كان له وجه سيسيل الابيعي الى اكم الى ثلاثة
ايام والا عجز وفسخها بطلب سيده او سيده برضاه
دعاد رقه وما في يده سيده فان مات عن وفاء لم تنفسخ
وقضى البدل من ماله وحكم بموت حر سوى الارث
منه عتق بنيه ولده وان في كتابته او شراهم او كوتب
عبد وابنه صغير او كبير ثم ابرة طلب سيده ما ان ادى
اليه من صدقة فعجز لا تنفسخ بموت السيد وا
دى البدل الى ورثته على نجومه وان اعتقه
بعضهم لا يصح وان اعتقه عتق مجانا والله
اعلم بالصواب كتاب الايمان وهي ثلثة فحلف

على فعل او ترك ماضيين كان باراً عمداً عموس يأثم به وظناً ان
حق وهو صنده لغو يرجى عفوه وعلى ان منعقدة ولكفر فيه فقط
ان حنث ولو سهواً او كرهاً حلف او حنث والتم بالله
او بلسم من اسمائه كالرحيم حمل والرحيم والحق او بصفة
يحلف بها فرق من صفات كعزت الله وجلاله وكبر
يائه وعظمته وقدرته لا بغير الله كالنبي والقرآن والكعبة
ولا بصفة لا يحلف بها غرق كالرحمة وعلمه ورضائه وغضبه
وسخطه وعذابه وقوله لعمر الله وايم الله وعهد الله
وميثاقه واسم الله واقسم واحلف واشهد
وان لم ينو بالله وعلى نذر او يمين او عهد وان

لم يرض الى الله وان فعل كذا فهو كافر وان لم يكن حلفه
بها فاجر وآت قسم وحق الله وحرمته وسوكند خورم
بخداى يا بطلاق زن وان فعل فعليه عتق او صدقة او لغة
او انه زان او سارق او شارب خمر او آكل ربوا او خروف
القسم الباء والتاء والواو تقسم كالله لافعلن وكفارته عتق رقبة
او اطعام عشرة مساكين لما هو في الظهار او كسوتهم
لكل ثوب يستر عامة بدنه فلم يجد السر وطاء او يصل فحاله عجز
عنهم عنها وقت الاداء احكام ثلثة رباح الاولى تبر بلا حنث
ومن حلف على معصية كقتل النفس مع البر حنث ولغو وان
كفارته في حلف كافر وان حنث مسلما ومن حرم الملك لا يحرم وان

استباحه کنو ومن نذر مطلقا او معلقا بشرط یریده کان قدم
علیه فوجود فی عالم یرده کان کمن نیت وفی او لغو هو الصحیح

فصل من حلف لا یدخل بیتا یحنث بدخول المسجد
واللبنة او مسجدا او بیعة او کنیسة او دهلیزه او ظلة باب
دار لکن لا یدخل دارا فدخل دارا خربة وهو الدار یحنث ان دخلها
منهدمة ولو صحراء او بعد طلاقین آخری او وقف علی سطحها
وقیل فی عرفنا لا یحنث کما لو جعلت مسجدا او حماما او بستانا
او بیتا او دخل هابط حمام الحمام ولکن هذا البیت ودخل منهدما
کصحراء او بعد ما بنی بیتا آخر او هذه الدار فوقف فی طاق
باب لم یحنث کان خارجا ولا یسکنها وهو لا یکون هذا

اولا يلبسه وهو لبسه اولا يركبه وهو راكبه فاحدث فيه
التقلد ونزع ونزل بلا ملك اولا يدخل فقعد فيها الان يخرج
ثم يدخل وفي لا يمكن قعوده الا لابد من خروجه باهله وماله
جميع حتى ان حنث يبر قد بقي بخلاف المعير والمؤجرة وحنث في لا يخرج
لو حمل او اخرجه امره لا ان خرج بلا امره ملكه اهله او رجيا و
مثل لا يدخل اقاما وحكما ولا في لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها
يريدها ثم الى امر اخر وحنث في لا يدخل يخرج الى مكة فمتى خرج يريدها و
رجعي لا في لا يأتيها حتى يدخلها وذهابه لحج وجه والاصح وفي ليأتين
مكة ولم تأتها لا يحنث الا في آخر حياته ويحنث في ليأتين غدا ان استطاع
ان لم يأته بلا مانع مكره من او سلطان ودين به الحقيقة وشرط البر

قوله لا يخرج الا باذنه لكل خروجه اذن لا في لا يخرج الا ان اذن و
للحنث في ان خرجت وان لم تخرج ثريت ملزيدة خروجه او خرج عبد
فعلهما فوراد في ان تقديمه بعد تعل تقدم مع تقديمه معه وكفى
مطلق التقدي ان ضم اليوم وقلب ايمانه دون ليس لمولاه في
حق الحلف الا اذا لم يكن عليه دين مستوعبة ونواه و
يقيد الاكل من هذه النخلة بشمرها وهذا البر باكله قصدا وهذا
لدقيق باكل خبزه فلا يحنث لو استفه كما هو واكل الشواء
باللحم واللبيخ بما يطبخ من اللحم والرؤس برؤس يكبر
في التنانير ويباع في قدره والشحم بشحم البطن والخبز بنحو
الخبز البر والشعير لا بخبز الارز ببلد لا يقاد فيها به والفاكهة

من القوا

بالتفاح والمشمش والبطيخ لا العنب والرمان والرطب وما
القشاء والخيار والشرب من نهب بالكرع منه فلا يحنث لو شرب
منه بإناء بخلاف الطعام من مائدة وتحليف الوالي رجلا ليعلم لكل دابة أتى بحمار
متعلق بقوله يخرب متعلق الحلف متعلق تحليف
ولايته والضرب والكسوة والكلام في الدخول عليه بالحمية لا العمل
والقريب بما دون الشهر فيقضيان دينه الى قريب والشهر بعيد
وما اصطبغ به فادام وكذا الملح لا الشواء لا يحنث في لا يأكل من هذا
البسر فأكل رطبة او من هذا الرطب او اللبن فأكله تمرا او شيرازا
رطبا فاشترى او لحما فأكل سمكا او لحما او شحما فأكل إهالة ولا
لا يشتري رطبا فاشترى كباسة بسر فيها رطب وحنث
لو حلف لا يأكل رطبا او بسرا او رطبا ولا بسرا فأكل مذنبا

اول لا يأكل لحما فاكل كبدا اولبنا او لحم خنزير او
انسان والغداء اكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء
منه الى نصف الليل والسحور منه الى الفجر وفي ان لبث او اكلت
او شربت ونوى مينالم يصدق اصلا ولو ضم ثوبا او طعاما او
شرابا دين وتصور البر شرط صحة الحلف خلافا لابن بزيزة
شوربه فمن خلف لا شربن هذا اللبن اليوم ولا ما فيه
او كان فصب في يومه لا يحنث وان اطلق فكذا خ الا اول
دون الثاني وفي ليصعدن السماء او ليقلبن هذا الجبل ذهبا
او ليقتلن فلانا ان عاش ما يموت الفقد لتصور البر حنث للتعذر
وان لم يعلم بموت فلان فلا ومد شوطها وضفرها ودعنها للتعذر بها
مر وتقلد

وقتل ملكه ان بعد لبت من عرلك فهدى فعزله ونبع
ولبس هدى وحاء لحل الاحرام فضة وعذرها عقد لؤلؤ
لم يرجع حلف وبه يفتى ومن حلف لا ينام على هذا الفراش فنام
على فراش فوقه حنث لا من جعل فوقه فراشا آخر او حلف لا اجلس
على الارض فجلس على بساط او حصير فوقها ولو حال
بينه وبينها لباس حنث لكن حلف لا اجلس على هذا البساط
فجلس على بساط فوقه لحلف جلوس على
بساط آخر فوقه ولا يفعله يقع على الابد ويفعله على
مرة وبعلى المشي الى بيت الله والكعبة يجب حج او عمرة مشيا
وركب ولا شيء بعلى الحج والذهاب الى بيت الله تعالى

او امشي الى الحرام او المسجد الحرام او الصفا والمروة و
لا يعتق العبد قبل ان لم احج العام فانت حر ثم شهد انه
لكوفة وحنث بصوم سائر فلا يصوم الوضع يوما و
صوما لاضحى يتم يوما وركعتي لا يصلي ايهما دونها ولو ضم ان
صلوة صلوة فيشفع لا باقل وبولد ميت فان ولدت
فانت كذا او حتى اجي فان ولدت فهو حر ثم ان ولدت
ميتا ثم حيا وفي بعض ليقضين دينه اليوم وقضاه
زيد فاداه بغير حجة ومستحقة او باعه به شيئا وقبض ثمنه
او لكان ستوقة او رصاص او وهب له او فاداه
يقبض دينه درهما دون درهم حنث بقبض متفرقا الا البعض

دون باقيه او كله بوديعة لم يتخلله هما الا عمل الوديعة ولا في
ان كان الى الاكثر فكذا او لم يملك الاخير ولا يشم
اي انا ان شم ورد او باليمنى والنفخ والرد على ورق
فصل الحلف بالعقل صنف في لا يتكلم ان كلم انا عاشر
او يفاظه وفي لا يكلمه الا باذن وان اذن ولم يعلم به فكلم وفي لا يكلم
صاحب هذا الثوب فباع فكلم وفي لا يتكلم هذا الثوب فكلم
شيخا وفي هذا الحمار ان بعته او شريته ان عقد بالخيار
وفي ان لم ابعه فكذا فاعتق او دبر وبفعل وكيله في حلف الشكاح
والطلاق والحلف بالحلف والكتابة والصلح عن دم عمد
والبهمة والصدقة والوصية والاستئذان والرياح والاستداع

والاعارة والاستعارة والذابح وضرب العبد وقضاء الدين و
قبض الثمن والخياطة والكسوة والحمل لا في البيع والشراء
والاجارة والاستعارة والصلح عن مال والمخاصمة والتهمة
وضرب الولد ولا في لا يتكلم فقرأ القرآن او سبح او هلل او كبر في
صلوة او في خارجها ويوم الكلم على الليل وصح نية
النهار وليلة الكلم على الليل خاصة والا ان للغاية لكنه
فغي ان كلمه الا ان يقدم زيدا او حتى ضحك
ان كلمه قبل قدومه وفي لا يتكلم عبدا او امرأة او صديقا او لا
يدخل هذه الدار اضافة وكلمه لا يحنث وفي العبد اشار
اليه بهذا اولا وفي غيره ان اشار بهذا حنث والا فلا وحال

ورزمان بلاذریه نصف سنة ناکراد غرق ومعها مانوی والد
هولچ یدر منکر ولا بد موفاد یا منکرة ثلاثة وایاما کثیرة والایام
الشهور عشرة وفی اول عبد اشتریه خمسة ان اشتری
عبدا عتق وان اشتری عبدین ثم آخر فلا اصلا فان شهد
خمسة عتق الثالث وفی آخر عبدا شتریه خمسة الا اشتری عبدا
وکان لم یعتق فان اشتری عبدا ثم آخر ثم مات عتق الآخر لانه
اشتری من کل حاله وعندها یوم مات من ثلث المال لا یصیر
الزوج فی الوجه الثالثة بخلاف لها وبکل عبد اشتری
بلکذا فهو خمسة عتق اول ثلثة بشروه متفرقین والکل ان
بشروه معا وتسقط بشراء بیه الکفاره حتی لا اشتراء عبد حلف

بعتقه ومستولدة بنكاح علق عتقها عن الكفارة بشرائه اياها و
يعتق بان سرى امته فهى حرة من تسرها وهى فى ملكه يوم
حلف لا من شراها فتسرها وبكل مملوك لى حر امهات اولاده
ومدبره وقنه لا مكاتبوه الا بنيتهم وبهذا او هذا الا هذا البيده
ثالثتهم وحر فى الاولين كالطلاق مبهم ولا دخل على فعل يقع
عن عن غير كبيع وشراء واجارة وخياطة وصباغة وبناء
اقتضى امره ليخدمه به فلم يحنث فى ان بعت لك ثوبا ان باع غير
ثم ثوبا لك او امره ملكه اول وان دخل على يمين او فعل
لا يقع عن غير كاكل وشرب ودخول وضرب الولد اقتضى
فى ملكه حنث فى ان بعت ثوبا لك ان باع ثوبه ولو

بلا امره

بلا امره وفي كل عرس له فلكه ابعد قول عرسه

له نلحق على طلاقه صحيح نيته فيرها ديانة

ع هو البيع

مبادلة مال بمال بتراض ويتعقد بالايجاب وقبول بلفظي

خاص وتعاطه مطلقا واذا وجب واحد قبل الآخر كل

المبيع بكل الثمن او ترك الا اذا بين ثمن كل واحد

وكالم يقبل بطل الايجاب ان رجع الموجب او قام

احدهما واذا وجد الرجم ويوقف البيع بالاشارة

لا بد كر القدر والصفة الا في بيع السلم ويوقف الثمن بالعقد

عليها ولا يضر الجهل بالاوصاف في الجنس ومطلق الثمن على

الازواج فان استوى زواج النقد فسد الا اصلين حا
ليتها وان بيع ذوا ذا كل واحد بكذا فان لم يتفاوتا صح فيهما
حد والا فلا اصلا وان باع صبرة على انها مائة صاع بمائة
درهم فان نقص احد المشترى بالحصة او فسخ وان
زاد فلا بايع وفسخ المشترى احد الاقل الاقل بكل الثمن او ترك
والا كمل له وان قال كل ذا ع بدرهم فبالحصة فيهما فيها
وصح بيع البرسيم والبقلاء والخوخ قشره الاول وبيع
ثمرة لم يبد صلاحها او قد بدا واتجب قطعها وشرط
تركها على الحصر الشجر في البيع كاستثناء قدر معلوم
منها واحد فصل صح خيار الشرط

لكل واحد منهما او لهما خيار ثلثة ايام او اقل او اكثر الا الى اليوم
ان اجاز في الثلاث وكذا ان شرط انه ان لم ينقد الثمن
الى ثلاثة ايام او اكثر فلا بيع بيننا ولا يخرج المبيع عن ملك
البايع مع خيارة فهلك في يد المشتري بالقيمة كالمقبوض
على سوم الشراء ويخرج مع المشتري فهلك في يده بثمنه
كتقييد لكن لا يملك المشتري فلا تثبت احكام الملك كعتق
قريبه ونحوه والفسخ لا يعمل الا ان يعلم صاحبه في المدة
بخلاف الاجارة وسقط الخيار بمضي المدة وما يدل
على الرضاء كالركوب والوطيء وشراء احد الشريكين او
احد الثلاث على الاصح وفي الاكثر وشراء

عبدين بالخيار فاحدهما صح ان فعل الثمن وعلى محل الخيار
وفسخ الاوجه الباقية وعبد مشتري بشرط البكة ولم يرد حد
اخذ بثمنه او ترك ويورث خيار التعيين والغبن الشرط و
الرؤية فصل صح شراء كالم يره لمشتري
الخيار عند ها الى ان يراه مبطله وان رضي قبلها لا البايعه ويبطله
وخيار الشرط تنفيذ وتعرف يوجب خصائصه كالبيع بلا خيار
قبل الرؤية وبعدها وحالا يوجبه كالبيع بشرط اي ما
ومتى وهبه بلا تسليم بطل بعدها فقط ويعتبر رؤية
المتضمن كوجه الامة ووجه الدابة وكفلها وموضع ضع
على المعلم وظاهر وظاهر غيره وبيوت مقصودة ونظر وكيله

بالشرى او بالقبض انظر رسوله واصبر الا عمى وشر
وذوقه وصوص العقار عنده ومن يراى شيأ فاشترى
قله الخيار ان تغير والقول للبايع في عدم تقوده للمشترى
في عدم الرؤية **فصل** في خيار العيب
والمشترى وجد بمبيعه عيبا نقص ثمنه عند التجار
رده او احذه بكل ثمنه والاباق والبول في الفراش وسرقة
من صبي يعقل عيب ومن بالغ عيب آخر وجنون الصبي عيب ابدا او
اخر والد في والدنا والمتولد من عيب فيها لا فيه والكرد عيب فيهما
والاستحاضة وان تتابع حيض في خمسة عشر

شيء غيب وان ظهر غيب قديم بعد عامات او اعتق منجا
او دبره او استولد رجع بالنقصان لا بعد ما اعتق محلم
مالا او قتلا او اكل بعضه او بعضه او لبس فتزه وبعد ما حدث
غيب رجع به الا ان يأخذه البايع كذلك كالم اصلط بخلط
بعلك المشتري فلا يرجع ان باع قبله لا بعده وبعد كسر الجوز
والنوه رجع بالنقصان في المنتفع به وبالكل في غيره واذا اد
عى الاباق اثبت انه ابق عنده بالبينة او بقبول البايع على
الحلف على الحلف العلم ثم برهن انه ابق عند البايع او حلفه انه
باعه وسلمه وما ابق قط او ماله حق الرد بهذا الدعوى
ولا يمين على المشتري اذا ادعى الغيب حتى يثبت عدمه وبدلوت

الجزء

المصيب وبركوبه في حاجته برضا المردود او بستعيره او شرائه
علف ولا بد له منه ولو اشتراهما صفقة وجد باحدهما عيبا
خامة ان قبضهما والا خير هما او بردهما كما في الكيلي والوزني وان
قبض ولو السمن البعض لم يرد الباقية بخلاف الثوب وصح
ان يرى ثمن كل غيبه وان لم يعدها

فصل

بطل بيع حالي سر بمال كالدم والميتة وابي واتباعه وبيع مال غير متقوم
كالخمر والخنزير بالثمن وبيع قن ضم حر وكذبه حر وذلك ضمن الى
مدبر سواء سمى ثمن كل وصح في قن ضم الى مدبر او قن غيره بحصة
كملك ضم الى وقف وفسد بيع العرض بالخمر وملك والزيت بيع الجماعة قبل ان تملك وقال القدرة على تسليمه

الابيلة او بضربه وما فيه فرد كحمل ولبن في ضرع وما يقتضي جهالته الى
المنازعة والمدانية وهي بيع ثمر مجذوذ بمثله على النخلة جزما وا
للامسة والقا الحجر والمنابذة والمرعى والاجارتها والنتاج
الا مع الكسرات واجزا الآدمي والخنزير وجلد الميتة قبل
دبغه وودك النزو وبيضه خلافا لهما والعلو بدستوط و
شخص على انه امته وهو عبد شراء ما باع باقل مما باع
قبل نقد ثمن الاول وشراء ما باع مع شيء لم يبعه بثمن
الاول فيما باع ولا بيت على ان يوزن بظرف ويطرح الظرف
كذا اطلاق الملك شرط طرح وزن الظرف والبيع بشرط
لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحدهما او المبيع يستحق النفع

مر والي اخر

والى اجل حصل وصح ان سبقط قبل الحلول وان قبض المشتري
البيع بيعا فاسدا ما لم يتايعه صراحة او دلالة كقبضه في مجلس
عقده وكل من فوضه مال ملكه ولزمه مثله حقيقة او معنى فان كان
الفاد بشرط زائد فليس الشرط فسخه والا فلكل منهما
حال خرج عن ملك المشتري او بنى فيه فلا فسخ وطالبه
للبايع بالثمن بعد التقابض لا للمشتري برد المبيع فتصدق
به وكره النجش والسوم على السوم فيه اذا ركن ثمن
وتلقي الجلب المضر باهل البلد وبيع الحاضر للبادي زمان
القحط والبيع وقت النداء وتفريق صبي عن ذي رحم محرم منه
لا بيع من يزيد فصل الاقالة فسخ في حق

فصل

المتعاقدين فيتطلب بعد ولادة المبيعة وبيع في حق الثالث فتجب
بها الشفعة وصح بمثل الثمن الاول وان شرط غير جنس
او اكثر منه ولكن الاقل الا اذا تعيب المبيع ولم يمنع هلاك
الثمن بلا المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره فصل
التولية ان يشترط في البيع انه بما اشترى به والمولي به
مع فضل وشرطها شراء بمثل وله ضم اجرة القصار والحمل
والفتل ويقول قام علي بكذا امان ظهر خيانة في مرابحة اخذه
بثمن اورده وفي التولية حط حطلا وعند ابي يوسف حط فيهما
وعند محمد خير فيهما فصل
الربوا هو فضل خال عن عوض شرط لاحد المتعا

قد يدخل المعاوضة وعلة القدر مع الكيل والوزن مع البر
والبر والشعير والتمر والملح الملح كيل والذهب والفضة وزن
بنى وفرعها على الوزن فاسد وجد الوصفان اى الفضل والنسأ
وان تحدا حلا وان وجد احدهما حرم النسأ فقط والا يجوز
بيع الكيل بمثله امتساويا كيلا والوزن بالامتساوى وزنا و
الجيد والردى سواء جاز بيع حفنة الحفنتين وفلس
بفلسين باعلى عيارها والملح بالحوار والدقيق بالحنطة
كيلا والرطب بالرطب وبالتمر بالعنب بالزبيب المنقع منهما
امتساويا ولحم حيوان لمح حيوان آخر متفاضلا وكذا اللبن
وكذا اخل الدقل صاب بخل العنب وشحم البطن بالاليه او اللح

والجر بالبر والدقيق وان كان اصح في نفسه لان البر بالدقيق اوبالسو
يق والدقيق بالسويق ولان السمسم بالخل الا ان يكون الخل
اكثر مما في السمسم ويستحق الجزء من الارض بوان الارض بوابي
عبده وسيده وسلم وصرح في داره فاصل
ولا يجوز بيع مشترى مكيل منقول قبل قبضه وصح التصرف
في الثمن قبل قبضه والحط منه والمزيد فيه ان بقي المبيع وفي كل الشفيع
بالخيار بالاتفاق وصح تاجيل كل دين الا القرض ويدخل البناء والمغنا
ح والعلو والكنيف في بيع الدار لا الظلة الا بذكر كل حق
هو لها دون بئرها فقط او قليل وكثير فهو فيها او منها والشجر
لا الزرع في بيع الارض ولا الثمر في بيع شجر ولا العلو في

بيع بيت منزل الا بشرطه ولا في بيع منزل به كذا ما ذكرنا
الطريق والشرب والميزاب ويدخل في الاجارة ويأخذ الوالد ما
المستحق امر بينة وان اقر بها لاولاد ملك باع غير ملكه فسخ
وله اجارته ان بقي العاقدان والمبيع وكذا الثمن عرضا وهو ما
لك للمبيع واعتاض عنه بائعه وله فسخ قبل الاجارة واجازة
تحقق الشرب من الغاصب لا بيعه ان اجر بيع العاصب

فصل يصح السلم فيما يعلم قدره ووصفه كالمكيل
والموزون ثمنا والمذروع كالثوب بمنيا طوله وعرضه ورقعته
والمعدود متقاربا فيصح في السمك الكبير لا في الجوز واطرافه
وجلوده والجوهر وبصاع وذراع معينين لم قدره لم يدر قدره

ح شرط بيان جنس كبر ونوع كسقية وصفة كجيد وقدره
واجله واقل شهر وقدر رأس المال في الكيل والوزني وفي
العددي ومكانه ايفاء مسلم فيه لحمله مؤنة وقبض رأس
المال قبل الافتراق شرط بقائه فلو كان دينا او عينا بطل في
حصة الدين ولا يجوز التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل
القبض والاستبدال باجل سلم تعاملوا فيه اولا وبلا اجل
فيما يعامل فيه بيع فيجوز الصانع على العمل ولا يرجع الآمر عن
المبيع هو العامل لا عمل فلو جاء بما صفة غيره او هو قبل العقد فاخذه
صح ولا يتعين له بلا اختياره فيصح بيعه قبل رؤيته الآمر وصح
بيع الكلب والسباع علمت اولا الذي في البيع كالملح

الافراخ والحرير فهما خ عنده كالنخل والشاة في عندنا
ولو رهن شعر فوقع في نوجب رجل فهو له ان اعده له او كلبه والا
فلا خ واجبر به سائر المباحات

فصل

الصرف بيع الثمن بالثمن جنسا بجنس او بغير جنس
وشرطه التقابض قبل الافتراق وان وقع في البعض صح
فيه كما في اناء فضة فضاء مشتركا وكذا في الصيغ
المخلى ان خلصه الحلية بلا ضرر ويصرف القبض الى
قدرها وان لم يقبض شيئا بطل فيها وان لم تخلص بطل

اصلا

الشفعة

الشفعة هي تملك العقار على مشتريه جبراً بمثل ثمنه وثبت
بقدروعاس الشفعاء ولا الملك للجليل فتنقل البيع
ثم للجليل في حق البيع كالشرب والطريق خاصتين كنهر
بنهر لا يجري فيه السفن وطريق لا ينفذ ثم لجار ملاصق
بابه الى سكة آخرى ويطلبها في مجلس علم بالبيع وهو
طلب مواثبة ثم يشهد على طلبه كلا عند العقار او ذي يده
من بائع او مشتري فان آخر اخرها بطلت ثم يطلب
عند القاضي وبتأخيره شهرا بطل عند مالك وبه يفتى
فاذا طلب سأل القاضي والخصم فان اقر بملك ما يشفع
به او نكل عن اليمين على انه الآن باق على ملكه او برهن

الشفعة

الشفيع ثم سأله عن الثمن فان اقر به او نكل عن اليمين
او برهن الشفيع قضى له بها فلزمه احضار الثمن فيحبس
الدار ولا يسمع البينة على بائع صحة الحضر المشتري له
فيفسخ بالحضور ويقضي بالشفعة والعهدة على البائع دون
الشفيع خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة
القول للمشتري في الثمن مع اليمين وبينة الشفيع اولى
من بينة ولو ادعى المشتري ثمنا كثيرا وبايعه اقل منه احضر بعد
قبل القبض وبعده لم يقبل وان حط بعض
الثمن او زاده باقلها وفي حط الكل وفي الشراء بشيء بثمن
مثلي بمثله وفي غيره بقيمة الثمن ففي عقار بعقار احر كل بقيمة

الآخر وهو ثمن مؤجل بحال او طلب في الحال واخذه بعد الا
جل وفي بناء المشتري اوحرسه بالثمن وقيمتها متلوفا ان او
كلف المشتري قلعها وليس له الا في بيع او هبة بعوض لا لو
في شبه وشبهها فقد او لا في البيع الخيار الا بعد بسقوطه
ولا في بيع الفاسد الا بعد بسقوطه الفسخ ولا في رد الخيار
الا في خيار عيب بلا قضاء او لا من باع او بيع له او ضمن الدرك
بل لمن اشترى او اشترى له ويبطلها تسلمها بعد البيع
لا قبله والصلح مع بطلانه وموت الشفيع لا المشتري
وبيع ما يشفع به قبل القضاء بشفع حصة احد المشترين
لا احد البايعين فان سلم شراء او ابى فظاهر شراء ابى فحق

او شراء بالى فظهر شراء باقل او بمثل لا تسقط الا ان
ظهر بقيمى قيمة الى او الاخ
القسمة هى تعيين الحق الشايع وغلب فيها
الافراز فى المثلى وفى المثلى والمبادلة فى غيره فيأخذ كل شريك
حصة بعينها صاحبه ثمن لاهناك وندبه نصب قاسم
يرزق من بيت المال ليقسم بلا اجر وان نصب باجر صح
وهو على عدد الرؤس ويجب كونه عدلا على المابها ولا
يلى واحد ولا يشترك القاسم وقسم بطلب احدهم ان
انتفع كل بحصته وبطلب ذى الكثير فقط ان لم ينتفع الآخر
لقلة حصته ولا يقسم الا بطلبهم ان تضرر كل للقلة ولا يقسم

الجنان والرقيق والجواهر والحمام الا برضاهم ودور مشتركة او دار وضعت او دار وحانوت قسم كل واحد منهما وصحت بالتراضي الا عند زفر رحمه الله وقسم نقلي يدعون الورثة بينهم وعقار يدعون اشراء او ملكه مطلقا فان ادعوا الورثة عند زيد لاحق لهم فهو على موته وعند ورثته ولا ان برهنوا انه مع هم حتى برهنوا انه ملك له ولا ان كان شيئ منه مع الوارث الطفل والغايب ولا يدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم وان وقع سهو قسم او طريقه في قسم آخر صح فان املكن والا فسخ والاق بالاستيفاء ثم ادعى ان بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطا صدق بالحجة وبشهادة القاسمين

فيها وفسخ ان استحق بعض مشاع في الكل او في
بعض حصة احدهما بل يرجع وصي المهايات في سكون
هذا بعضا من دار وهذا بعضا وحصة عبد هذا بيد
ما لكل بيت صم وعبدين هذا هذا العبد والآخر الخ

الهبة

هي تمليك عين بلا عوض وتصح بوهبت والخلع وانحوهما
وتتم بالقبض في مجلس هما ولو بلا اذن وجده باذن ولا تصح
في مشاع يقسم فانه قسم وسلم صح وكذا هبت لبن
في ضرع ونحو ولد في بطن بر وان طحن وسلم وهبت
مامع الموهوب له تمامه لم تكره الا به لطفله وقبضه عاقلا وقبض

من يريه وهو موه والزوج للزوجة بعد الزفاف منفرد بهبة
الاجنبي له وصح هبة اثنين دار الواحد وملك لا كتصدق
عشرة على عشرين وصح على فقيرين ويصح الرجوع عنها بتراضي
حكم قابل ويمنع زيادة متصلة وموت احدهما وعوض
صنع اليد ما لو من اجنبي وصرحا عن ملك الموهوب له
وحيث وقعت الهبة وقارب للاجنبية وحلال الموهوب
وضابطها صروف دمع حرقة يادهوف فسخ من الاصل
لا هبة للواهب وهي بشرط العوض هبة ابتدأ شرط
قبضهما وقبض بالبيع وبيع اشهما فرد بالعيب و
الرؤية وتثبت الشفعة وان استثنى الحمل وشرط

كما يفسد البيع بطلا وصحت الهبة وان اعتق الحمل ثم
وهبها صحت وان دبره ثم وهبها لا وصح البيع وهي
جعلي داره لمدة عمره بشرط ان يتزوجها اذا مات وبطل
الشرط ولا يصح الرقبى وهي ان يقول ان مت قبلك فهي لك والتصدقة
لا تصح الا بالقبض ولا في شياع يقسم ولا عود فيها

الاجارة

هي بيع نفع معلوم بعوض كذا دين او عين
ويعلم النفع بذكر المدة وان طالت لكن في الوقف لا يصح فو
ق ثلاث سنين وبذكر العمل كصبغ ثوب وباشارة كنقل
هذا الى الشهر ولا تجب الاجرة بالعقد بل بتعجيلها او بشرطه

او باستيفاء النفع او لتمكن منه فتجب له بالعقد وان
لم يمكنها وتسقط بالغصب بقدر فوق تمكنه وللمؤجر
طلب الاجرة للدار والارض لكل يوم وله ابة لكل مرحلة
وللعقار وللحيوانة اذا تمت وللثوب بعد اخراجه من
التنور فاذا احترق بعد ما اخرج فله الاجرة وقبله لا ولا يحبس
فيها وللطبخ بعد النضج وللضرب اللبن بعد اقامته و
ليحبس العين للاجر من حل له ملكه بها كالمصباغ فان حبس
فضاع فلا غرم ولا اجر له بخلاف الحمال والاجير اطلق له
العمل فله ان يستعمل غيره فان قيده بيده او لا واجير المحي عنه
بعيله ان مات بعضهم وجائر من بقي اجره الى ابره وحامل

كتاب اوزاد الى زيد باجران زرعه بمره فلا شيء له وصح الاستيجار
دار اوود كان ساكتا عن ذكر كما يعلم فيه وله كل عمل سوى موضع البناء استيجار
الارض حتى يبني ما يزرع او يغرس ويكون الارض خالية عن الزراعة
فان استاجرها للبناء او للغرس صح واذا انقضت المدة سلمها
فارغة الا ان يلزم اجر قيمة مقلوعا ويتملك بلا رضا المستاجر
ان نقص القلع الارض والا فرضا او برضا تركه فيلزم البناء والغرس
لصاحب الارض لهذا او الارض لهذا كالشركة وضمن الحصة بالزيادة
على حمل ذكره ان اطاق وكل القيمة ان لم يطق فصل
يفسدها الشرط كما في البيع فتجب اجر المثل لا يزاد على المسمى
وصح اجارة دار كل شهر بكذا ابتدا بيان جميع المدة في

واجرة فقط وفي كل شهر ان سكن اولا وان سمي
اول المدة فذاك والا فوقت العقد فان كان حين يهل
اجر الاهلة والا فالايام كالعدة واجارة الحمام والجمام
والنظر باجر مثلين وبطعامها وكسوتها وللزوج وطيها
الا في بيت المستأجر ولا في نكاح ظاهر فلها ان لم يأذن
لها ان اقرت بنكاحه ولاهل الصبي فلهم ان منعت او جعلت
وعليها غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه ودهنه وعلى
ابيه الاجرة وثمنها فان ارضعت بلبن شاة او عدمت
بطعام ومضت المدة فلا اجر لها ولا تصلح للعبادات كالاذان
واقامته وتعليم القرآن وينتفي اليوم بصحتها ولا للمعاصي

كالنوح

كالغناء والنوح والضرب بالقصب ولا اجارة الشاع ان
من الشريك ولا اجارة الرحى بعض دقيقه ونحوه ولا يجوز بيعين
الوقت والعمل فعمل الاجير المشترك يستحق الاجرة
بالعمل فلان يعمل للعامة كالقصار والحائك ولا يضمن ما هلك
في يده وان شرط عليه الضمان بل بعمله الا الاداء ان لم
يتجاوز المتعارف والاجير الخاص يستحق بتسليم نفسه في مدة وان
لم يعمل كالاجير يرعى الغنم لغنم ولا يضمن ما هلك في يده او بعمله
وان رد الاجير بتردد العمل يجب اجر ما عمل وان رد في عمله
اليوم وغدا فله ما سمي ان عمل اليوم وله اجر مثله ان عمل غدا
ولا يجاوز المسمى ولا يستحق بعد بعد المستأجر للنحو مت الا بشرط

فصل تفسخ بعيب اصل بالنفع كدبر الدابة فلو
انتفع بالمعيب او زال العيب سقط خياره خيار الشرط والرؤية
وبالعذر وقوله وم ضرر لم يستحق بالعقد كسكون وجع
خرس استئجر لقلعه ولحوق دين لا يقضى الا بثمن ما اجره وسفر
مستأجر عبد لغزو مطلقا او في المصر وافلاس مستأجر
الدكان يتجر فيه وصياط استأجر وعبد ليخيط حصة فترك
عمله وبداء مكتري الدابة سفر بخلق به او المكاري وترك
صياط مستأجر عبد ليخيط ليعمل في المصر وبيع ما اجره
وتنفسخ بموت احد عاقدين او تعقدها لنفسه فان
لغيره فلا كالوكيل والوصي ومنقوط الوقف ولو قال المالك
لغاصب

لغاصب دره فنهالی والا فاجرتها کل شهر بلذا فسکت ولم
یرجع اتجب المسمی وصح الاجارة وفسخها والمزارعة والمسا
قاة والوکالة والکفالة والمضاربة والقضاء والامارة والا
یصاء والوصیة والطلاق والعتاق والرقبی مضافة الی وقت ا
لمستقبل کالبیع واجارة وفسخه والقسمة والشرکة وا
لهبة والنکاح والرجعة والصلح عن مال والبراءة الدین
کتاب الغایة هی تملک نفع بلا خوض ونصح باعتک
ومنحتک واطعمتک ارضی وجعلتک علی دابتی واحد مثل عبدی
ودابتی لک سکنی ودابتی لک عمری سکنا ویرجع الی
فیها متی شاء ولا تضمن بلا تعد ان هلکت ولا توجر فان آجرها

فعطبت ضمنه المير ولا يرجع على احد والمستأجر يرجع على مؤجره
ان لم يعلم انه عارية ويعارها فقتل وان عين وكذا المؤجر فمن استعار
دابة او استأجرها مطلقا يحمل ويعيره ويركب واى فعل تعين
وضمن بغيره وان اطلق الانتفاع في الوقت النوع انتفع ما شاء
اى وقت شاء وان قيد ردها الى اصطبل مالكها او مع عبده
او اجيره في سكنه او ماشيته او مع اجير ربها او عبد يقوم
مقام دابته او لا تسلم لكرد متاعا غير نفيس الى دار مالكه
بخلاف رد الوديعة والمغصوب الى دار مالكهما وعارية النقد
والمكيل والموزون والمعدود قرض وصح اعارة الارض للبناء او
لغرس وله ان يرجع عنها ويكلف قلعهما وضمن ما نقص
بالقلع

بالقلع ان وقتها ورجع قبله ولزمه الرجوع قبله ولو اعار للزرع
لا يأخذه حتى يحصد وقت اولا واجرة رد المستعار والمستأ
جر المغصوب على المستبر وعلى المؤجر والغاصب

الوديعة

هي امانة تركت للحفظ وضمانها كالعارية وله حفظها بنفسه
وعياله ان نقل وله السفر بها عند عدم المنزل والخوف
ولو حفظ بغيرهم ضمن الا اذا خاف الحرق والغرق
فوضعها عند جارة او في فلك آخر فان جحدها بعد طلب ربها
قادرا على التسليم او جحدها او خلط بماله حتى لا يتميز او
تعدى فلبسها او ركب او حفظ في دار امر بها في غيرها او جهلها عند الموت ضمن وان زال

التعدي ازال ضمانه وان اختلطت بلا فعله اشتركا ولا يدفع الى
اخذ المودع قسطه بغيبة الآخر واحضوره ولاحد المودعين دفعها
الى الآخر فيما لا يقسم يقتسمها ودفع نصفها فيما يقسم وضمن دافع
الكل لا قابضه ولا اعتبار عتبار للنهي عن الدفع الى من لابد له من
حفظه في بيت معين من دار الا ان يكون له اهل ظاهر ولو اودع
المودع فهلكت ضمن الاول ولو اودع الغاصب ضمنه ربه شاء

كتاب الغصب

هو اخذ مال متقوم محترم
على بلا اذن مالك يزيل يده فلا غصب في العقار حتى
لو هلك في يده لا يضمن وما نقص بفعله يضمن واستخدام
العبد غصب لا جلوسه على البساط وحكمه الاثم لمن علم

دل العين

ورد العين قائمة مقام الغرم بهالكة ويجب المثل في المثلي كالمكيل و
الموزون والعددي المتقارب فان تقطع المثلي فقيمته يوم الخصام
وفي غير المثلي قيمته يوم غصب كالعددي المتفاوت فان ادعى الهلاك
حبس حتى يعلم انه لو بقي لظهر ثم قضي عليه بالبدل والقول فيه
للغاصب ان لم يتم بحجة الزيادة فان ظهر وقيمة الزوائد ضمن بقوله
اخر الهالكة ورد بدله او امضى الضمان وان ضمن لا بقوله فهو للغاصب
فان آجر المغصوب او اعاره اودعه او رهنه او تصرف فيها بما يتصدق الا ان
يكون دراهم او دنانير ولم يشر اليهما او اشار وفقد غير معاوان
غصب بيتا وغيره فزال اسمه واعظم منافعه ضمنه وملكه بلا خلل
قبل اداء بدله كذبح شاة وطبخها وجعل حنطة انا بخلاف

الجرين فيها للمالك بلا شيء ولو خرق ثوبا وفوه بعض العين
او بعض نفع طرح المالك عليه واخذ قيمته او اخذه وضمن نقصا
ثوب الخرق اليسير ضمن ما نقص ومن بنى في ارض غيره او غرس
أمر بالقلع والرد وللمالك ان يضمن له قيمة بناه او شجره ان يقلعه
ان نقصت به وان اخر الثوب ضمن ابيض او اخذه وغرم ما زاد
بالصبغ فان سود ضمن ابيض او اخذه والاشيء للغاصب
فان باع او اعتق ثم ضمن نفذ البيع لا العتق وروايته الغصب
متصلة او منفصلة لا يضمن ان هلكت الا بالتعدي او المنع
خمر المسلم وخنزيره ومنافع المغصوب لا يضمن لجناية
السكر والمنصف والمزوق فتجب قيمة للخمر

ومن حل قيد عبد او فتح قفص طائر فطار ولم يرجع لا يضمن ومن سعى
بغير حق او قال مع حاكم يوم الناس انه وجه كاذبا فلم يضمن

كتاب الرهن

هو جعل مال متقوم بحق
يمكن اخذه منه كالدين وسببه يتعقد بالايجاب والقبول ويلزم
ان سلم المحل مفرغا ميزا والتخلية تسليم كما في البيع وضمن
باقل من قيمته او من الدين فلو هلك وبه ما سواء سقط دينه
وان كانت قيمته اكثر فالفضل امانة وفي اقل سقط من دينه
بقدره ويرجع المرتهن بالفضل ويحفظ كالوديعة وان تعدى
ضمن كالغصب ولا يصح فيه رهن واجارة واعارة وايداع وفي
الموطوء الاول فقط او في المعار اولا ولا يبطل الرهن لو فعل لكن

يضمن كما مر وصل جعل الى تم في المختصر تعدية وخاصم اخر وصفظ
واذا طلب دينه امر باحضار رهنه الا اذا اوفى عند عدل فيسلمه كل
دينه ثم رهنه وكذا ان طلب المرتهن في غير بلد العقد الم يكن للراهن
مؤنة تحمل وعليه مؤن حفظه وعلى الراهن مؤنة بتعديه وجعل الآبق

فصل

ومداواة الجرح منقسمة على المضمون والامانة
لا يصح رهن المشاع لو شرط على الخل دونه وذرع الارض او
نخلها دونها والحر وفروعه والامانة والمبيع في يد البائع
والغصب وصح بعين مضمونة بالمثل او بالقيمة وبالدين ولو
موعودا بان رهن ليقرضه لو فهلك في يد المرتهن عليه
بما وعد وبرئ من مال السلم وثمن الصرف والمسلم فيه فان

هلك

هلك في المجلس فقبضها فقد انفسخ حتى وان افترقا قبل نقد وهلك
بطلا ويتم بقبض عدا الشرط او صنعه عنده فلا فسخ لاحدهما منه
او هلك معه هلك رهن في يد مرتهن فان وكل العدل او غيره بيعه
صح فان شرط التوكيل في الرهن لم ينعزل بالعزل وبموته احدا
لا يموت الوكيل واذا حل الاجل والرهن ودائعه غايب اجبر الوكيل
على البيع لوكيل بالخصومة نائب موكله واباها واذا باع العدل والثمن
رهن فهلك هلك فصل وقت البيع الرهن رهنه وان
اجاز مرتهنه او قضى دينه نفذ وصار ثمنه رهنا وان لم يجز وفسخ لا
ينفسخ في الاصح وصبر المشتري الى فك الرهن او رفع الى القاضي
ليفسخ وصح اعتاقه وتدبيره واستيلاده رهنه فان فعلها ينفسخ

دين حالاً أخذ الدين وفي المؤجل قيمته رهناً الى محل الاجل وان فعلها
معسراً في العتق سعى في اقل من قيمته ومن الدين ورجع على سيده غنياً
وفي احيته سعى في كل الدين ولا رجوع وان تلف رهنه كان عتاقه عيناً او
اجنبي اتلفه ضمن مرتهنه وكان رهناً معه ورهن اعار مرتهنه او
رهنه او اجر بعض باذن صاحبه آخر سقط ضمانه ولكل منهما ان
يرده رهناً وان كان المرتهن قبل رده فالمرتهن اخص من مائه
في مرتهن اذن استعمال مستعمال رهنان هلك قبل عمله او بعده
ضمن كالمرهون وان عمل لا وصح استعارة شيء لرهنه فان
طلق او قيد بجزء محليه فان خالف وهلك ضمن بالقيمة وان وافق
وهلك ضمن بالقيمة فقد رديه او فاه مذ ولا يمتنع المرتهن اذا اخذ

المرتهنة وفك رهنه ويرجع على الراهن ولو هلك مع الراهن
قبل رهنه او بعده فلك لا يضمن وجناية الراهن على الرهن مضمونة
وجناية المرتهن تسقط من دينه بقدرها وجناية الرهن عليه هدر
وحالها هدر وناء الرهن رهن لكن يهلك بلا شيء وان هلك الا
صل دون النماء فكذب تقسط يقسم الدين على قيمة يوم الفك وقيمته
الاصل يوم القبض ويسقط حصة الاصل وتصير الرهن والزيادة
فيه يصلح حل الدين لا ولو هلك الرهن بعد الابراء هلك
بلا شيء لا بعد القبض او الصلح والحوالة فيرد كما قبض وتبطل
الحوالة بهلاك الوثيقة على الدين ثم هلك هلك بالدين

كتاب الكفالة هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لا في الدين

وهو الاصح وهي اما بالنفس وتنعقد بكفلت
بنفسه وبما يصلح اضافة الطلاق اليه وكذا بضمنت او
على او الى او انا به زعيم او قبل ولا خير عليها في حد وقصاص
ويلزمه احضار المكفول به مطلقا وفي وقت عين ان
طلب المكفول له فان لم يحضره حبس الى كسم ويبرأ
بموت من كفل به وبتسلمه حيث يمكن مخاصمة وبتسليم
نفسه هنا وان شرط تسليمه عند القاضي وان مات
المكفول له فلوصيه او وارثه مطالبته به وان كفل بنفس على
انه ان لم يوافه به غدا فعليه المال صح وان لم يسلم غدا ضمن
المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس وان مات المكفول به

اذا صح دينه نحو كفلت بمالك عليه او بايدرك فى
هذا البيع او علق الكفالة بشرط ملائم نحو ما بايعت
فلانا او ما ذاب لك عليه او ما عصبك فعلى وان علق بمجرد
الشرط فلما كان هبة الريح وان كفل بمالك عليه ضمن ما
قامة به بينة وان لم تقم فالقول للكفيل وصدق الاصل فى
الزايد على نفسه فقط واذا طالب الدائن احدهما فله مطا
لبة الآخر وتصح بامر الاصيل وبلا امره فان امر رجع عليه
بعد اداءه وان لزم الاصيل حال وان حبس حبس وابر
اده وتأجيله سرى الى الكفيل لا عكس وان صالح الكفيل
عن المال على مائة رجع بها وعلى جنس آخر فبما لا ق وبعين

موجب الكفالة لايراء الاصيل ولا تصح تعليق البراءة عنها
بشرط كسائر البراءة والكفالة بالحدود والقصاص والمبيع بخلاف
الثمن وبالمرهون وبالامانات كالوديعة والعارية والمستأ
جر وما المضاربة والشركة وبالحمل على دابة مستأجرة معينة
ويخرج عبد المستأجرة كذا وعن ميت مفلس وبلا قول الطالب
خ المجلة الا اذا اكفل عن مورثه حي مفلس مع غرمائه وعال الكتابة
والاراءة والحوالة والخلاص ولا ضمان المضارب الثمن لرب المال والوكيل
بالبيع لموكله واحد البايعين حصة صاحبه من ثمن عبد باعه
بصفقة وصح ضمان الخراج والنوايب والقسمة وان كانت
بغير حق ومال لا اتجب على عبد حتى يعتق حال على من كفل به
مطلقا

مطلقا وبطل دعوى هذا من الدرك وشاهد كبة شهد به الك على
صك كبة فيه باع ملكه الخلاف شاهد كبت شهد على اقرار العا
قد من كتاب الحوالة هي اثبات دين على آخر مع عدم
الدين على المحيل بعده فهي بشرط عدم براءة كفالة وعهدة بشرط
براءة الاصيل حوالة وصح وتصح بلا دين للمحتال على المحيل به
برضاهما ورضا المحتال عليه فبرأ المحيل من الدين الا ان
يتوى بموت المحتال عليه مفلسا او بجحوده منكر الحوالة ولا بينة
عليها وقالا بان فلس او مات وتصح بلا شيء على المحتال عليه
وبدراهم الوديعة وسويبرأ بهلاكها والمضوبة ولم يبرأ بهلاكها
وبدين عليه فلا يطالب احدا المحتال وفي المطلقة للمحيل الطالب ايضا

خلاصه فلا تبطل باخذ ما عليه او عنده ويكره السفتجة وهي

اقراض لسقوط خطر الطريق **كتاب الوكالة** وهي

هي تفويض التصرف الى غيره وشرطه ان يملكه الموكل ويعقله

الوكيل ويقصده فيصح توكيل الحر البالغ والمأذون مثلهما او وصيا

عاقلا او عبدا محجورين ويرجع الحقوق الى موكل بكل ما يعقده بنفسه

وبالحضرة في كل حق وبايعائه واستيفائه الا في حد وقصاص

بغيبة موكله ويرجع الحقوق الى الوكيل في بيع وشراء واجارة وصلح

عن اقرار فيسلم المبيع ويقبضه وثمن مبيعه ويجب عليه ثمن

مشتراه ويخاصم في الاستحقاق والعيب والشفعة ما

اشترى وهو في يده وثبت الملك للموكل ابتداء فلا يتعلق

قريب وكيل شراء والموكيل في كل حال وخلع وصلح عن
انكار ودم عمد وفي عتق على مال وكتابة وتصدق وهبة واعا
رة وابداع ورهن واقراض فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر
ولا وكيلها بتسلمها ويبدل الخلع وللمشتري منع الثمن
عن موكل بايعه فان دفع اليه صح ولم يطالب الوكيل ثانيا

فصل ولا يصح بيع الوكيل شراءه ممن ترد شهادته

له ولا وصي بيع الوكيل بما محاباة كثيرة عرفا والنسيئة
وبيع بعض نصف كل وكل بيعه واخذه رهنا او كفيلا با
لثمن فلا يضمن ان ضاع ما في يده او توى ما على الكفيل
بتقييد شراء الوكيل بمثله القيمة او زيادة يتغابن الناس

فيها وهي ما قوم به متقدم ويتوقف شراء نفسه ما وكل شراءه بدا
على شراء
بعد الباقي ولو رد مبيع على وكيل بغيب رده على آمره الا وكيل اقر
بغيب يحدث مثله ولزمه ذلك وإن باع نسيا وقال قد طلقت
الآمر فقال امرتك بعقد صدق الآمر وفي المضاربة صدق
المضارب ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده الا في
خصومة ورد وديعة وقضاء دين وطلاق وعتق لم يفوضا
فلا يصح بيع عبد ومكاتب او ذي مال صغيره المسلم وشراءه
والآمر بشراء الطعام على البر في دراهم كثيرة وعلى الخبز في
قليلة وعلى الدقيق في متوسط وفي متخذ الوليمة على
الخبز والآمر بشراء حمار يصح ودار ان ذكر ثمنها او مستغلاتها وبيع

بشيء ان علم جنسه من وجه وذكر ثمن عاين نوعا ان فحش
جاله جنسه كالرقيق والثوب والدابة وصدق الوكيل في
شريت عبدا لآمر فمات وقال الآمر بل تلف ان دفع الآمر
الثمن والا فلا امر وللوكيل حبس المبيع من آمره تعجيل ثمنه
وان لم يدفع فان هلك بعد الحبس سقط الثمن وليس
للوكيل بشرأ عين شراءه لنفسه فان شرى الخلاف جنسه
ثمن سمى وقع له **فصل للوكيل بالخصومة**
القبض ويقبل الآن اخذا فه وللوكيل بقبض الدين الخصومة
لا بقبض العين وبعصره الوكيل بقبض العبد وخفل المرأة
ان قام الحجة على العتق والطلاق بلا بينة ان صح اقرار الوكيل

بالخصومة عند القاضي لا عند غيره وللموكل عزل الوكيل ووقف على
علمه وتبطل الوكالة بموت احدهما او جنونه مطبقا او لحاقه اولا
قد ابدا الحرب مرتدا او لحاقه بدار الحرب مرتدا او لحاقه بدار الحرب مكاتبا وجحد المأذون وفسخ
اذ الشريكين وان لم يعلم به وكيله او بتصرف الموكيل كل فيما وكل
به كتاب الشركة هي شركة ملك وهي
ان يملك اثنان عينا وكل كاجنبي فيما لصاحبه وشركة عقد
ركنها الايجاب والقبول وشرطها ان لا يعين لاحدهما دراهم
معينة من الربح وهي اربعة اوجه مفاوضة وهي شركة متساويين
مالا وحرية ودينا وتتضمن الوكالة والكفالة ومشتركين
كل واحد لها الاطعام الاطعام المأكل والكسوة وكل دين لزم

شراء
شراء

احدهما بما يصح فيه الشركة كالشراء ونحوه ضمن الآخر وان

ورث احدهما او وهب له ما يصح فيه الشركة وقبض صارت

شركة ناد في العروض والعقار بحيث مغاوضة وعنان وهو ان

يشركه في كل تجارة او في نوع ويصح ببعض مال ومع فضل

مال احدهما او تساوى مالهما مع تفاوت الربح وكونه احدهما

دراهم والآخر دنانير وبلا خلط وكل مطالب بثمن ما اشتراه

الآخر ثم رجع على شريكه بحصة ما اداه من ماله وان ضمان

الانتقاد من الفلوس النافقة والبرد والنسوة ان تعامل

الناس بها باع كل نصف حصة بنصف عرض الآخر

وهلك مالهما او مال احدهما قبل الشراء فهو ها وهو على صاحبه

قبل الخلط فى ايهما هلك وبعد الخلط عليهما والكل من
شريك مفاوضة وعنان الا ان يبضع ويودع ويضارب
ويوكل والمال فى يده امانة وشركة الصنايع والتقبل
وهى ان يشترك صانعان ليتقبلا طيانة او خياطة وصباغة
وتقبل العمل بما جنيهما صحت والا شرط العمل نصفين والمال
لا شئ لهما ولزم كلا منهما عمل قبل احدهما ويطالب الاجر
ويصح الدفع اليه والكسب بينهما وان عمل احدهما او شرطا
الوجوه وهى ان يشتركا بالمال ليشتريا ويبيعا فيه
فتصح مفاوضة ومطلقها عنان وكل وكيل للآخر فان شرط
مناصفة المشترى او مثالثة فالواجب كذا لكذا وشرط الفضل

باطل ولا تصح الشركة في احد المباحات فخصت من اخذ
احدهما ونصفت الاخرى للمعاين وصاحب العدة كالاجير
المقل ولا يزاد على نصف القيمة عند ابي يوسف رحمه الله
والرابح في الثوب سعوذة على قدر المال وتبطل بالموت والجنون واللحاق
ولم يصححها الا اجيرا اذنه فان اذن كل فاد بادل اخمس الثاني
وان ادى احدهما من كل قسط غيره **كتاب المضاربة**
هي عقد الشركة في الربح بمال من رجل وعمل من آخر وهي
امين ايداع اولا وتوكيل عند عملا او شركة ان ربح وغصب ان
خالفه وبضاعة ان شرط كل الربح للمالك وقرض ان
شرط للمضارب واجارة فاسدة ان فسد فلا

فلا ربح له بلا جر عمل راجح اولا يزاد على ما شرط خلافا للمحدرة
ولا يضمن المال فيما فيها كما في الصحيح ولا تصح الاعمال تصح فيه
الشركة وبتسليمه الى المضارب وبشيوع الربح
بينهما وللمضارب في مطلق ان يبيع بنقد ونسية الا باجل
لم يحده وان يشتري ويوكل بهما ويسافر وسع يبضع
ولرب المال ولا يتصدق ويودع ويرتهن ويرهن و
جر ويستأجر ويحتال بالثمن على الايسر والاعسر ولا
يقرض ولا يستدين الا باذن المالك ولا يضارب ك ٨٥
اخلط بمال الا باذنه او باعمل ع بر أيك فلو قيل له هذا
واشر ابدا او قصره او حمله بماله تبرع بخلاف ما اذا اصبح

باجر ولا يجاوز بلدا وسلعة او وقتا او شخصا
عينه رب المال فان جاوز ضمن وله ربحه ولا يزوج عبدا
او امته ولا يشترى من يعتق على رب المال فلو شرى
فللمضارب ولا من يعتق عليه بدل ال ربح ولو فعل ضمن وان
لم يخسر بخلاف ما اذا شرى ابيه ونفقته مضارب عمل
فى مصره فى كسوته وفى سفره طعامه وشرابه وكسوته
واجرة خادمه وفل يثابه ودوابه كراء وشراء علوفة فى
حالها بالمعروف وضمن الفضل وما دون سفر بغير اذنه ولا
يبيت باهله كالسفر فان ربح اخذ المال كما انفق ثم قسم
الباقى وان دفع لاخر مضاربة بلا اذن ضمن عند عمل الثانى

وقيل يجوز له وصح ان شرط لعبد المالك شيئ يعمل مع
المضارب وتبطل بموت احدهما ولحاق المالك مرتدا ولا
ينعزل حتى يعلم بعزله فلو علم فله بيع عرضا ثم التصرف
ثمنه ولا في نقد نض من جنس رأس المال ويبدل اخلافه
به ولو افترقا وفي المال دين يؤمر بطلبه ان كان رابحا و
الا يوكل المالك به وكذا الحكم سائر الوكلا والباع والمسلم
ربح ان عليه وما هلك صرف الى الربح اولا وان قال
المالك غبنت بوعا صدق المضارب ان جحد وان ادعى كل
بوعا صدق المالك وكذا ان قال بضاعة او وديعة وقال
ذو اليد مضاربة او قرضا

كتاب المزارعة

هي عقد الزرع

بعض الخراج ولا تصح عند ابي حنيفة وصحت عندهما وبه يفتى بشرط صلاحية الارض للزراعة واهلية العاقدين وذكر المصنف في البذر وجنسه وقصله الآخر

والتخلية بين الارض والعامل وشيوع الحب فتفسد بشرط ما ينافيه كدفع البذر والخراج ثم تقسم الباقي وكذا بشرط التبن لغير رب البذر وصح ان تفرض الآخر او لم يتغير من التبن ولا يصح الا ان يكون الارض والبذر لواحد والبقر والعمل لآخر او الارض او لعمل له والباقي لآخر واذا صحت فالخراج على الشرط ولا شيء للعامل ان لم يخرج ويجبر من ابى محاملة على المعتمد الا رب البذر فان ابى بعد ما كرب العامل

يجب ان يستوفي وان فسد فالثمر لرب البذر وللآخر
اجر مثله ولا يزاد على ما شرط وتبطل بموت احدهما ويفسخ بعذر
من خرج الى بيعها وان مضت المدة ولم يدرك الزرع فعمل العامل اجر
مثل نصيبه من الارض حتى يدرك ونفقة الزرع عليهما بالقصص بدل بالحصص
كاجر الحصاد ونحوه فان شرط على العامل صح عند ابي
يوسف وبه يفتى

كتاب المساقات

هي دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من ثمره وهي كالمزارعة الا انها
تصح بلا ذكر المدة وتقع على اول ثمر يخرج وادراك بدو الزهر
طيبة كادراك الثمر وذكر مدة لا يخرج الثمر فيها يفسدها بخلاف
مدة قد يخرج وقد لا يخرج فان لم يخرج فيها فللعامل
اجر المثل

اجر المثل ولا تصح ان ادرك الثمر وقت العقد كالمزارعة
فان مات احدهما والثمر بقوم العامل عليه او وارثه ولا
يفسخ الا بعذر وكون العامل مريضا لا يقدر على
العمل او مسافرا فانه على سعفه او شره عذر ودفع قضاء
عقار ليغرس ويكون الارض والشجر بينهما لا يصح فليس مثل
قيم عرسه واجر عمله **كتاب احياء الموات**
الموات ارض بلا نفع لانقطاع ماءها ونحوها كل يعرف مالكها
بعيدة من العامر لا يسمع صوت من اقصاه من احياه ملكه
ان اذن الامام او من جرى رضاه ولم يرها ثلاث سنين حجر دفعها الى
الامام الى غيره ومن حفر بئرا في موات باذن فله حريمها للعطن والناضح

البعول ذراعاً من كل جانب في الاصح وللقناة خمس
ما لم تكن الكرى ومنع غيره فان حفر غيره فشاه فله الحريم
من ثلاثة جوانب وللقناة حريم بقدر ما يصلحها والحريم للنهر

الشرب

نصيب الماء والشفة شرب بني آدم والبهايم في نهر
لكل حقها وحق سقي الدواب ان لم يخف تخريب النهر
في كل ماء لم يجز بافاء وحق الشرب ونصب الرحى الا اذا حر
بالعامة او حصن النهر بغير اذن دخل في المقاسم ولو ري نهر
لم تملك من بيت المال فان لم يكن فيه شيء فعلى العامة
ولو ري نهر ملك على اهله من اعلاه ومن جاوره من

الصنهبري وصح دعوى الشرب بلا ارض وان اختصم قوم
في اشرب بينهم قسم بقدر اراضيهم ومنع الاعلى من سيد
النهر وان لم يشرب بدونه الا بعد ضياع وكل منهم من نصب الرحى
ونحوه الا في ملكه لجيرانه لا يضر بالنهر ولا بالماء من التغير مما كان
له قديما والشرب يورث ويوصى به لا الانتفاع ولا يباع بلا
ارض الا عند مشايخ بلخ وكذا الحارة والسهبة ومن سقى
من شرب غيره يعمل كمن سقى الصنهبري فمن ارضه جاز

كتاب الوقف

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق
بالمنفعة كالعارية وعندهما حبس على ملك الله فلا يزول ملك
المالك عند ابي حنيفة رح الا ان يحكم به حاكم او كان في مسجد بنى

والفرق ان الوقف بطريق والاذن للناس بالصلوة لصلوة
وصلوا واحد وعند محمد رح تبديل الى المتولى وقبضه شرط وعند
ابو يوسف رح يزول بنفس القول فصح عنده وقف المشاع
وجعل الغلة فى الولاية لنفسه وشرطه ان يتصدق به او ضرا
اخر اذا شاء وترك ذكر مصرف امره بعد فاذا انقطع صرف الى
الفقراء المسلمين وصح عند محمد رح وقف منقول فيه تعامل كما
لمصحف ونحوه وعليه الفتوى ولا يملك الوقف ولا للكن يجوز
قسمة المشاع عند ابو يوسف رح ويبدأ ومن ارتفاع الوقف بعمارة
ان وقف على الفقراء او ان وقف على بنيه وآخره للفقراء فهو
فى ماله فان امتنع او كان فقيرا آجر الحاكم وعمره باجرته ثم رده الى متولى

لو نقد معرف الى عمارته او يدخر لوقت الى جنة اليها وان تعذر
صرفه اليها بيع وصرف ثمنه اليها ولا يقسم بين مصارفه

فصل ما كره عند محمد رح حرام ولم يلفظ

به لعدم القاطع وعندهما الى الحرام اقرب والاكل فرض ان دفع
به هلاكه وما جود عليه ان امكنه من اداء الصلوة قائما ومن
صومه ومباح الى الشبع يزيد قوة وحرام فوقه لا لقصد قوة
صوم الغد وليلا يستحي ضيفه وحل استعمال المفضض متقيا فمه
ضبة الفضة واما حجارة كالذهب والفضة للرجل الا خاتم
ومنطقة وحلية سيفه منها ومموه ذهب في الختم ولا
يتختم بحديد وصفر وحجر ولا يلبس الرجل حرير الا قدار

الاربعة اصابع ويتوسده ويفرشه ويلبس
رجل ما سداه ابريسم ولحمته غيره وعكسه في حرب فقط
وكره لباس الصبي ذهبا او حريرا وينظر الرجل منه الرجل
والمرأة ومن الرجل سوى ما بين السرة الى الركبة
ومن رجع مع امته غير اي ما دون الظهر والبطن
والفخذ ومنه الاجنبية والسيدة الى الوجه والكفين
وشرط الامن عن الشهوة الا عند الضرورة كالقضاء او الشهادة
او الاداة النكاح او الشراء وسداواة وينظر الى موضع المرض
بعد الضرورة والحصر ونحوه كالمحمل وكل اعضائه يحل
بيعها الوطي وما حل نظره حل لمسه واذا ضمن ملك
امة

كانه سمى كاسف به ملا ذف اراده كشف اسين اكاى ك

امة ولو بكرا او مشتراة ممن لا يطأ ثم وطئها وهو
حتى تستبرئ بحيضة بعد القبض فمن تحيض وبشهر
فذات شهر وبوضع الحمل في الحامل ورخص حلية ا
ستبراء ان علم عدم وطئ ويعاني هذا الظهر وهي
ان لم تكن بكرا حرة ان ينكحها ثم يشتري هاوان كانت
ان ينكحها الآخر ثم يشتري او يتبعي ثم يطلق ومن فعل
بشهوة احدى دواعي الوطي بامة كالا يجتمعان كما
حرم عليه وطؤهما بدائه حتى يحرم احديهما ولزوجة تقبيل
الرجل وعناقه ان اراد احد ولكره بيع العذرة حاملة ا
صح مخلوطة - وان تنتفع بها وبيع السرقين وحصاء البهايم

لا الآدمي والنزا الجر على الخيل وسوء الامة والامام الو
لد بلا محرم وبيع العصير ممن يتخذه خمرا وكره استخدام ا
لحصى واقراضها بعال شيأ يأخذ منه ما شيأ واللعب بالنرد
والشطرنج والغناء وكل لهو واستماع صوت الملاهي
وجعل الغل في عنق عبده لخلاف التقييد واحتكار قوته
البشر والبهايم في بلد يضر باهله لا غلة ارضه ومجلو
به من بلد آخر وتسعير الحاكم الا اذا التعدي الارباب
عن القيمة فاخذ وه قبل قول فرد كيس حاكان في معا
ملات فان قال كافر شريت اللحم من مسلم او كتابي
حل اكله ومن مجوسي حرم وشرط العدل في الديانات

كما لو عن نجاسة المأوى الفاسق والمستور تحرى

كتاب الاشربة

حرم الخمر وهي نيء من ماء عنب اذا
علا واشتد وقذف بالزبد وان قلت كما اطلقوه وعصيرا
عنب طبخ فذهب من اقل من ثلثيه وعلظ بالجاسة وتقيع
الزبيب السكر وتقيع الزبيب وخمرة التمر الخ اقول
فيكفي مستحيلا فتحقق وخل مثلثة العنب مشتدا
ونبيذ التمر والزبيب مطبوخا حد في طبخه وان اشتد اذا
شرب ما لم يسكر بلا نية لهو وطرب والخليطان ونبيذ
العسل والتين والبر والشعير والذرة وان يسكر بلا
لهو وطرب وخل الخمر ولو بعلاج والانبذة في الدباء والحنتم

والمدنة والنبيذ وحرم شرب دردي الخمر والاستشفا
ط به ولا حد شارب به كما يستفاد كتاب الحدود باب حد
بيع لم تدل وزكوة الحمر وحد ان كان من البد
ن والاحتمال في بين الخلق والبنية وعروق الخلقوم
والمري والودجان وحل بقطع واحد ثلاثة منها فلم
يحز فوق العقدة وقيل يحل وبكل ما فيه حدة الا سنا
وظفرا قائمين وكره النخع والسلخ قبل ان يبرد وكل
تعذيب بلا فائدة بشرط كون الذابح مسلما او كتابيا
ولو جنبا او امرأة او مجنونا كتابيا او جنبا يعقل ويضبط او اخلف
اط حرس لا من آلاب لا رومي تبدادتا رك تسمية عمدا او ان

نفس صحیح وحرم ان عطف علی اسم اللہ تعالی غیرہ نحو
بسم اللہ واسم فلان وکرہ ان وصل ولم یعطف نحو باسم
اللہ اللھم تقبل من فلان وحل ان فصل صورۃ ومعنی کاللہ
عاقبل الاضحیۃ والتسمیۃ وندب نحر الابل وکرہ ذ
بحہا وفی البقر والغنم عکسہ وکل الجرح فی نعم توحش
او سقط فی بئر ولم یمکن ذبحہ لا فی صید استأنس ولا
یحل جنین میتۃ وجد فی بطن امہ ولا ذکاۃ وتحلب منہ
سبع او طیر ولا الحشرات والحمر الاھلیۃ والبغل والخیل عند
ابی حنیفۃ رح والضبع والیربوع والابقع الذی یاکل الجیف
والاخیران کما فی سرح سمک لم یطف وحل الجراد والنوع

السمل بلا ذكوة وغاب الزرع والعقق والارنب معها

كتاب الاضحية

هي شاة من فرد او بقرة او بعير
منه الى سبعة ان لم يكن لغرد اقل منه والسنة والتم
اللحم وان عاد اجزأ فان اذاقم منه منا كان عاد او جلده
وصح اشتراك السبعة في بدنة مشترا بنية الاضحية
وذبح قبل الشراء اجب ويضمن الاب او الوصي من مال الطفل
عنه فيما كل الطفل وما بقي يبدل بما ينتفع به وان ذبحها بعد
صلوة العيد اجزاه ذبحه في مصر وبعد طلوع فجر يوم النحر الى ان ذبح في
يوم الثاني قبل غروب يوم الثالث واخر الاخر للغقير وصدقة
الافضل وكره الذبح في الليل ويتعين الذبح بنية الاضحية

لو

لاضحية بتصدق قيمتها شرى اولا وصح
الجزع من الضأن والثنى فصاعدا من غيره وهو ابن حول
من الضأن والمسن وحولين من البقر وخمس من الابل
ويذبح الثول والجاموا والجواميس والعراب والوجاء التي
لا تمشي الى منسك وماذهب اكثر من ثلثه اذ نذرا و
عينها او اشتراها ذبحها وان مات اجزء سبعة وقال ورثته
اذبحوها عنه وعنكم صح البقرة عن اضحية ومتعة وقران
وان كان احدهم كافرا او مريد اللحم لم يجز ويأكل منها ويسأل
ويهدي منه شاء وندب التصدق بثلثها وترك ندب بعال
توسعة عليهم والراجح بيده ان احسن والاجزء وكره

ذبح كتابي ويتصدق بجلدها او يعمله آلة او يبدله بما ينتفع
به باقيا فان بيع بغير ذلك يتصدق بثمنه ولو خلط اشتاة
وذبح كل واحد منهما شاة صاحبه صح بلا غرم وصح
التضحية بشاة الغصب لا الوديعة وضمنها الكتاب
الصيد الصيد يحل صيد كل ذي ناب وي مخلب بشرط علمهما
وحرصهما وارسال مسلم وكتابي مسميا على ممتنع متو
حش يؤكل وان لا يشارك المعلم فلا يحل صيده ولا يض
يطول وقفه بعد الارسال ويعلم المعلم بترك اكل الكلب
ثلاثا من مرات ورجعت البازي بدعائه فان اكل بعد ترك
ثلاثا تبين حرصه فلا يؤكل ما قتله صدق صاد وبقي

في ملكه ولا مايصيد حتى يتعلم وشرط الحل بالرمي التسمية والجـ
ـح ولو ان لا يقصد عن طلبه ان غاب بحيث لا سعه ولا عان ادركه
المرسل والرامي حيا ذكاه فلان تركها عمدا حرم كما اذا قتله
مواصي بعرضه او بندقة ثقيلة بهذا ان حدد او رمى صيدا فو
قع في ماء او على سطح او على جبل ثم على الارض ويعتبر
الزجير فيما لم يرسل ولو اجتمعا من مسلم ومجوسي
يعتبر الارسال فان اشلى غير ارسال اليه ما حل كصيد رمى
فقطع عضوه لا العضو فان قطع اثلثا واكثره مع عجـ ٠
او قطع نصف رأسه او اكثره او قد بنصفين اكل
كله وان رمى صيدا وماه آخر فقتله فهو الاول وحرم وضمن

ان لا قيمة به وان كان الاول اشيء الا فالثاني وحل
ويصطاد ما يؤكل لا ما لا يؤكل لحمه كالثعلب واللقيط
والآبق رفعه واجب وان خيف هلاكه اجيب كاللقطة وهو حر
الا بحجة رقه ونفقته في جناية في بيت المال وارثه ولا يؤخذ
من اخذ على نسبه يثبت من يدعيه ولو رجلين او من
يصف منهما علامة بلا عبد او كان حرا او ذمي وكان مسلما
ان لم يكن في موضعه وما عليه لا صرف اليه وللملتقط قبض هبته
وتسليمه في حرفته لا استخدامه ولا تصرف ماله ولا اجارته واللقطة
امانة ان اشهد على اخذه ليرده على ربها والا ضمن ان جحد
المالك اخذه للرد وعرفت في مكان وجدت وفي الجامع مدت
سنة

لا تطلب بعدها وما لا يبقى الى ان يخاف فساده ثم يتصدق
فان ربها اجازة او ضمن الآخذ وما انفق عليها بلا اذن حا
لم يتبرع وباذن دين على ربها وآجر القاضي ما منفعته وانفق
عليها كما الابق وما لا منفعة له اذن بالاتفاق ان كان هو اصلح
والاباع والمنفعة حبس لاخذه النفقة فان هلك بعد ذ
الحبس سقطت فان بيع مدعيها علامتها حل الدفع ولا
يجب بلا حجة وينتفع بها فقير او الا تصدق او لو على اصله وفي
وي وندب آخذ الابق لمن قوى عليه وترك الضال قيل اح
والراده مدة سفر اربعين درهما وان لم يعد لها ان الشهد انه
اخذه لرده من اقل منها بقسط فان ابق منه لم يضمن فان لم يشهد فلا شيء وضمن

ان ابق منه كتاب المفقود هو غايب لم يدر اثره
حي في نفسه لا تسلم عرسه ولا يقسم ماله ولا تفسخ اجارته
ويقوم القاضي من يقبض حقه ويحفظ ماله ويبيع ما يخاف فيه
وينفق على ولده وابويه وعرسه وميته في حقه غيره فلا يرث
من غيره اي يوقف قسطه من مال مورثه الى تسعين سنة فان
ظهر حيا فله ذلك وبعدها يحكم بموته في ماله يوم تمت المدة فيتقيد
عرسه للموت ويقسم ماله بين من يرثه الآن وفي مال غيره من حين
فقده فيرد ما وقف له الى من يرثه الغير عند موته كتاب
القضاء اهله اهل الشهادة ويصح ان منه الفاسق لكن
لا يقلد ولا يقبل لو فسق العدل ينعزل ومن اطرد بالرشوة

لا يعين قاضيا والاجتهاد شرط للاولوية ولا يطلب وانما
يدخل من يثق عدله ومن قلد يسأل ديوان قاضي قبله ولا
يعمل في المحبوس بقول المعزول ولذا في علة الوقف والد
دية ان اذا اقر ذو اليد بالتسليم منه ويقرض مال اليتيم والبعيد
اولى الجلوس الظالم ولا يقبل هدية الا من ذي رحم محرم
او ممن اعتاد مهاداته قدر اعتياده اذا لم يكن لها خصومة
ولا ينخفض دعوة الاعامة ويستوي بين الخصمين جلوسا
واقبالا ليسارا احدهما ولا يضيفه ولا يضحك ولا يمزح
معه ولا يشير اليه ولا يلقنه حجة ولا يلقن بقول الشهود
بل كذا واستثنى ابو يوسف زفر في لا تسمع واحبس الخصم

مدة رأيها مصلحة يطلب وإلى الحق ان امتنع المقر عن الا
بايفاء أو ثبت الحق بالبينة فيما لزمه بعقد كالكفالة و
المهر وبدل مال حصل له وفي نفقة عبد وولده لا في دين
وفي غير حال لان ادعى فقره الا اذا قامت بينة بضده وان
الشهود على حاضر حكم بها وكتب به وهو السجل
وعلى غايب لا بل يكتب كتابا حكميا ليحكم بها المكتوب اليه
الا في حد وقود فيقرأ على الشهود ويختم عندهم ويسلمه اليهم
او عند اي يوسوه ويكفي ان يشهدهم ان هذا كتابه وختمه وعنه
ان الختم ليس بشرط ثم المكتوب اليه لا يقبل الا بحضور الخصم والبينة على انه كتاب فلان قرأه علينا وختمه

سر

وسلم فيفتح ويقرأ على الخصم ويلزمه ما فيه الا بحيث اكا
تب قاضيا ويعمل به غيره الا اذا كتب بعد اسمه والى
كل من يصل اليه من قضاة المسلمين عبد الله يوسف ونحو
ان كتب هذا ابتداء كم يقبل وان كان الخصم ينفذ على وارثه
لمرأة يقتضي الا في حد وقود ولا يستخلف قاض ولا يوكل
وليل الامر فوض اليه ذلك فغاب المفوض اليه نائبه لا
لا ينعزل بعزله وموته بل هو نائب الاصل وفي غيبة فعله
نائبه عنده او جار هو صح او كان قدر الثمن في الو
كاله صح وما عمل به رأيك يوكل والقضاء على خلاف مذهبه
ناسيا او عامدا لا ينفذ وعلى وفاقه يجعل المختلف فيه مجمعا عليه فان عرض على

اخير بمضيه الا فيما خالف الكتاب والسنة المشهورة والا
جماع وان كان نفس القضا مختلفا فيه بخير مجمعا عليه بامضا
آخر والقضا بحرمة او حل ينفذ ظاهرا وباطنا ولو بشاهدة
زور ان ادعاه بسبب معين ولا يقضي على غايب الا بحضرة
نايبه حقيقة او شرعا كوصي القاضي او حكما بان كان
ما يدعى على الغايب سببا لما يدعى على الحاضر لان كان
شرطا وصح لحكيم الخصمين من صلح قاضيا في فرد وقود
ولزمهما حكمه واخباره باقرار احدهما وبعد البينة شاهدين
حال ولايته ولكل منهما ان يرجع قبل حكمه فان رفع
حكمه الى قاض امضاه وان وافق مذهبه ولا يصح القضاء
والشهادة

ل الشهادة لمن بينهما ولادة او زوجية وصح الايصاء
بلا ي الوصي لا التوكيل وشرط خبر عدل او مستورين
بعزل الوكيل وعلم السيد الجناية عبده والشفيع
بالبيع والبكر بالنكاح وسلم بها خبر بالشرايع ل
لصحة التوكيل وقبل قول قاضي عالم عدل قضيت
بعده او جاهل عدل الى بين سببه لا قول غيرهما

كتاب الشهادة

هي اخبار بحق الغير على
آخر عدل بطلب المدعي وشرطها عليه في
الحدود افضل ويقبل في السرقة اخوين لا سرقة
ونصابها للزنا اربعة رجال او المعدود وباح الحدود حلال

في البكارة والثيوبة والولادة وعيوب النساء فيما لا يطلع
الرجال امرأة واحدة وليس غيرها رجلان او رجل وامرأتان
وشرط الكل العدالة ولفظ الشهادة ويسأل
القاضي عن حال الشاهد عندهم مطلقا وبه يفتى و
في سراج الوهاج وان شاء احوط في التزكية سرا وجهرا
الشاهد والرسالة الى المزكي ولا يشترط ان يبين لها
وان في شهادة على الشهادة ولا يشهد من راى خطه ولم
يذكر شهادة على الشهادة ولا يشهد وكل بالنسب
مع الاب في النسب والموت والنكاح والدخول وولايته
القاضي وان شهدا وقف على كذا الا على شرط آخر رجلان

او رجل

او رجل وامرأتان ويشهد رأى جالس محل القضاء
يدخل عليه الخصوم انه قاض ورجل وامرأة يسكنان
يسكنان بيتا وبينهما انبسا الازواج على انتهاء
وشيء سوى الرقيق في يد متصرف كالمالك على
انه ملكه لكن ان قال شهادتي بالتاريخ او الحكم
اليد بطلت ومن شهد انه خضر دفن زيدا وصلى
عليه قبلته وهذا عيان للهود فصل
لا تقبل الشهادة من اهل الاهواء الا الخطابية والذ
ي على مثله وان خالفا ملته وعلى المستأمن والمستأمن
على مثله ان كانا من دار واحدة وبسبب

الدين ومن اجتنب الكبائر ولم يصر الى الصغائر وغلب
صوابه على الاقلف والخصي وولد الزنا والعمال الا من اعمى ومملوك
ومخدود في قذف وان تاب الا من حد في قوله فاسلم
وعدو بسبب الدنيا وسيد لعبده ومكاتبه وشريكه فيما
يشتركانه ومخنث يفعل الردى وتاركه ومغفله ومدمن
الشرب على اللهو ومن يغلب بالطيور او الطنبور او
تغني الناس وركب ما يحد به او يدخل الحمام بلا ازار او
يحمل البربر او يقامر بالنرد والشطرنج او يغوقه الصلاة
بهما او يبول على الطريق او لا يؤكل فيه او يظهر سب
السلف ولا يقبل الشهادة على جرح مجرد وهو ما ينفرد
الشاهد

الشاهد ولم يوجب حقا للشرح او العبد مثل ما ذكرنا
سئل او كل البر سواء انه استأجرهم ويقبل الشهادة
على اقرار المدعي بنفقتهم وعلى انهم عبيده او شاربوا
من ماله او قد فع اوشركا المدعي او اعطيهم الاجرة لها من ماله
او دفع اليهم كذا لا تقبل ما يشهد واعلى وشرط موافقة
الشهادة بالدعوى كما تقدما الشاهدين لفظا ومعنى
عند ابي حنيفة رح فرد في المال والعين وتثبت في الف
والف مائة الاقل عند دعوى الاكثر ان قصد المال الا
العقد فقبل في حق بمال وصلح عن قود وقصاص
وحلف ان ادعى منزلا المال والاجارة بيع في اول المدة

ومثل بعدها وثبت النكاح بالف خلافا لهما طرم الجرفي
الارث بقوله مات فلان وترکه میراثا له او مات وذا مال کوفي
يده فان قال کان لابيه اودی او اعاره منه جاز بلا جر
علی الشهادة ويقبل الارث حدوث قيود وشرط لها تعذر حضور
الاصل بموت او مرض او سفر وشهادة عدد کل اصل
لاتقاس فرعي هذا او ذاک ويقول الاصل اشهد علی شهادتي
تي اني اشهد بکذا والفرع اشهد ان فلانا اشهدني
علی شهادته بکذا او قال لي اشهد دتي بذلک فصح
تعديل الفرع الاصل واحد اثنا هدين الآخر والانکار
الاصل تبطل شهادة الفرع ومنها انه شهد زور ثم شهد لم
يعزر

فصل ان شهادة لا رجوع عنها الا

عند قاض فان رجعا عنها قبل الحكم سقطت ولم يضمنا

وبعده لم ينقض الحكم وضمنا ما اتلفا بهما اذا قبعي مدعاد والبرة

للباقي لا ان راجع فان رجع احد ثلاثة لم يضمن فان رجع

آخر ضمنا نصفا واي شهد رجل وعشر نسوة ثم رجعوا

افعلي الرجل سدس عند ابي حنيفة ونصف عندهما وان

رجعوا فقد فعليه عندهما نصف ونصف وضمن الفرع

وان رجع هو والاصل وان كلي لا شاهد الا خان وشهد

شاهد ويمين لا شرط اذا رجعوا الباب الاقرار

وهو اخبار آخر عليه وحكمه طهور لمقر به لا انشاء فصح

الاقرار بالحق للمسلم الا بطلاق او عتق حلفها فلو اقر ضرة مكلف
اصلا لحق صح ولو مجهولا لزمه بيانه بما لا قيمة له والقول له
ان ادعى الممول الاكثر منه ولا يصدق في اقل من درهم في على
مال ومنه النصاب في مال عظيم من ذهب او فضة ومن خمس
وعشرين في الابل ومنه قدر النصاب قيمة في غير مال الزكوة
ة والدراهم الثلاثة ودراهم كثيرة عشرة وكذا له على دراهم
هما دراهم وكذا كذا عشر احد عشر درهما وكذا احد وعشرون
الى ثلثة بلا واو فاحد عشر في معي واو فمائة واحد وعشرون
وان ربع يزيد عليها الف وعلى وقبلي اقرار بدين صدق ان
وصلا به وما ودية ان فصل لا وعندي او معي وانحوهما امانة وقبلي
للمدعي

للمدعي الاقل الذي انها وتفتك ونحوهما او قيمتها اقرار بمائة
او درهم او ثلاثة اثواب دراهم ثياب وفي مائة وثوب اثوبان
بغير المائة او اقرار بهدية في اضطبل يلزمها فقط وسيف
جفن او حمار بلا نصله وصح اقراره بالحمل وله ان يبين له سببا
صالحا فان ولدت لاقل من نصف حول فلما اقر به وان اقر بشر
ط الخيار صح وبطل شرطه واستثناء كيل او وزن من دراهم
صح قيمة لا استثناء بعض كالبناء والغصن والنخل ودين صح مطلق
ودين مؤجل بسبب فيه وعلم بلا اقرار سواء وقد ما اقر به
في مرضه والمكفل على الارث او ان شمل ماله ولا يصح ان نحص
بعض غرمائه ولا اقراره لوارثه الا ان يصدقه البقية فيبطل

فيبطل ان ادعى بنوته بعد الاقرار بنوة غلام اجنبي نسبه
ويورث مثله بمثله فصدق كالاقرار بثبوت نسب وشرط
تصديق الزوج او شهادة قابلة في اقرارها بالولد ومن
اقر بمن يرثه كابن عم ورثه ومن اقر باخ وابوه ميت
شاركه في الارث بلا نسب ولو اقر اخ بابن ميت لاعلى
آخر دين بعض آخر ابيه نصفه فلا شيء له والنصف للآخر
كتاب الدعوى هي اخبار بحق له على غيره وشرع المدعي من
لا يجر على الخصومة المدعى عليه من لا يجر على الخصومة وهي اما تصح
بذكر شيء علم جنسه وقدره والا في مدعى عليه وفي المنقول
يزيد بغير حق وفي العقار ان يثبت اليد الا بحجة او علم القاضي المطالبة
به واحضاره

بها واحضاره ان امكن يشير اليه المدعي وان تعذر الى الحق

وذكر قيمة ان تعذر والحدود الاربعة او الثلاثة في العقار واسماء

اصحابها ونسبهم الى الجد واذا اصحى سئل النكاح من الخصم عنها

فان اقر او انكر وسئل المدعي بينة فان اقام قضي عليه بها

وان لم يقم حلف ان طلبه خصمه وان نكل مرة وسكت بلا آفة

قضي بالمنكول صح وعرض اليمين ثلاثا ثم العضاء اخوط ولا يرد

اليمين على المدعي وان نكل خصمه ولا يحلف في نكاح ورجعية وفي

ايلاء واستلاد ورق والحاق النسب وولاء وحد ولعان الا

اذا ادعى في النكاح والنسب مال كمهر ونفقة الوارث

وحلف الشارق وضمن ان نكل ولم يقطع والزوج اذا ادعت طلاقها

فثبت ان كل نصف المهر او كله ولد امنكر الشعة فان كل في حبس

النفس حبس حتى يقر او يحلف وفيما دونها لو يقتضي

لو ان قال لي بينة حاضرة وطلب خلف الخصم لا يحلف بل يمهل

بضع ثلاثة ايام فان ابا لان مد العريب قد مجلس الحاكم

فلا يكفل منه الا الى آخر المجلس والحلف بالله لا بالطلاق

والعتق فان الحاكم قبل صح بهما في زماننا ويحلف بصفات

الله بالزمان والمكان وحلف اليهودي بالله الذي انزل

التوريت على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل

على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني بالله

عيسى بدل

ولا يحلف في معابدهم ويحلف على الحاصل نحو بالله ما ابتاعك بيع

قايم

قائم او نكاح قائم في الحال او في الطلاق ما هي بائن منكر الآن
لا على السبب فحلف بالله ما بعت وانه الآن يتضرر المدعي فيحلف
على السبب كدعوى شفعة بالجوار فانه يمين يحلف على مذهب
الشافعي رح لانه لا تجب الشفعة وكذا في كل سبب لا يتكرر
كعبد مسلم يدعي عتقه وفي الامة والعبد الكافر على الحاصل
ويحلف على العلم من ورث شيئا فادعاه اخر وعلى البتات ان
وهب له او اشتراه وصح قضاء الخلق والصلح مذهب حنبل
لو اختلفا في قدر الثمن والمبيع حكم لمن برهن وان
برهنا حكم لمثبتة الزيادة وان اختلفا فيهما فجحد البائع
في الثمن وجحد المشتري في المبيع او هلك او تعوض

كل من زيادة يدعيه الآخر والآخر ينكر وخلف المشتري
اولا والبايع ثانيا وفسخ القاضي البيع ومن تكفل الزم
دعوى الآخر ولا تحالفا في الاجل وشرط الخيار وقبض
بعض الثمن وخلف المنكر ولا بعد هلاك المبيع وخلف
المشتري ولا بعد هلاك بعضه الا ان يرضى البايع بترك
حصة الهالك ولو اختلفا في بدل الاجارة او المنفعة
قبل قبضها تحالفا كما في البيع والمنفعة كالمبيع والبدل
كالثمن بعد قبضها كل وبعد قبض بعضها تحالفا و
فسخ فيما بقي والقول المتحالف فيما مضى وان اختلفا
الزوجان في متاع البيت فلها ما يصلح لها وله ما هو صالح
له اولهما

اولهما وان مات احدهما فالمشكل وارثه كمال احدهما
عند ابي الكل الحي في الحيوات والحي بعد الموت وسقط دعوى
الملك المطلق ان برهن ذو اليد ان الامر المدعى وديعة او
عارية او رهن او مؤجر او منصوب من يده وحاجته :
الخارج في الملك المطلق احق من حجة ذي
اليد وان وقت احدهما فقط وله برهن الخارج قضي له
وفي نكاح سقطا وهي لمن صدقته فان اقاما البينة
احق وان اقرت لمن لا حجة له فهي له فان برهن الاخر
قضي له فان برهن احدهما وقضي له ثم برهن الآخر لم يقض
له الا اذا ثبت سببه كما لم يقض بحجة الخارج على ذي اليد

ظهر بخلافه الا اثبت سبقه وان برهنا على شراء شيئ من ذي
اليد فلكل نصفه بنصف الثمن او تركه ولو ترك احدهما بعد
ما قضى لهما لم يأخذ الآخر كله والشراء واحق من هبة وصد
قة وراهن مع قبض والشراء والمهر بسواء والمهر سواء ولد
الغصب والوديعة ولد الرجيح برجح بكثرة الشهود ولو
ادعى احدا لخارجين نصف دار والآخر كلها فالربع للاول وقال
الثلث للاول والباقي للثاني وان كانت معهما فهي للثاني
نصف بالتعنا ونصف لابد ولو برهن خارجا على نتاج دابة
وارخا قضى لمن واقت تاريخه سنها وان اشكل فلهما
وذو اليد المستعمل كمن كبن والا بس لا اخذ الملك والراكب
كاخذ

لا اخذ اللجام ومنفى السرج لا ردیعة وذو الحمل لا من علق
کوزه ومن التصل الحائط بهیأة اتصال تربیع او وضع علیه
الجذع ولا اجتار لو وضع حشیشا علیه وجالس البساط
والمتعلق به سواء کذا من معه ثوب وطرفه مع آخر وذو بیت
من دار الذی بیوت منها فی حق ساحتها فصل
بیعه ولدت لاقل من نصف حول منذ بیعت فادعی البائع الولد
ثبت نسبه عنده واحیتها وتفسخ البیع ولو ادعاه بعد عتقها
موتها ثبت نسبه ویرد حصته من الثمن ولا تجب دعوة المشتری
ولا عوة البائع بعد موت الولد او بعد عتقه ولد الو ولدت لاکثر
من نصف حول واقل من ستین الا اذا صدقه المشتری ولستین

او الشرعي ام ولده بكلام ان صح [redacted] كتاب الصلح هي

عقد يرفع النزاع ويصح باقرار وسكوت وانكار فالاول

كبيع ان وقع عن مال بمال فمعاوضة والا فالحيالة ويفتقر جهما

الى البدل وما استحق من المدعى حصة من العوض وما استحق

من البدل رجع بحصته من المدعى او كما جاز ان وقع عن مال

بمنفعة فشرط التوقيت فيه ويبطل بموت احد صاحبي المدة

والآخر ان معاوضة في حق المدعى وقد أبيح له وقطع نزاع

في حق الآخر فلا شفعة في صلح عن دار بل هي في الصلح

على دار وما استحق من المدعى فكما مر وما استحق عن العوض

رجع المدعي الى المدعى به ولو صالح على بعض داره يدعيها لم يصح

[illegible]

لا حيلة له لا يزيد في البدل شيئا أو يبرأ عنه دعوى
الباقي وصح الصلح عنه دعوى المال والمنفعة والجناية
في النفس وما دونها عمدا خطأ والرق ودعوى الزوج
النكاح وكان عتق بمال وخلعا ولم أبرأ عنه دعويها
لنكاح ولا عنه دعوى حد وبدل صلح هو كبيع على الوكيل
وما ليس كبيع كالصلح عن دم عمدا وعلى بعض دين
يدعيه على الموكل وان صالح فضولي وضمن البدل
او اضافه الى ماله او اشار الى فعله او عرض او اطلق فعقد
صح وان لم ينقد فوقف ان اجازه المدعى عليه لزم
البدل والا رد وصلحه بعض جنس ماله عليه اضع

لبعض حقه وحطه الباقه لامعاوضته فصح عن الباقي حال على
مائة حالة او على الباقي مؤجل او عن الباقي على مائة مؤجلة ولم يصح عن
دراهم على دنانير مؤجلة او عن الباقي مؤجل على نصفه حالا او عن الباقي
سود على نصفه بيضا عن امر بادا نصفا ديء عليه عدا على انه بر
عمارا دان قبل برءي وان لم يعلم عاد دينه ولو علق صح تعليقا كان ادى
الى كذا فانت برئ عن الباقي لا صح ولو صالح احد ابي دين عن نصفه
على ثوب اتبع شريكه بحصته او احد نصفه الثوب من
شريكه **كتاب الحدود** الحد عقوبة مقدرة لحق
حق الله تعالى فلا تصير ولا تصاص حد وللامام ان يعفو عن حد قبل
حال عن ملك وشبهة وتثبت بشهادة اربعة بالزنا في اعلام

العام

الامام ما هو وكيف يشهد ان زنا وبمثل زنى فان
بينوا وقالوا رأيناه كالميل في المكحلة وعدلوا سرا وعلانية
حكم به وباقرار اربعة مجالس رده في كل مرة فيسأل
كما مر فان بين جب تلقينه الرجوع بلعل لمسه ونحوه
بان رجع قبل حده او في وسطه خلى والا حد فهو للمحصن
اي الحر المكلف المسلم وطء بنكاح صحيح وهما بصفة الا
حصان رجمه في فضاء حتى يموت ليبدأ بشهوده فان
ابوا او غابوا او ماتوا سقط ثم الامام ثم الناس وفي الملتقى
يبدأ الامام ثم الناس وعلل وكفن وصلى عليه ولغير المحصن
جلده مائة وسطا بسوط لا ثمرة له يزع ثيابه الا ان ادمى فرق

على بدنه الا رأسه ووجهه قائماً في كل حد بالمد وللعبد
نصفه ولا يحد سيده بلا اذن الامام
ولا يزيد شيئاً بها الا لغو والخنثى وتجد جالسته وجاز
الحق له كالام ولا يجب بأي جلد رجم ولا جلد ونفي الا سياسة
ويرجم المريض ولا يجلد الا بعد البرء ويرجم الحامل بعد
الوضع وتجلد بعد النفاس ويدرأ بالشبهة في الفعل
الا اذا ظن غير الدليل دليلاً كامته ابويه وزوجته فلا يحد
ان ظن انها الحل وفي المحل اذ بقيام دليله فان نافى للحل
مته ذاتاً كامت ابنه ومعتدة بالكنايات يادا لمبيته
قبل التسليم فلا يحد وان اقر بالحرمة ويحد بوطء امته اخيه
واجنبية

واجنبیه وجد هانی فراشه وان هی الا ان رفت الیه وقلن
وهی زوجتک والتحد الخلیفه وتعتق وتوهن بالمال ..

فصل من قذف محصنا ای حرا مکلفا مسلما عفیفا

عن الزنا بصریحه او بلست لابیک او لیست بابن فلان وهو ابوه
حد ثمانین سوطا لحد الشرب والطلب بقذف المیت للمولد
والولد وولده ولمن ماعن الارث ولا یطالب احد سیده و
اباه بقذف امه ولیس فیه ان شهد عدول وعرض وفی زیادات
فقال بل انت خدا ولعرسه حد ولعان وان قالت لست
نیت بل هذا زنی فصل من اخبر ایجب الی اولیاء
لان اهل العقل نبیذا وقی ابه مدمن صاحیا او شهابه وجلال

واعلم شربه طوعا بحد صاحيا لا بحد الرائح او التي
او السكر ولا لور جوع من الاقرار مرة شهد ابحد متاقدم قريبا من
امامه رد الاف الحد قذف وضمن السرقة او ان اقر به حر وهو
للشرب بزوال الرائح ولغيره لمحو شهود ان شهد بزنا وهي
غايبة حد وبسرقة من غايب لا ونصف حد العبد ولغير حد
بكتابة الحد جنسها والتعزير تسعة وثلثون سوطا واقله
ثلاثا وصح جمع ضربه الشديد ثم لزنا ثم للشرب ثم للقذف
وهو بقذف مملوك او كافر بزنى وسلم بيا فاسق يا كافر
يا سارق يا منيوك وامثاله لا بيا حمار وقيل الا العلم او اعلوي
ومن حد اوى بزنا حد وهو ان وطئ زوجة ابيه او امته

كتاب

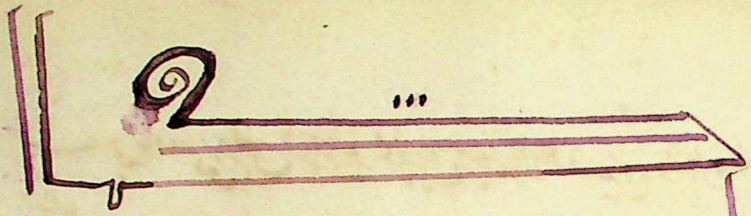

السرقة هي اخذ مكلف حنفية قدر عشرة دراهم مضروبة مملوكا
محرزا بلا شبهة بكمال او حافظ فال اقربهما
او شهد بهما رجلان وسالهما الامام ما هي ولبين هي
ومتى هي واين هي ولم سرقت ومن سرق وان بينا قطع
قطع وان شك لم يقطع فيهما واصاب كما قدمنا نصاب
قطعوا وانا احد بعضهم لابتافه يوجد مباحا في دارنا
كخشب وخشيش وسمك وصيد وبما يفسد سريعا كلبن
ولهو وفاكهة رطبة وثمرة على شجرة بطبيخ وزرع لم يحصد
واشربة مطربة والآلة لهو وصليب ولوح ذهب وباب

مسجد ومصحف وصبي حر ولو مميزا وعبد الا الصغير ودفرة الادفر

الحاب بدل الحب ولائي كلب وفهد وحيانة ونهب ونبش ومال عامة مملوك

ومال له فيه شركة ومثل حصة حال او مؤجلا ولو بمزيد وما قطع

فيه وهو الحال ومال ذي رحم محرم من بيت ولا من زوج وعرس

وسيده وعرس وسيدته ومكاتبه ومعتقه ومعتم وحمام و

بيت اذن في دخوله ولا ان لم يخرجه من الدار وناول منه هو خارج

او ادخل يده في بيت واحد او طرحه خارجة منه لم يخرجه او سرق

جملة من قطار او قطع ان حفظه ربه او نام عليه او شعث الحمل واحد

شيأ او ادخل يده في صندوق او كم او اخرج من محصورة دار فيها

مقاصيد الى صحنها او سرق صاحب محصورة من اخرى او القى

شيأ

شيأ

شيأ في الطريق ثم اخذ او حمل على ما حمل فسار فقد خرج

فيقطع يمين يد السارق من زند واتحسى ثم رجله اليسرى

ثلاثا لا بل سبعين حتى يتوب وشرط حصومة المالك او ذي يد حا

ضر كالمودع والمرتهن وما قطع به ان بقي رد الا ان يتلف ومعصوم

قطع الطريق على معصوم فاحتر قبل اخذ مال وقتل جسر حتى

يتوب وان اخذ ونصيب كل نصاب قطع يد ورجله خلاف

وان قتل بلا اخذ مال قتل حدا ومعه قتل او صلب او قطع ثم قتل

او صلب **كتاب الجهاد** الجهاد فرض على ان يهجم الكفار

فتخرج المرأة والعبد بلا اذن وفرض كفاية بدأ ان قام به بعض

سرهم سقط عن الباقين وان لا تموا الا على حي وعبد وامرأة حاجي

ومقصدوا قطع فيما صرهم ولد عوهم الى الاسلام فان ابوا الى الجزية

فان قبلوا فلهم مالنا وما علينا ما علينا فان ابوا قاتلناهم بما

يهلكهم وقطع شجرهم وذروعهم بلا عدد وعلول ومثلة وقتل

عاجز على القتال الا ملكة او ذرأى الحرب او ذا مال يحث به واب كا

فر بدأ واخراج مصحف وامرأة الا في جيش ليؤمنوه ويصالحهم ان

كان خير وبالمال عند الحاجة وبذا لهو انفع ويقاتلهم قيل نبذ ان

خالف او صولح المرتد بلا مال وان اخذ لا يرد ولا يباع سلاح وحديد

وخيل منهم ولو بعد صلح وصح امان حر وخمر كان شرا نبذ وادب

ولنا امان الذمي والسيد وتاجر معهم ومن اسلم ثمة ولم يهاجر الينا

وحي وعبد مجبورين ومجنون فصل في قسمة معنا ما فتح عنوة

قسمة

قسمة الامام بين الجيش او اقرار اهله عليه بجزية او خراج و
قتل الاسرى او استرقاقهم او تركهم احرار ذمة لنا وعلينا ترك
منهم وفداءهم ورد هم الى دارهم وقسمة مغنم ثمنه الايداع والرد
ومدد لحقهم ثمنه كمقاتلهم فيه لا سوق لم يقاتل ولا من مات كمقاتل
ثمنه ويورث قسطه منه هناك وحمل الناقة طعام وعلف
ودهن وحطب به حاجة وسلاح لابعد الخروج منها ومنا
سلم ثمنه عصم نفسه وطفله ومالا معه او داره معصوماً
وللفارس سهمان وللراجل سهم ويعتبر وقت مجاوزة
الندب بالاشهر والوقت والخمس لليتيم والمسكين وابن السبيل
وقدم فقراء ذوي القربى عليهم ولا شيء لغنيهم ومن دخل

دار الاسلام فاغار خمس لا منزل لمنعة ولا اذن له والامام ان يشغل
وقت القتال فيجعل لاحد شيأ ابدا على سرهم كالسلب ونحوه
والسلب هو مركبه وما عليهما فصل يملك بعض اللصاب
بعضنا ويملك اموالهم واموالنا بالاستيلاء والاحراز بدار الاسلام لا حربنا
وتدابه وعبدنا الآبق ويملك بهما فرسهم وما هو ملكهم ومن وجد
متاعه اخذه بلا شيء ان لم يقسم وبالقيمة ان قسم وبالثمن
ان شراه تاجر منهم وعبد لهم اسلم ثم جاءنا او وطئنا عليهم عتق
كعبد مسلم شراه كافر مستأمنا دخل دارهم فصل
وكل يتعرض تاجرنا ثم تملكه منهم ومالهم الا ذا اخذ ملكهم ماله
او غنمه بعلمه وما اخرجه ملكه ملكا حراما فيصدق به ولا يملك

جرى هنا سنة وقيل ان اقيمت هنا سنة نضع عليك
الجزية فان اقام سنة فهو ذمي ولا يترك ان يرجع ولا يتيمم جزيته
وضعت بعلج واذا علبوا اداق والا على املاكهم توضع على كتابي
ومجوسي وثني عجمي ظهر عنه لكل سنة ثمانية واربعون درهما
وعلى المتوسط نصفه وعلى فقير يكسب ربعها الا على وثني عربي فان
ظهر نا عليه فطفله وعرسه فيء ولا ترد ولا يقبل منهما الا الاسلام
او السيف ولا على راهب لا يخالط وهي وامرأة ومملوك واعمى وزمن
وفقير لا يكسب ويسقط بالموت والاسلام ويدخل بالتكرار ولا
يحدث بيعة ولا كنيسة في دارنا ولهم اعادة المنهدم وميز الذمي
في زيه ومركبه وسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا ولا يعمل بسلاح

ويظاهر الكبيح ويركب على سرج كافر ويمنع نساءهم في الطريق
والحمام ويعلم على دورهم وروسهم ليلا يستغفر لهم ومصرف
الخراج وما اخذ منهم بلا شرب بها مصالح المسلمين شعر وبناء جسر وقنطر
ورزق العمال والعمال والمقاتلة وذريتهم ومن ارتد العياذ
بالله عرض عليه الاسلام وكشفت شبهته فان استمل
حبس ثلاثة ايام فان تاب فيها والا قتل وهي بيزي عن كل
دين سوى الاسلام او عما استمل اليه وقتله قبل العرض تارك مذهب
بلا ضمان وزوال ملكه عن ماله موقوفا فان اسلم عاد وان مات
او قتل او لحق بدار الحرب وحكم به عتق مدبره وام ولده وخل دين عليه
وكسب اسلامه لوارثه المسلم وكسب ردته فيء وقضى دين كل حال
منه كسب

من كسب تلك الحال او بطل نكاحه وذبحه وطلاقه واسترداده ويوقف

بيعه ومعاملاته الا اسلم بعد منه وان مات او قتل او لحق وحكم به

بطل فان جاء مسلما قبل حكم بنكاحه لم يرتد وان جاء بعده وماله نكاحه بطل

مع ورثته او اخذه ولا تقتل امرأته واجبر حتى تسلم وعتق نصر

فيها وكسبها لورثتها وصح ارتداد صبي بعقل واسلامه ويجبر

عليه ولا قتل الا بعد

كتاب البغاة والبغاة

قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام فيدعوهم الى العود ويكشف

شبهتهم فان تابوا والا قاتلهم ابتداء ويجب على

جريحهم ويتبع على موليهم ان كان لهم فيئة ولا يسبى ذريتهم

ويجبس مالهم الى ان يتوبوا ويستعمل بلا خيلهم وحيلهم عند الى حاجة

وباع قتل عادلا ان ادعى حقيقة يرث كعكه ولا يجب شيء بقتل
باغ مثله كتاب الجنايات القتل العمد ضربه قصدا بما يغلب
ظن الاجزاء كنار ومحدد وله حشب وبه يأثم ويجب القود وشبه العمد
ضربه قصدا بغير ما ذكر وفيه الاثم والكفارة ودية معلظة على العاقلة
وهي فيما دون النفس عمدا وفي الخطأ فعلا او قصدا كرميه عصفا
صاب آدميا او مسلما طن صيد الحرم او ما حرامي حكما الدائم سقط على
آخر فماه كفارة ودية عليهما وفي القتل بسبب كحفر بئر ونحوه
دية عليهما ولا ارث في الاغتيال وتعصل الصبي والانوثة والرق
والجنون والعمى والزمانة وكفر الذمي وتعصل الاطراق بدرك التعو
د ولا يقتل سيد مملوكه ولو مشتركا وبالولد وعبده وبمكاتب له وفاء
وارث

وورثه وسيده ويستحق دونه على ابيه ولا يتحمل الابن
ويستوفي الكبير قبل الصغير قود الجماعة في قتل مسلم مسلما طفلا مشتركا
عند التعاء الصغير الكفارة ويضمن في موت بفعل نفسه وبيد
وبسبب وجبت ثلث الدية على يزيد ولا شيء بقتل مكلف شهر
سيفا على مسلم او عصا الا نهارا في مصر والدية في ماله في غير
مكلف والقيمة في قتل محل صال عليه ويجب القود فيما دون النفس
ان امكن المماثلة كقطع اليد من المفصل والرجل ومارن الانف
والاذن وكل شجة يمكن فيها المماثلة وحيل قائمة
بها ضوئها فيجعل على وجهه قطن رطب ويقابل عينه بمرآة
نحاة لا ان قلعت ولا في عظم الا في السن فتقلع ان قلعت

وبرد ان كره ولا بين رجل وامرأة وحر وعبد وعبدين والى ثلثة
واللسان والذكر الا منة الحشفة وغير المجنى عليه ان كان يده القا
طع ناقصة او الشجة تستوعب ما بين قرني الشجوج لا الشاج
ويسقط التعدد بموت القاتل ويغرم ولي وصلى الباقي حصته من الدية
ويقتل جمع بفرد وبالعكس فان حضر ولي واحد قتل له ويسقط
حق الباقين ولا يقطع يدان بيد ويقتل عبد ان اقر بعمد ردي
بما فتحذ منه الى آخر فما تا يقتص للاول وعلى عاقلة الدية
للثاني ومن قطع فعفى عن قطعه فمات من ضمنه قاطعه دية ولو
عفى عن الجناية او عن الحد لقطع وما يحدث منه فمات فهو عفو عن
النفس فالخلاص من ثلث ماله والعمد من كله والتعدد يثبت ابتداء
للورثة

للورثة لان شافلا يصير احدهم خصما من البقية فلو اقام حجة
بقتل ابيه غايبا اخوه فتحضر يعيدها وفي الخطأ والدين لا و
البرة بمال الرهن لا الوصول فتجب الدية على من رمى مسلما فا
رتد فوصل كتاب الديات الدية من ذهب الف
دينار ومن الفضة عشرة آلاف درهم ومن الابل مائة وهذا في
شبه العمد ارباع من بنت مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة
وفي العليظة وفي الخطأ خماس منها وابن مخاض
ولغاير بينهما عتق رقبة مؤمنة فان عجز صام شهرين ولا وصية
لقاتل احد ابويه مسلم لاحد الجنسين وللمرأة نصف ما للرجل في
النفس وما دونها والدية كالمسلم في الاذن والخنثى

والعقل واحد الحواس واللسان ان منع اداء
اكثر الحروف واللحية وشعر الرأس كل الدية كما في اثنين
مما في البدن وفي احدهما نصفها وفي اشعار العينين
وفي احدهما ربعها وفي كل اصبع عشرها وفي مفصل
غير الابهام ثلثه وفي مفصله نصفه كما في كل سن
وكل عضو ذهب نفعه بضرب ففيه دية وكالعود في
الشجاج الا في الموضحة عمدا ففيها خطأ نصف
عشر الدية وفي الهاشمة عشرها وفي المنقلة
عشرها ونصفه والآمة والجائفة ثلثها وفي جائفة
نفذت ثلثها وفي النخارصة والدامغة والدابة والباضعة

والمتلاحمة

والمتلاحمة والسمي اق حكومة عدلا فيقوم عبد ابلا هذا الا

شر ثم معرفة التفاوت بين القيمتين هو هي وبه يختي وفي اصابع ا

ليد مع نصف الساعد نصف الدابة وحكومة عدل والكوع تابع

للاصابع وفي اصبع زايدة وعين صبي ولسانه وذكره حكومة عدل

لو لم يعلم الصحة بما يدل على نظره وكل كلامه وحركته ذكره ارش

ادرج الابهر وعمد الصبي والمجنون خطأ وعلى العاقلة

الدية بلا كفارة وحرمان ارث ومن ضرب بطن امرأة الدية

تجب غرة وهي خمس مائة عدل يقوم على عاقلة ان القت

ميتا وديته ان القت حيا ثم مات وغرة وديته ان القت

حيا فمات الام وديته الام فقط ان مات فالقت

حيا قماس وما يجب الجنايين لورثته سوى صار به وفي
جنايين الامة نصف عشر قيمته في الذكر وعشر قيمته في الانثى
وما استبان بعض خلقه كالدام وضمن الحر عاقلة امرأة
استعطاه متيا عمدا بداء او فعل بلا اذن زوجها فصل
من احدث في طريق العامة كنيفا ميزابا او دكانا او
سقيفة ونحوه ان لم يضر بالناس فلكل نقضه وفي غير نافذة
لا يسعه بلا اذن الشركاء وضمن عاقلة دية من مات بسقوط
طرحها كما لو وضع حجرا او حفر بئرا في الطريق فتلف له
نفس لا ان مات جوعا او عمى وان تلف به بهيمة ضمن بقوادها
لم يأذن به الامام وربما يطلق ما يميل الى طريق العامة وطلب

نقعده مسلم او ذمی ممن یملک نقعده کالراهن بغیر رهنه وولی
الطفل والوصی والمکاتب والعبد التاجر فلم ینقض فی مدة یملک
یملک نقعده ضمن مالا تلف به وعاقله للنفس لا من طلب
فباع وقبضه المشتری فسقط او طلب ممن لا یملک کالمودع
ونحوه وان مال الی دار احرز فله الطلب وان بنی مایلا ابتداء
ضمن بلا طلب وان طلب احد الشرکاء او خزن فی دار مشترکة
فالضمان بالحصة فصل ضمن الراکب ما اتلفه
دابته لا ما نخست برجلها او ذنبها او تلف بعاراشت او مالت
فی الطریق سائرة او واقعة لزمک او اصابت حصاة
او حجرا صغیرا او نحوه فنفقأ عینا ضمن بالکبیر والقائد والسائق

كما الراكب الا ان الكفارة عليه فقط وان اصطدم فارسان
ضمن عاقلة كل دية الآخر وان ارسل كلبها فاصاب في فوره
ضمن ان ساقه الى الطير والدابة مشغلة وان اجتمع الراكب
والناحس ضمن ما حتى النفحة ويجب في فعل عين شاة
لتعلقه ما نقص وفي عين البقر والجاموس والحمار والبغل
والعرس ربع القيمة فصل ان جنى عبد خطأ دفعه سيده بها
او فداه بارشها حلالا فان وهب او باعه او اعتقه او دبره
او استولدها ولم يعلم بها ضمن الاقل من قيمة ومن الارش
وان علم غرم الارش ودية العبد قيمة فان بلغت هي دية
الحر وقيمة الامة دية الحرة نقص من كل عشرة وفي الغصب
قيمة ما كانت

جنى

قيمة ما كانت وما قدر ديته الى قدر ديته قيمة وفي نقصانه
بعد دفعه سيده واخذ قيمته منه او امسكه بلا اخذ انقصان
وان جنى مدبر او ام ولد ضمن السيد الاقل من الارش فان
جنى اجري شارك ولي الثانية ولي الاول او لي قيمته
ان دفعت اليه بقصاص او دلت بجنايته الى قيمته واحدة
واتبع السيد او ولي ان دفعت اليه بلا قضاء ومن غصب
صبيا حرا فمات معه فجأة او لجمي لم يضمن وان مات بصاعقة
او نهش حية ضمن عاقلة الدية كما في صبي اودع عبدا
فقتله وان اتلف مالا بلا ايداع ضمن وان تلف بعده لا
فصل ميت به جرح او اثر ضرب او خنق او به جرح

دم من اذنه وعينه وجرحه في محلة او اكثره او نصفه مع رأس
لا يعلم قاتله وادعى ولي القتل على اهلها او بعضهم حلف
خمسون رجلا ممكلفا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلنا
ولا علمنا له قاتلا لا الولي ثم قضى على اهلها بالدية و
ان ادعى على واحد منه بعينه سقط القسامة عنهم وان
لم يكن فيها خمسون رجلا كرر الحلف عليهم الى ان
يتموه من نفل حبس حتى يحلف او ان خرج الدم من فمه
او دبره او ذكره وفي قتيل على دابة يسوقها رجل فالدية
والقسامة على عاقلته والراكب والقائد كالسائق
بين وحلد دابة بين قتيلين على اقربهما وفي دار رجل
قتيل

عليه القسامة

عليه القاضي وفدى على قوله ان ثبت انه اقاله بالجحة وعلى
قوله ورثته ان وجد خمسة دراهم فما فوقها والعقلة على اهل
الخطة دون السكان والمشترين فان باع كلهم
فعلى المشترين وفي الدار المشتركة على عدد الرؤس وفي
ذلك على من فيه وفي مسجد محلة على اهلها وفي سوق
محلول على الملاك وفي غير مملوك والشارع والسجن
والجامع لا قسامة والدية على بيت المال وفي بريئة لا
عمارة بقربها او بما يرمى به ويستعمل قال قتل زيد خلف
بالله ما قتلته وما رأى قتله قافلا غير زيد وبطل شهادة
بعض اهل المحلة بقتل غريم او واحد منهم وفي رجلين

في بيت وجد احدهما قتيلا هل الاخر دية وفي قتيل قرية امرأة

كرر الحلف عليها وتداعاقلتها **كتاب العاقلة**

اهل الديوان لمن عرف منهم ويؤخذ منهم من عطياتهم حيث

خرجت وحيه لمن ليس منهم يؤخذ من كل في ثلاث

سنين ثلاثة دراهم او اربعة وان لم يسع الحي ضم اليه اقرب

الاحياء شبها الاقرب فالاقرب والباقي على الجانية والعاقلة

كاحدهم والمعتق حي سيده ولمولى الاب ولاء وحيه وان

في البحر اهل النصرة وسواء كانت بالجانية او غيرها ومنه لا عاقلة

لا يعطى منه بيت المال ان كان معتوطا والا فعلى الجاني ويتحمل

العاقلة ما يجب بفعل العمد لا يجب بصلح اوافرار لم يصدقه

العاقلة

العاقلة وبعد سقط قوده بشبهة او قتل ابنه ولا جناية

عبد او بعده ما دون ارش موضحة بل على الجاني

ب الاكراه هو فعل يوقعه بغيره فيغلوبه برضائه

او بغير اختياره مع بقاء اهليته وشرط قدرة الحامل

على ايقاع ما يهدد به سلطانا كان او لصا وخوف الفا

على ايقاعه وكون المكره به متلفا او عضوا وهو الملجئ او موجبا

غما يعدم الرضا والفاعل ممتنعا مما اكره قبله او لحق الآخر عليه

الخلقة او لحق الشرع فلو اكره بالملجئ او غيره على بيع ونحوه

او اقرار فسخ او امضى ويملك المشترى ان قبض فيصح

عتاقه ولزمه قيمته فان قبض ثمنه او سلم طوعا ينفذ حل

بالملح وشرب الخمر وأكل الميتة ونحوه حتى ان جرأته ورجعت به
اظهار الكفر مطمئنا قلبه وبالعبر اجروا على فعال مسلم ونسمن
الحامل لا قتل فيعاد هو فعلا وصح نكاحه وطلاقه وعتقه ويرجع
عنه بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يطأ ونذره ويمينه وظهاره
ورجعته وايلاؤه وفيئته فيه واسلامه بلا اصل لو رجع لا ابراؤه
وردته وان زنى حد لا اذا اكره سلطان كتاب الحجر
والاذن هو منع نفاذ القول سببه الصغر والجنون والرق وضمنه
اما بالفعل واخواله العتق الاقرار بمال وعجل بعقود وحدود لا يحجر سفه
وفسق ودين وجهل مغبون ما جن وطبيب جاهل وحكام مفلس
واذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمسا
وعشرين

وعشرين وصح تصرفه قبله وبعده يسلم بلا رشيد وجنس
الغارم المديون لديته وقضى دراهم ديته من دراهمه وذ نابز
وباع كلما كالعضا الآخر لا غرضه وعقاره ومن افلس ومعه
غرض شراه قبايعه اسيوة للغرماء بلوغ العلام بالاحتلام
والاجبال وال نزال الجارية باحتلام والحيض والحبل قال
لم يوجد فيهما يتم لهما خمس عشر سنة وبه يفتى
وادنى مدة له اثنى عشر سنة ولها سبع سنة فصدقا
خصمه ان اقر به فصل الاذن فك الحجر واسقاط الحق
ثم تصرف العبد لنفسه باهلية فلم يرجع بالعهدة على سيده
ولو اذن يوما فهو ماذون الى ان يحجر ولو اذن في نوع عم

اذن وثبت سر بحاود لاله كما اذا رآه سيده يبيع ويشترى و
ولسكت فبيع ويشترى ولو بغبن فاحش ويوكل بهما ويسر
هن ويسرهن ويستقبل الارض ويأخذ مزارعة ويشترى
بذر يزرعه ويشارك عنانا ويدفع المال ويأخذ مضاربة ويستأجر
ويؤجر نفسه ويتقبل وديعة وغصب ودين ولو بعد الحج ويهدى
طعاما يسيرا ويضيف من يطعمه ومن يعامله ويحط من الثمن بغبن
قدر اعهد ولا يزوج ولا يكاتب وكل دين وجب بتجارة او بما
هو في معناها كقرض ووديعة او غصب وامانة جحدها او عقر وجب
بوطئ مشتريه بعد الاستحقاق يتعلق برقبة فيباع فيه
ويقسم ثمنه بالحصص وبكسبه جعل قبل الدين لا بعده وبما

انتهى

اتهب لا بما اخذه سيده قبل الدين وطولب بما بقي بعد عتقه
ولسيده اخذ عبده مثلا مع وجود دين والباقي للغرماء
بقي ان ابق او مات سيده او جن مطبقا او لحق بدار الحرب
مرتدا او جن اعليه بشرط ان اعلم هو اكثر اهل سوقه والامة
ان استولدها وضمن قيمتها للغريم ولو شمل دينه ماله ورقبته
لم يملك سيده ما معه فلم يحتج باعتاقه وبيع منه سيده بالقيمة
وسيده منه بها او باقل فان باع باكثر تصدق او حط الفضل
وبطل ثمنه ان سلم قبل قبضه وله حبس مبيعه لثمنه وصح اعتاقه
عديونا وضمن سيد الاقل من قيمته او من دينه ولو اشترى
وباع ساكتا عنه اذنه وحجره فهو ماذون وله يباع لدينه

الا اذا اقر سيده باذنه وتعرف العبي ان نفي كالاسلام والا
تهايؤ صح بلا اذن بدان حرر كالعتاق والعلاق لا وان اذن
وليه به وما نفي وحر كالبيع والشراء علق باذن وليه بشرط
ان يعقل البيع سالبا والشراء جالبا وليه ابوه ثم وصيه
ثم جده او وصيه ثم القاضي او وصي وليه اقرب عصبي معونة كسب
اوارثه صح كتاب الوصايا هو ايجاب بعد الموت
وندبت باقل من الثلث عند الغني ورثته او استغنائهم
بحسبهم لرقيها بلا احدهما وصحت للحمل وبه ان ولدت لاقل
من مدته من وقتها وحتى الاستثنائي وصيته بامته الا حملها و
من المسلم للذمي وعكسه بالثلث للاجنبي لا في اكثر منه ولا لوارثها
وقاتله

وفاقد مباشرة الا باجرة ورثته ولا مدعي ومكاتب وان ترك

وفاء وقدم الدين عليها او تقبل بعد موته وبطل قبولها وردها

في حياته وبه يملك الا اذا مات موصيا ثم عجز بلا قبول فهو يكون

لوارثه ولا يرجع عنها بقول صريح او فعل يقطع حق الملك

مما غصب كما مر اويد في الموصى بما يمنع تسلمه الا به كلت السير

بثمن والبناء او تصرف يزيل ملكه كالبيع والهبة الا بغسل

ثوب ولا يجوز دهاد بتطل هبة المريض ووصيته لمن يكحها بعده

هكما قرره ووصية واهبة لابنه كافرا او عبد اسلم او

اعتق بعد ذلك وهبة مقعد ومغلوج واشل او مسلول

منه كل ماله ان طال مدته ولم يخف موته والا ضمن ثلثه والا اجتمع

يخف

الوصايا قدم الفرض وان تساوت قوة قدم وان اوصى الحج
والحج عن البلد من بلده ان بلغ ثلثه ذلك وان لا فمن حيث يبلغ
وفي وصية بثلث ماله لزيد وبسدس آخر ولم يجز واثلثه
وعطى ثلثه وكله بيعضون وقالا يرضخ ولا يضرب الموصى له بالكثر
من الثلث عند ابي حنيفة رح الا في المجان والسعاية والدراهم
سالم المرسلة وبمثل نصيب ابنه صح وبنصيب لا درا عبد الجاهل
العقدة في التعرف المنج فان كان في الصحة فمن كل ماله والا
فمن ثلثه والمضاف الى موته من الثلث وان كان في الصحة
ومرض صح منه كالصحة واعتبار عتاقه ومحاباته وهبته وضمانه
وصيته فصل جاز منه لصحو داوبه وصار كل ذي

رحمه

رحم محرم من عرسه وصنه كل زوج ذات رحم محرم منه
واهله عرسه وآله اهل بيته واقاربه ذو قرابته وذو انسابه
محرماه فصاعدا منه ذوي رحمه الاقرب فالاقرب غير الوالد
يل والولد وفي ولد زيد الذكر والانثى سوى وفي ورثته
ذكره كانتيان وفي بني فلان الانثى منهم بطلت الوصية
لوالديه فمن له ثمن له معتقون ومعتقون وصحت الخدمة
عبده وسكنى داره في مدة معينة وابداء بعلتها فان
خرجت الرقبة من الثلث سلمت اليه والا قسمت الدار
بينهما في العبد وبهوته في حياة موصيه تبطل وبعد موته يعود
الى الورثة وبمرة بستانه ان مات وفيه ثمرة له هذه خط فان

ثم ابدا فله هذه وما يحدث كما في علة بستانه وبصوف
غنمه وولدها وبنهال ما في وقت موته ثم ابدا اولا وتورث
جعلتا بيعة وكنيسة جعلتها في الصحة والوصية يجعل احدها
يصح فصل ومن اوصى الى زيد وقبل عند فان رد
عنده رد والا لا فان سكت فمات موصيه فله رده وهذه و
لزم بيع شيء من التركة وان جهل به فان رد بعد موته غرم
قبل صح الا اذا اتخذ قاض رده والى عبده وكان اذن فاسق
بدله القاضي بغيره والى عبده صح ان كان ورثته صغارا
والى عاجز عن القيام بها ضم اليه غيره ويبقى امينان يقدر
والى ثنين لا ينفرد احدهما الا بشرا كغذاء وتجهيز والخصومة
في حقوقه

في صحوة وقضاء دينه وطلبه وشراء خاجي الطفل والا
تهاب له واعتاق عبد عين ورد وديعة وتنفيذ وصية
معينان وجمع اموال ضايعة وبيع ما يخاف تلفه وو
صي الوصي وصي في مال موصيه ولا يبيع وصي ولا يشتري
الا بما يتغابن ويدفع مال مضاربة وشركة وبضاعة
ويحتال على الملأ على الاصول ويقرض ويبيع على
الكبير الغايب الا العقار ولا يتجر في ماله

فصل

كتاب

الخنثى هو ذو فرج وذكر فان بال منه كذكره فذكر
وان بال منه فرجه فانثى وان بال منهما حكم بالذي
سبق وان استويا يخبر به بالكثرة فان بلغ ولم

يظهر علامة احدهما فمشكل قال قائم في صغرهن اعداد
في صغرهن بعيدة ايجبر ومن خلفه بخداه وصلى بعتاع
ولا يلبس حريرا وحليا ولا ينكشف عند رجل وامرأة
ولا يحلق به محرم من رجل وامرأة ولا يقبل لمحرم وكره
للرجل والمرأة خضبه وتشتري امة لتحته ان ملك مالا واكل
من بيت المال ثم تباع فان مات قبل ظهور حاله لم يغسل
ويتيمم ولا يجهز مراهقا غسل الميت وندب تستجين
قبره ويوضع الرجل يترب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى
عليهم فان ترك ابوه وابنا فله سهم وللابن سهمان
وعند الشعبي له نصف النصيبين وهو ثلاثة من سبعة
عند ابي

عندابی یوسف رح خمسة منها ثنی عشر عند محمد مسائل شتی

کتابة الاحرس واما ما ورد بما یعرف به نکاحه وطلاقه وبیعه وشراءه وقعوده کالبیان والایجاد واقالوفی

مقصد اللسان ان امتد ذنبه وعلم ایشارالة فلذنبه

وفی عظم مذبوحة فیها مائة هی اقل التی ذاکل فی ال

حیتان والله اعلم بالصواب تم تم تمت تمام

اوشبو محتقر کتابنی من یاارب جمله بدل اکون

خوطاننک یلکر یخ کوندہ 888 انخی یلده کشاف الدین

بن شراف الدین الجوادی

بدل
سراش بلوا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وعلى آله واصحابه
اجمعين ف بعد بغمز خدا محمد مصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم ايتدى لم ينا
السلام ننك تورد وكلكى بش ز سر برلان دور اول ايمان كلتورمك ايكنى
بنجى وقت نماز اوقيتى اوجنى رمضان آى ننك اوروزه سنى توتمق دور تنجى
زكوة برمالك بشدى حج قلمق اكر كوچى يتكوچى بولسه ايمان لغتده اينانمق
دور شريعتده وه تل برلان اقرار قيلب كونكل برلان راست لماق دور پيغمبر
عليه السلام ننك الله تعالى دين كلتورمكى ز سر لارينه ز سر شما ايمان
فرض دور اول الله تعالى كا اينانمق ايكنى فرشته لارينه اوجنى كتاب لارينه دور
تنجى پيغمبر لارينه بشنجى قيامت كونينه التنجى خير و شر تقديرى الله تعالى دان ايرور كلنه
يتنجى اولكاندين صونكى تريلوب قوبار ولماق محمد لا اله الا الله رسول الله
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله اوشبو كلمه شهادتنى
ايتكمدين بش فرض دار دور اول بالغ بولمق صونكنده هر مرتبه تل برلان اسلام ايتمك
ايكنى ف لارنى حركت لارنى درست لماق اوجنى فرض معناسنى بلوب

اعتقاد قلبی دور تنہی بشول اعتقاد اوزاینہ قرار لامق بشی بشنی اوشبو کلمہ
شہادتنی ایتکوچی البتہ مؤمن دیوب اعتقاد قیلمق کلمہ کفر اظہار قیلمق
قبیلمغان مدتدہ وکلمہ کفر دال بشیل بشلاقلامغینہ فرض دور وبیر اللہ
تعالی شنگ توفیقی برلان ایمان دولتی تابقان اوچون شکر قیلماق فرض
دور آمنت باللہ کما ہو باسمائہ وصفاتہ وقبلت جمیع احکامہ
ایمان کلمتوردم اللہ تعالی کانجوک دور بارچہ اسم لاری وصفت لاری
برلان مہ قائم دور ودائم دور وقبول ایتدم بارچہ حکم لاری نجوک دور کم
بندہ لار اینہ واجب دور ولازم دور اللہ تعالی یالغوز دور واجب الوجود
لعدہ وخالق لعدہ ومعبود لعدہ شریکی بوقدر وہ نظیری بوقدر تو
قال تو قرا اسمائ حسنی سے ایلان معروف دور
صیوۃ علم قدرت سمع بصر ارادہ کلام تکوین صفات لاری ایلان
موصوف دور وبالجملہ جمیع صفات کمال ایلان موصوف وجمیع نقایص
دال بیزہ ہ ذات شریفہ دور

حرف اصلی ابادی لار شاد و جیم تی دی دال ذال زا
سین شین صاد ضاد طا ظا فا قاف کاف لام می
جمله سی بو بیت کا جمیع قلدق ای اخی نی نون ساکن یا
تنوین ادغام قلنور حروف ادغام غنه یولغا رزه حروف ادغام آلتی دور
حرف قلار یمشی یر ملون دور ادغام ایکی نوع دور بیت ادغام تنک
حرف لاری دور یر ملون دور بلمک اوچون فهم ایدنگ طالبون بو ایکی
نوع قیلدی قاری لار جمله طالب بخش بلسون دیدی لار ادغنه
لو دور غنه سز دور بلمه سز دور انگ اوچنا توب تخلص قیلمه